سلسلة بحوث قيمة (١)

في القراءات القرآنية

الدكتور أحمد شكري

أسباب وجود القراءات الشاذة ويليه.
الوقف بما يوافق رسم المصحف تقديراً
القراءات القرآنية في مؤلفات السيوطي (عرض ومناقشة)
الرد الأسنى على من أجاز قراءة القرآن بالمعنى
بمشاركة د. أحمد فريد أبو هزيم
القاعدة النحوية ومدى صلاحها
للحكم على القراءات القرآنية
بمشاركة د. أحمد محمد القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

في القراءات القرآنية

ردمك ISBN: 9957-29-022-1

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية : (٢٠٠٦/٤/٩٧٦)

العنوان: سلسلة بحوث قيمة (١) في القراءات القرآنية

د. أحمد شكري، د. أحمد فريد أبو هزيم، د. أحمد القضاة

الصف والإخراج: ابن مقلة - عمان - الأردن

+ ٩٦٢ ٧ ٧٧٣٧٢٤٠٣

تصميم الغلاف: اللؤلؤة - عمان - الأردن

+ ٩٦٢ ٦ ٥٦٥٩٩٩٩

عدد الصفحات: ٢٤٠

القياس: ١٧ × ٢٤

الطبعة الأولى

٢٠٠٦

جميع الحقوق محفوظة

لدار العلوم للنشر والتوزيع

العبدلي - مقابل عمارة جوهرة القدس

تلفاكس: ٥٦٦٤٣٢٨ - ٥٦٢٧٨٢٨ (٦ ٩٦٢ +)

خلوي: ٥٦٢٨٩٠٨ ٧٩ ٩٦٢+/ ٧٤٢٣١٠٤ ٧٧ ٩٦٢+

+٩٦٢ ٧٩ ٥٠٥٠٢٦٠

ص.ب ٩٢٥٠٣٢ عمان ١١١٩٠الأردن

aloloum@hotmail.com

هذه السلسلة

تنشر المجلات المحكَّمة كثيراً من بحوث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وهي بحوث قيمة بلا شك فكاتبوها ومحكِّموها من أصحاب العلم والفكر والفهم إلا أن انتشار المجلات المحكّمة ضعيف جداً، ولا يكاد قراؤها يتجاوزون المتخصصين والباحثين، ومن هنا رأت دار العلوم أن تخطو خطوة متقدمة جداً في مجال نشر هذه البحوث لتعم الفائدة بها ويطلع عليها أكثر عدد ممكن من القراء ولا تبقى حبيسة المجلات المحكَّمة ذات الانتشار المحدود جداً.

ولعل من المناسب في التقديم لهذه السلسلة أن نبين سبب نشر البحوث في مجلات محكَّمة وما معنى كونها محكّمة، ذلك أن أنظمة الجامعات تطلب من أعضاء هيئة التدريس فيها تقديم عدد من البحوث من أجل الترقية، أي أن من مستلزمات ترقية عضو هيئة التدريس من رتبة إلى رتبة أعلى منها وهي ثلاث رتب: أستاذ مساعد فأستاذ مشارك فأستاذ، أن يتقدم عضو هيئة التدريس بعدد محدد من البحوث المحكَّمة ليترقى إلى الرتبة الأعلى مع اشتراط قضاء مدة زمنية معينة في الرتبة. وبعد ان يختار عضو هيئة التدريس موضوعاً يراه مناسباً للبحث في تخصصه وينجزه يرسله إلى إحدى المجلات المحكّمة، ومعظم هذه المجلات تصدرها الجامعات، وتقوم هيئة تحرير المجلة بإرسال البحث بعد إزالة اسم الباحث عنه إلى اثنين من أهل العلم والخبرة والدراية والتخصص، ويراعى أن يكونا في جامعة غير الجامعة التي يعمل فيها الباحث وأن يكونا بمثل رتبته العلمية على الأقل، ويقوم كل منهما دون علمه بالمحكم الآخر بقراءة البحث

وتقويمه وتدوين ملاحظاته عليه -إن وجدت- ويوصي المحكّم بقبول البحث أو بتعديله أو بِرَدِّهِ، وحين تصل نتيجتا المحكَّمين إلى هيئة تحرير المجلة تقارن بينهما، فإن اتفقا على قبول البحث دون تعديل يُخبر الباحث بذلك ويُنشر البحث في المجلة المحكَّمة كما هو، وإن طلبا أو أحدهما إجراء تعديلات عليه أُعلم بها الباحث وطُلب منه إجراءَها ويُعاد بعد ذلك البحث إلى أحدهما أو إلى أحد أعضاء هيئة تحرير المجلة للاطلاع على التعديلات، فإن وجدت كما طُلب من الباحث أُعلم بقبول بحثه بعد التعديل ونُشِر على هيئته الأخيرة في المجلة المحكَّمة، وإن اتفقا على رد البحث أُعلم الباحث بقرارهما وليس له حق الاعتراض عليه، وإن اختلف المحكمان فأجاز أحدهما البحث ورده الآخر يرسل البحث إلى محكم ثالث ليرجح بينهما.

وتستغرق هذه الإجراءات التي يمر بها البحث حتى يُنشر ما بين أربعة أشهر إلى سنة أو أكثر، وهي إجراءات تهدف إلى الارتقاء بالبحوث وتحسينها وجعلها في الصورة الأكمل والمحتوى الأفضل، ولذا اتجهت دار العلوم إلى هذه الدراسات المتميزة والبحوث المعمقة لنشرها ضمن هذه السلسلة، التي حرصنا فيها على التنوع في العلوم الشرعية وعدم الاقتصار على أحد جوانبها دون غيره.

ولما كانت هيئات تحرير المجلات المحكَّمة تلزم الباحثين بعدم تجاوز مقدار محدد من الصفحات، رأينا إخراج أربعة أو خمسة بحوث في كتاب واحد ليكون حجمه مقبولاً بين الكتب وليجمع بين دفتيه عدداً من البحوث المتعددة فتكون الفائدة فيه أكثر.

والشكر موصول إلى الأساتذة العلماء والباحثين الأجلاء الذين رأوا تزويدنا ببحوثهم القيمة لنقوم بنشرها رجاء أن يعم النفع بها فيثقل بذلك ميزان كل من كاتبها وقارئها وناشرها، والله الموفق.

المقدمة

الحمد لله الواحد القهار والصلاة والسلام على النبي المصطفى المختار، وعلى آله وصحبه الأطهار، ومن سار على دربهم من الصالحين الأبرار. وبعد،

فهذه خمسة بحوث تدور موضوعاتها المتقاربة حول علم القراءات القرآنية، كان قد سبق نشرها في مجلات علمية محكَّمة، وكنت أرغب منذ مدة بإعادة نشرها في إحدى دور النشر ليعم بها النفع ويحصل المقصود من إعدادها، ولما أعلمت الإخوة الأفاضل في دار العلوم بهذه الرغبة سارعوا إلى الاستجابة لهذه الرغبة، وتطورت الفكرة إلى أن تصبح إصدار سلسلة متتابعة تخصص لنشر البحوث المحكَّمة، وتُعلَن الفكرة لأساتذة الجامعات ويتم استقبال البحوث لمن يرغب من الأساتذة الفضلات المشاركة في هذه السلسلة القيمة، ويسرني ويشرفني أن تشكل هذه البحوث المجموعة الأولى من هذه السلسلة.

أول هذه البحوث وهو: «أسباب وجود القراءات الشاذة» هو أول بحوثي التي حصلت على دعم لها من عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية، ودعمُ الأبحاث في المؤسسات التعليمية يعد أحد البنود الأساسية فيها، ومن فوائده تشجيع الباحثين وإلزامهم بإنجاز بحوثهم في وقت محدد، وهذا ما حصل معي في هذا البحث، الذي أشعر أنه يعالج موضوعاً في غاية الأهمية.

ودفعني إلى إعداد ثاني هذه البحوث وهو: «الوقف بما يوافق رسم المصحف تقديراً» سؤال وجِّه الي حول كيفية الوقف على لفظ: (يحيي) فأجبت السائل، فقال لي إنه سمع جواباً بغير ما قلته له، فرجعت إلى عدد من كتب التجويد

والقراءات فلم يسعفني كثير منها فوسعت دائرة البحث، وبدا لي أن أضيف إلى هذه الكلمة الكلمات الأخرى التي فيها موافقة تقديرية للرسم حال الوقف، وأن أجعله شاملاً لخلاف القراء العشرة في هذا الأمر.

وكان دافع إعداد البحث الثالث وهو: «القراءات القرآنية في مؤلفات السيوطي عرض ومناقشة» اطلاعي على دعوة للمشاركة في ندوة السيوطي وإسهامه في الثقافة العربية الإسلامية من جامعة مؤتة، وكان من محاور المؤتمر: الدراسات القرآنية عند السيوطي، فاخترت أن أكتب في جانب القراءات عنده، وكان البحث بعنوان: السيوطي والقراءات، وبعد انتهاء الندوة أدخلت على البحث عدة تعديلات شملت العنوان، وتم نشره بصورته الحالية في مجلة دراسات.

أما البحثان الرابع والخامس فهما بحثان مشتركان، اشتركت في أولهما وهو: «الرد الأسنى على من أجاز قراءة القرآن بالمعنى» مع زميلي في القسم وأخي العزيز فضيلة الدكتور أحمد فريد أبو هزيم، الذي كان له فضل اقتراح إعداد البحث والمشاركة فيه، واشتركت في ثانيهما وهو: «القاعدة النحوية ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنية» مع أخي العزيز فضيلة الدكتور أحمد محمد مفلح القضاة، الذي تفضل أيضاً بعرض فكرة إعداد البحث بالاشتراك، وقد أفادتني التجربة العلمية أن البحوث المشتركة فيها فوائد عديدة قد تقدمها على البحوث المنفردة، حيث يعمل في البحث ويراجعه أكثر من شخص مما يزيد من قوته العلمية، كما يخف المقدار المخصص لكل باحث فينجزه في وقت أقل.

وقد آثرت إبقاء هذه البحوث على هيئتها التي نشرت عليها سابقاً، والاكتفاء بأقل قدر من التعديل أو الإضافة عند الحاجة الماسة لذلك، والحمد لله على نعمه وآلائه.

كتبه

أحمد خالد شكري

١/ ١/ ١٤٢٧هـ، ٣١/ ١/ ٢٠٠٦م

أسباب وجود القراءات الشاذة[١]

ملخص

تعالج هذه الدراسة أسباب وجود القراءات الشاذة، وقد تبين من خلال البحث أن أسباب وجود القراءات الشاذة ترجع إلى أحد أمرين، فإما أن تكون مما كان يقرأ سابقاً، ثم طرأ لها ما نقلها إلى دائرة الشذوذ، وإما أن لا تكون قراءة في الأصل وألحقت بها، وهي عدة أنواع تم تبيينها في هذا البحث.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن هدى ورحمة للعالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ومن سار على دربهم إلى يوم الدين، وبعد،

فإن الحديث عن القراءات الشاذة شائك وكثير التفرعات، ولعل من أهم ما ينبغي بحثه في القراءات الشاذة، هو تحديد الأسباب التي أدت إلى وجودها، والبحث في هذا الأمر ليس يسيراً، لأن مادته قليلة من جهة عدم إفراده بالبحث عند المصنفين في القراءات أو علوم القرآن عموما، وفي القراءات الشاذة تحديداً، وقد بحثت في كثير من هذه المؤلفات عن مثل هذا العنوان، أو قريب منه فلم أجد، كما أن مادته كثيرة من جهة أخرى، وهي كثرة ما يروى من قراءات شاذة مقارنة بالقراءات المتواترة، والبحث في هذا الكم الهائل عن رواية أو حادثة أو إشارة إلى موضوع البحث، يحتاج إلى جهد غير قليل.

---

(١) منشور في مجلة دراسات، التي تصدرها عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية، المجلد ٢٨، العدد ٢، ٢٠٠١م، وأُعد بدعم من عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية.

وترجع أهمية البحث في أسباب وجود القراءات الشاذة التي تربو على المتواتر من القراءات بمقدار غير قليل، إلى تعلق هذا الموضوع بالقرآن الكريم، وهو كلام الله المنزل على رسوله محمد ﷺ المتكفل بحفظه، المنقول بالتواتر، والمعتنى به غاية الاعتناء، فسياج حفظ القرآن في غاية الإحكام والقوة، فمن أين جاءت هذه القراءات الشاذة الكثيرة؟ وما مصدرها؟

وبعد التتبع ومحاولة استقصاء أسباب وجود القراءات الشاذة، رأيت تقسيمها إلى قسمين:

الأول: كان قراءة مقبولة، ثم أصبح قراءة شاذة، ويندرج فيه: ما نسخت تلاوته، وما يخالف رسم المصحف العثماني، وما قل رواته.

الثاني: لم يكن قراءة في الأصل، ويندرج فيه ما كان من باب التفسير وتبيين المعنى، سواء أكان ذلك بتغيير اللفظ أم بالإدراج أي بإضافة كلمات زائدة على ألفاظ الآية، كما يندرج فيه الاجتهاد في القراءة ممن كان يرى جواز ذلك، أو تعمد وضع قراءة بهدف الانتصار لمذهب ما أو لهدف آخر، ويندرج فيه وقوع النقلة في السهو والخطأ والغلط بعدم الضبط عن القارئ، أو حصول الوهم في كيفية قراءته، أو حصول التصحيف في القراءة أو الكتابة.

وجعلت كل قسم منهما في مبحث، وقدمت بين يدي ذلك تمهيداً احتوى تعريف القراءات الشاذة ومسائل تتعلق بها، وفي نهاية البحث عرضت لأهم نتائجه، والله الموفق لكل خير.

التمهيد

١-تعريف القراءات الشاذة ومسائل تتعلق بها

أولاً: تعريف القراءات الشاذة

القراءات لغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ بمعنى تلا، يقال: قرأ يقرأ قراءة وقرآنا فهو قارئ[١].

أما اصطلاحاً فلها تعريفات عديدة، منها أن: «القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في كتبة الحروف أو كيفيتها»[٢]، وهذا التعريف يقتصر على الألفاظ التي حصل فيها خلاف بين القراء، ويعد الألفاظ المتفق عليها خارجة من التعريف، إلا أن من علماء القراءات من أدخل الألفاظ المتفق عليها في التعريف فقال: «هو علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله»[٣] وهذا التعريف يجعل علم التجويد من ضمن علم القراءات، بينما لا يشمله التعريف السابق، ولما كان كلا العلمين متعلقاً بالأداء،

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، مادة قرأ، ج١، ص١٢٨ و١٢٩، دار صادر، بيروت.

(٢) الزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ص٣٠٨، دار المعرفة، بيروت.

(٣) القاضي، عبدالفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

وعلمُ القراءات أوسع من علم التجويد، فيكون التعريف الثاني أشمل، وعليه يكون علم التجويد جزءاً من علم القراءات خلافاً لمن جعله علماً مستقلاً عن القراءات أو جعلهما علمين متداخلين في جوانب، مفترقين في جواب أخرى[١].

والشاذة لغة: تدل على الانفراد ومفارقة ما عليه الجماعة، والقلة والتفرق، يقال: شذ يشذ -بالكسر- ويشذ -بالضم- شذاً وشذوذاً، وأشذه: إذا أقصاه ونحّاه[٢].

والشاذة اصطلاحاً: القراءة التي فقدت شرطاً أو أكثر من شروط القراءة الصحيحة الثلاثة، وهي:

١- تواتر نقلها، أو صحة سندها مع الشهرة والاستفاضة.

٢- موافقتها رسم المصحف ولو تقديراً.

٣- موافقتها اللغة العربية ولو بوجه[٣].

---

(١) انظر: عبدالهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص١٢٧ و١٢٨، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

(٢) الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ج١، ص٦٠٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، وإسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ج٧، ص٢٥٦، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٤م، والجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، ج٢، ص١٩١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، والزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، ج٩، ص٢٢٣، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧١م.

(٣) أبو شامة المقدسي، عبدالرحمن بن إسماعيل، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيار آلتي قولاج، ص١٨١-١٨٤، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، =

ثانياً: أنواع القراءات الشاذة

اعتنى عدد من العلماء بتقسيم القراءات الشاذة إلى أنواع، فجعلها مكي بن أبي طالب القيسي نوعين:

الأول: ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف.

الثاني: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، وإن وافق خط المصحف[١].

واستدرك عليه ابن الجزري بعد أن نقل كلامه واستحسنه بقوله: «وبقي قسم مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة، فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر»[٢].

وجعلها السيوطي أربعة أنواع هي:

١ - **الآحاد:** هو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر.

والجعبري إبراهيم بن عمر، كنز المعاني في شرح حرز الأماني، الورقة ٣/ ب، وابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، مراجعة: علي محمد الضباع، ج١، ص٩، دار الكتب العلمية، بيروت، والنويري، محمد بن محمد، القول الجاذ في تحريم القراءة بالشواذ، ورقة: ١٠ و١٢-١٤.

(١) القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص٥١ و ٥٢، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج١، ص١٧.

٢- **الشاذ**: وهو ما لم يصح سنده.

٣- **الموضوع**: وهو ما لم تصح نسبته لقارئه.

٤- **المدرج**: هو ما زيد في القراءات على وجه التفسير[١].

ومن يتأمل في هذه التقسيمات يجدها حوت أنواع القراءات الشاذة، وإن كان يمكن تقسيمها إلى فروع جزئية أخرى، فمن حيث السند تحتمل القراءة الشاذة ثلاثة احتمالات: أن تكون صحيحة السند، وأن تكون ضعيفة السند، وأن تكون مقطوعة السند، ومن حيث نسبتها إلى قارئها، تحتمل احتمالين، وكذلك الحال بالنسبة للرسم، وموافقتها اللغة العربية، والقراءاتُ التفسيرية تحتمل أن تكون بزيادة لفظ أو ألفاظ، كما تحتمل أن تكون بإبدال لفظ مكان آخر، وتحتمل القراءات الموضوعة أن تكون مما وضع قصداً لنصرة مذهب عقدي أو لهدف آخر، كما تحتمل أن تكون قد حصلت سهواً بسبب خطأ أو نسيان أو حصول تصحيف، وبهذا التقسيم تصبح القراءات الشاذة أنواعاً كثيرة، وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في المباحث التالية بإذن الله تعالى.

ثالثاً: متى بدأ وجود القراءات الشاذة

كانت العرضة الأخيرة حداً فاصلاً بين ما قبلها وما بعدها، وهذا ما يفهم من نصوص متعددة سيأتي ذكرها في المبحث الأول بإذن الله تعالى، فكل ما لم يثبت فيها من وجوه القراءة فهو شاذ، كما كان قيام عثمان بن عفان ﷺ بجمع المصحف

---

(١) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ص٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وإلزام الناس بما فيه، وإحراق النسخ الأخرى حداً قاطعاً بين المرفوض والمقبول من القراءات[١]، علماً بأن استخدام لفظ الشذوذ لم ينتشر في تلك الفترة، ولعل بدايات استعماله كانت في القرن الثاني، حين بدأ هارون بن موسى الأعور العتكي[٢] بتتبع الوجوه الشاذة والبحث عنها[٣].

إلا أن الفاصل الدقيق بين القراءات المقبولة والمرفوضة بقي متأرجحاً غير متفق عليه، وقد نقلت أوجه من القراءة في مؤلفات القراءات على أنها مقبولة مقروء بها، وإذا بها في كتب أخرى غير موجودة، أو مذكورة على أنها شاذة، وهذا

---

(١) الطويل، السيد رزق، في علوم القراءات، ص٥٩ و ٦٠، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ومحمد سالم محيسن، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص٤٣٣، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، وشعبان محمد إسماعيل، القراءات أحكامها ومصدرها، ص١١٥، دعوة الحق، سلسلة شهرية تصدر عن رابطة العالم الإسلامي، ط٢، ١٤١٤هـ، والسندي، عبدالقيوم عبدالغفور، صفحات في علوم القراءات، ص ٨٢-٨٤، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ص١، ١٤١٥هـ.

(٢) أبو عبدالله، الأزدي مولاهم، روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعاصم بن أبي النجود، وابن كثير، وابن محيصن، ر: ابن الجزري، غاية النهاية ج٢، ص٣٤٨، وجولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمة: عبدالحليم النجار، ص٥٥ و٥٦، دار اقرأ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٣) انظر: أبا شامة، المرشد الوجيز، ص١٨١، وابن الجزري منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص٦٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، وحسين عطوان، القراءات القرآنية في بلاد الشام، ص٧، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٣م، والصغير، محمود، القراءات الشاذة، ص٣٨ و٤٠ و٧٨، دار الفكر، دمشق ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، والسندي، عبدالقيوم عبدالغفور، صفحات في علوم القراءات، ص٨٢-٨٤.

واضح عند المقارنة بين بعض كتب القراءات، فمثلاً يورد أبو معشر الطبري[١] في كتابه التلخيص رواية نصير عن الكسائي، ويذكر في أول الكتاب أسانيده بها، وهي عنده قراءة صحيحة مقروء بها، أما أبو عمرو الداني فلم يورد رواية نصير في كتابه التيسير، ولذا وجدنا محقق التلخيص يحكم على كل ما اختص به نصير في روايته عن الكسائي بالشذوذ[٢]، كما نجد في المحتسب لابن جني قراءات لأبي جعفر وغيره من القراء العشرة يحكم عليها بالشذوذ[٣]، في حين تذكر هذه القراءات على أنها متواترة في عدد من الكتب كالإرشاد[٤]، والكنز[٥]، وغيرهما،

---

(١) عبدالكريم بن عبدالصمد، شيخ أهل مكة في زمانه، إمام عارف بالقراءات، من مؤلفاته التلخيص في القراءات الثمان، وسوق العروس فيه ألف وخمسمائة رواية وطريق، وغيرهما، ت ٤٧٨هـ. ر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص٤٠١.

(٢) يراجع: الطبري، أبو معشر عبدالكريم بن عبدالصمد، التلخيص في القراءات الثمان، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى، ص ١٨١ و ١٨٢ و ١٩٨ و ٢٦١ و ٢٧٦ و ٣٥٣ و ٤١٦، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، ويقارن ما أورده فيها من قراءات عن نصير بعدم وجودها في التيسير أو السبعة أو الشاطبية.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شلبي، ج١، ص٧١ و٩٤ و١٣٧ و١٤٣ و١٨٨ و٣٠٧ و ج٢، ص ٣ و٢٥٣ و٣٣٨، دار سزكين للنشر، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(٤) القلانسي، أبو العز محمد بن الحسين، إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، للمواضع التي ذكر ابن جني في المحتسب أنها شاذة، ص ٢١٩ و٢٢٣ و ٢٤٨ و ٢٥٠ و ٢٨٢ و ٣٥٩ و ٣٧٧ و ٣٩٧، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

(٥) الواسطي، عبدالله بن عبدالمؤمن، الكنز في القراءات العشر، تحقيق: هناء الحمصي، للمواضع التي ذكرها ابن جني في المحتسب أنها شاذة، ص ١٢٦ و١٢٨ و١٣٢ و١٣٦ و١٤٦ و١٦٨ و ١٧٠ و١٨١، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

وقد حصل نوع من التمييز النسبي بين المتواتر والشاذ أيام ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، ثم أبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، إلا أنه استقر وتمَّ التمييز الدقيق بين المتواتر والشاذ في القرن التاسع على يد الإمام الفذ ابن الجزري[١].

رابعاً: حكم القراءة بالشاذ

جمهور العلماء على حرمة القراءة بالشاذ إن قصد القارئ أنها من القرآن أو أوهم السامع ذلك، أما إن قصد تبيينها مع التنبيه على شذوذها وأنها ليست قرآناً، وإنما تروى للاحتجاج بها في الأحكام والفقه، عند من يراه -وسيأتي الحديث عنه بعد قليل- أو اللغة والنحو، أو للعلم بها، فلا بأس في ذلك ولا حرج، وهي من جملة العلوم المنقولة والمتداولة، وقد كان العلماء وما زالوا يتناقلونها ويروونها في مؤلفاتهم، ويتلقونها بأسانيدهم[٢]، قال يوسف زادة: «وأما ما فوق العشرة فقد أجمع العلماء على أنها شاذة، والذي استقرت عليه

---

(١) الصغير، مرجع سابق، ص ٧٢ و٧٥ و ٩٨ و٣١ و٨٩ و٩٢ ٩٣ و٩٦ و١٠١، ومحمد موسى نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءة، ص١٥٢، دار الحامد، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٢) النويري، محمد بن محمد، شرح طيبة النشر، ورقة ٣٣، والقسطلاني، أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، بتحقيق: عامر السيد عثمان، وعبدالصبور شاهين، ج١، ص٧٢ و ٧٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م، والقاضي، عبدالفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص١٠، دار الكتاب العربي، بيروت، وحول القراءات الشاذة وحرمة القراءة بها، بحث في مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالمدينة المنورة، ص١٧، العدد١، ١٤٠٢هـ.

المذاهب وآراء العلماء فيها أن أحداً إن قرأ بها غير معتقد أنها قرآن ولا موهم أحداً ذلك، بل قرأ بها على طريق الرواية غير متجاهر بالتلاوة بها في محافل المسلمين، ومجامع المؤمنين، ومجالس الإقراء من الجوامع والمساجد، لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها، والأحكام الأدبية فلا كلام في جوازه وعلى هذا يحمل حال كل من حكي عنه أنه قرأ بها من المتقدمين، وهو أقل قليل، ولذلك أيضاً يجوز تدوينها في الكتب لا للقراءة بها كما سبق»[١].

خامساً: حكم الصلاة بالقراءة الشاذة

في هذه المسألة خلاف بين المذاهب، بيانه على النحو التالي:

يرى الحنفية أن الصلاة لا تفسد بقراءة الشاذ، ولكن لا تجزئ هذه القراءة عن القراءة المفروضة، ومن ثم تفسد صلاته، إذا لم يقرأ معه بالمتواتر، فالفساد لترك القراءة بالمتواتر لا للقراءة بالشاذ[٢]، ونص المالكية على عدم بطلان الصلاة بالشاذ، إلا إذا خالف المصحف[٣]، وذهب الشافعية إلى أنه لا تجوز القراءة في

(١) زادة، يوسف، رسالة في شواذ وجوه القراءات، ورقة ١٥/ أ، وسيأتي التعريف بها لاحقاً.

(٢) ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ج١، ص ٤٨٥ و ٤٨٦، دار الفكر، ط٢، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، والأنصاري، عبدالعلي، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ج٢، ص١٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

(٣) العدوي، علي، حاشية العدوي على شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، ج٢، ص٢٥، دار صادر، بيروت، والدسوقي، محمد عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج١، ص٣٢٨، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.

الصلاة بالشاذ، لأنها ليست قرآناً، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وتبطل به الصلاة إن غير المعنى[١]، ومذهب الحنابلة حرمة القراءة بما يخالف الرسم، ولا تصح الصلاة به، وفي رواية عن أحمد: تكره القراءة بما يخالف الرسم، وعلى هذه الرواية تصح الصلاة إذا صح سند القراءة، لأن الصحابة كانوا يصلون بقراءاتهم في عصره ﷺ، وكانت صلاتهم صحيحة بغير شك[٢].

ونقل الإمام النووي اتفاق الفقهاء على استتابة من قرأ بالشواذ أو أقرأ بها، وبطلان صلاة من قرأ بها إن كان عالماً، وإن كان جاهلاً لم تبطل ولم تحسب له تلك القراءة، وعدم جواز الصلاة خلف من يقرأ بها[٣].

والراجح عدم صحة الصلاة بالقراءة الشاذة، وعلى هذا الرأي عدد كبير من العلماء، لأن القراءة الشاذة لا تعد قرآناً لعدم ثبوتها بالتواتر، وإن صح سندها واشتهرت[٤].

---

(١) النووي، يحيى بن زكريا، المجموع شرح المهذب، ج٣، ص٣٦١، مطبعة الإرشاد، جدة، وزكريا الأنصاري، شرح روض الطالب من أسنى المطالب، ج١، ص ٦٣ و ١٥١، المكتبة الإسلامية، والبجيرمي، سليمان بن محمد، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، المشهورة بحاشية البجيرمي، ج٢، ص ١٦٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

(٢) ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، المغني، ج١، ص ٤٩٣، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١٣، ص ٣٩٤، وابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير، ج٢، ص ١٣٦، مكتبة العبيكان، والبهوتي، منصور بن يونس، كشاف القناع عن متن الإقناع، ج١، ص٣٤٥، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، والموسوعة الفقهية، ج٣٣، ص ٥٦، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، مطابع دار الصفوة، ط١، ١٩٩٥م.

(٣) النووي، يحيى بن زكريا، التبيان في آداب حملة القرآن، ص٤٧ و٤٨، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٩٧هـ، ١٩٦٠م، وانظر: المجموع، ج٣، ص٣٦١.

(٤) ابن قدامة، عبدالله بن أحمد، المغني، ج١، ص٤٩٢، وزكريا الأنصاري، شرح روض =

سادساً: الاحتجاج بالقراءة الشاذة في الفقه

في الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين والفقهاء رأيان:

الرأي الأول: يصح الاحتجاج بالقراءة الشاذة على أنها دليل ظني يمكن أن تثبت به الأحكام الشرعية، وهو قول الحنفية[١]، والحنابلة[٢]، والراجح عند الشافعية[٣].

الرأي الثاني: لا يصح الاحتجاج بها، وهو قول المالكية[٤]، وبعض الشافعية[٥]، ورواية عند الحنابلة[٦].

واستدل أصحاب الرأي الأول بأن هذه القراءة إما أن تكون قرآناً أو خبراً، وكلاهما يوجب العمل، فيكون حجة، حيث لا يلزم من انتفاء قرآنيته انتفاء

=الطالب، ج١، ص ٦٣، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج١، ص١٤، وأبو شامة، المرشد الوجيز، ص١٨٥، وابن الجزري، النشر، ج١، ص١٤، ومنجد المقرئين، ص١٩، وابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير، ج٢، ص١٣٦، والشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، ج١، ص٦٨، دار الكتب العلمية، بيروت، وآل عبيكان، عبدالمحسن بن ناصر، غاية المرام شرح مغني ذوي الأفهام لابن عبدالهادي الحنبلي، ج٤، ص٢١٥-٢٢٠.

(١) الأنصاري، شرح روض الطالب، ج٢، ص٢١.

(٢) الفتوحي، ابن النجار، شرح الكوكب المنير، ج٢، ص١٣٨.

(٣) العطار، حسن، حاشية العطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي، ج١، ص٣٠٠ و٣٠١.

(٤) الشنقيطي، عبدالله بن إبراهيم العلوي، نشر البنود على مراقي السعود، ج١، ص٦٨.

(٥) حاشية العطار على جمع الجوامع، ج١، ص٣٠١.

(٦) ابن النجار الفتوحي، شرح الكوكب المنير، ج٢، ص١٤٠.

خبريته، واستدل أصحاب الرأي الثاني بأن ناقل الرواية الشاذة لم ينقلها على أنها قرآن، فالقرآن لا يثبت إلا بالتواتر بالإجماع، وإذا لم يثبت قرآنا لا يثبت خبراً[١].

والراجح الرأي الأول وهو صحة الاحتجاج بالقراءة الشاذة لقوة دليله، ولأن الصحابي لا يرويها على أنها قرآن، بل على أنها خبر، فلها حكم الرفع إلى النبي ﷺ، إذ لا مدخل للرأي فيها، ولا يصح افتراض أنها مذهب للصحابي، إذ لو كانت كذلك لصرح به الصحابي ولا يعني هذا أنها حجة لا يعارضها معارض، فلو عارضها معارض أقوى من ثبوته أو دلالته فإنه يقدم عليها[٢].

سابعاً: الاحتجاج بالقراءة الشاذة في اللغة

الاحتجاج بالقراءة الشاذة على وجه من وجوه النحو، أمر قائم وواقع وأئمة اللغة والنحو يكادون يجمعون على جعلها مصدراً من مصادر احتجاجهم، فرواتها عرب فصحاء، وتشكل القراءات الشاذة سجلاً حافلاً باللهجات العربية المختلفة[٣].

---

(١) انظر: د. محمد خالد منصور، حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، ص٣٧٥ و ٣٧٦، عمان، المجلد ٢٦، العدد ٢، ١٩٩٩م، والسندي، عبدالقيوم، صفحات في علوم القراءات، ص٨٦ و ٨٧.

(٢) انظر: د. محمد خالد منصور، حكم الاحتجاج بالقراءة الشاذة عند الأصوليين، ص٣٧٧.

(٣) القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص١٠، وخاروف، محمد فهد، القراءات والأحرف السبعة، ص ١٢٤ و ١٢٥، دار العلوم الإنسانية، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

إلا أن عدداً من أئمة النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والأخفش الأوسط وابن قتيبة والفرّاء، كانوا يرفضون بعض وجوه القراءات الشاذة ويطعنون فيها أو يردونها إذا خالفت مقاييسهم النحوية أو قواعدهم ومناهجهم[١].

وفرق عدد من أئمة النحاة كسيبويه والكسائي والقاسم بن سلام والمبرد وثعلب، بين القراءات الشاذة بسبب عدم تواترها أو بسبب مخالفتها الرسم، فهذه يصح الاستشهاد بها في اللغة قطعاً، وبين القراءات الشاذة بسبب مخالفتها المشهور من قواعد العربية، فلا تقبل، بل كان بعض النجاة كالمازني وأبي حاتم السجستاني والزمخشري يرفضون قراءات متواترة صحيحة، إلا أن أكثر العلماء على صحة الاحتجاج بها على وجه من وجوه اللغة وأخذ الدليل منها[٢].

ثامناً: من المؤلفات في القراءات الشاذة

المؤلفات في القراءات عموماً كثيرة، ومنها ما يختص بالمتواتر، بالسبع أو بالعشر، أو بقراءة واحدة أو برواية أو أكثر، ومنها ما يجمع بين المتواتر والشاذ، ومنها ما هو مختص بالشاذ فقط، وفي هذه القائمة ذكر لمجموعة من المؤلفات في القراءات الشاذة مرتبة حسب وفيات مؤلفيها.

---

(١) الصغير، القراءات الشاذة، ص ٥١٨-٥٣٢.

(٢) انظر: الطويل، القراءات الشاذة، ص٦٦، الصغير، مرجع سابق، ص٥١٨-٥٣٢.

كتاب هارون بن موسى الأعور (ت١٩٨هـ) وهو أول من تتبع وجوه القراءات الشاذة وألفها، إلا أن كتابه في حكم المفقود، ولعل مقصود من ترجم له بعبارة: ألفها، أنه جمع بينها وصنفها لا أنه جعلها في كتاب.

المصاحف، لأبي بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني (ت٣١٦هـ).

الشواذ في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤هـ).

شواذ القراءات لأبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ (ت٣٢٨هـ).

شواذ القراءات، لأبي طاهر عبدالواحد بن عمر البزار (ت٣٤٩هـ).

البديع في القراءات لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) وله: مختصره، وهو منشور بعنوان: مختصر في شواذ القرآن.

المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) وهو توجيه للقراءات التي ذكرها ابن مجاهد في كتابه.

التعريف بالقراءات الشواذ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، وفي كشف الظنون أن اسم الكتاب: المحتوى، ولعله كتاب آخر له.

الإقناع في القراءات الشاذة، لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي (ت٤٤٦هـ) ونسبه الجعبري لأبي العز القلانسي، ولعله كتاب آخر.

اللوامح في شواذ القراءات، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي (ت٤٥٤هـ).

الشواذ في القراءات لأحمد بن الفضل الأصبهاني الباطرقاني (ت٤٦٠هـ).

الرشاد في شرح القراءات الشاذة لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري (ت٤٧٨هـ).

شواذ القراءات واختلاف المصاحف، لمحمود بن عبدالله الكرماني (ت٥٠٥هـ).

التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن، لعبدالرحمن بن أبي محمد الصفراوي (ت٦٣٤هـ).

إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ).

نهاية البررة فيما زاد على العشرة، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) منظومة.

القول الجاذ لمن قرأ بالشاذ، لمحمد بن حمد النويري (ت٨٥٧هـ).

مقدمة في مذاهب القراء الأربعة الزائدة على العشرة، لسلطان بن أحمد المزاحي (ت١٠٧٥هـ).

الإفادة المقنعة في قراءات الأئمة الأربعة، لعبدالله بن مصطفى محمد الكوبريلي (ت١١٤٨هـ).

رسالة في وجوه شواذ القراءات، ليوسف أفندي زاده (ت١١٦٧هـ).

الفوائد المعتبرة في القراءات الأربعة الزائدة على العشرة، لمحمد بن أحمد المتولي (ت١٣١٣هـ) منظومة، وله شرح عليها باسم: موارد البررة، واختصره عبدالمتعال عرفة باسم: الرياحين العطرة.

القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبدالفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ).

المبسوط في القراءات الشاذة وتوجيهها، للدكتور محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ).

القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، للدكتور محمود أحمد الصغير.

تاسعاً: تنبيهان

١- لا يعد ورود القراءة الشاذة عن بعض العلماء طعناً في شخصية هؤلاء وثقتهم ومكانتهم العلمية، فقد وردت قراءات شاذة عن عدد من كبار الصحابة كابن مسعود وعثمان وعلي، وعن كبار التابعين كالحسن البصري وسعيد بن جبير، وعن كبار العلماء كأبي حنيفة والشافعي وغيرهم[١].

٢- وردت قراءات شاذة عن بعض القراء العشرة أو رواتهم المشهورين، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري في الطيبة بقوله:

وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة[٢]

وتكون هذه الروايات منقولة عنهم بأسانيد آحاد، أو عن غير الرواة المشهورين عنهم، ومن الأمثلة عليها: ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿مَلِكِ يَوْمِ

(١) د. محمد سالم محيسن، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص ٤٤٤.

(٢) ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، باعتناء: محمد تميم الزعبي، البيت ١٦، ص ٣٢، مكتبة دار الهدى، المدنية المنورة، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة:٤] بإسكان اللام[١]، وما ورد عنه وعن أبي جعفر أنهما قرآ: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة:٦٠] بكسر الشين[٢]، وما روي عن الكسائي أنه قرأ: ﴿تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ﴾ (كثير: بالثاء بدلاً من) ﴿كَبِيرٞ ۝٧٣﴾ [الأنفال:٧٣][٣]، وهذه الروايات عنهم لا يقرأ لهم بها، بل المعتمد ما صح عنهم تواتراً[٤].

(١) الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، ج١، ص٢٠، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

(٢) أبو حيان، المرجع نفسه، ج١، ص ٢٢٩.

(٣) أبو حيان، المرجع نفسه، ج٤، ص ٥٢٣.

(٤) د. محمد سالم محيسن، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص ٤٤٥ و٤٤٦، وسويد، أيمن رشدي، محقق التذكرة في القراءات الثمان لطاهر بن عبدالمنعم بن غلبون، ص ٢٧، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م،، وعبدالعال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج١، ص١١٢، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

المبحث الأول

القراءات المنتقلة من الصحة إلى الشذوذ

تشكل القراءات التي كانت صحيحة ثم انتقلت إلى أن يحكم عليها بالشذوذ، نسبة من القراءات الشاذة، ويمكن حصر أسباب انتقال هذه القراءات من القبول إلى الشذوذ في النقاط التالية:

١- أن تكون هذه القراءة من الأحرف المنسوخة أو المتروكة.

٢- أن تكون هذه القراءة مما يخالف رسم المصحف العثماني.

٣- أن تكون هذه القراءة مما قل رواته مع الزمن.

ويمكن جمعها في نقطة واحدة وهي: مخالفة مقياس القراءة، وفيما يلي تفصيل الحديث عنها.

المطلب الأول: الأحرف المنسوخة أو المتروكة

اشتهر بين الباحثين في علم القراءات أن الأحرف السبعة ليست باقية كلها بل بعضها، إلا أنهم اختلفوا في تحديد هذا البعض الباقي هل هو حرف واحد أو أكثر حيث وردت روايات عديدة وأقوال عن الأئمة تبين أن ما ثبت واستقر بعد العرضة الأخيرة أي المرة الأخيرة التي عارض فيها رسول الله ﷺ القرآن مع جبريل عليه السلام، هو ما يجب اعتماده، وهو الباقي من الأحرف، وأن ما ترك في هذه العرضة فهو في حكم المنسوخ أو المتروك، وفي هذه العرضة استقر ترتيب

السور والآيات، ولذا حرص رسول الله ﷺ على تلقين العرضة الأخيرة عدداً من الصحابة ممن اشتهروا بالقراءة وكتابة الوحي، ومن هؤلاء عبدالله بن مسعود، وزيد بن ثابت[١].

قال ابن الجزري: «ولا شك أن القرآن نسخ منه وغُير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة، وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حبيش قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: الأخيرة، قال: فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبدالله يعني ابن مسعود ما نسخ منه وما بدل، فقراءة ابن مسعود الأخيرة، وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرضة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ»[٢].

وقال: «واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك -أي المخالف للرسم- في الصلاة فأجازها بعضهم لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرأون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة، وإحدى الروايتين

---

(١) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، باعتناء: محمد فؤاد عبدالباقي، ج٩، ص٤٤، دار المعرفة، بيروت.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٣٢.

عن مالك وأحمد[١]، وأكثر العلماء على عدم الجواز لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة ..»[٢]، ولابن تيمية وغيره عبارات مشابهة تفيد حصول النسخ بالعرضة الأخيرة[٣].

وبقي عدد غير قليل من الصحابة لم يحضر العرضة الأخيرة ولم يعلم بها، كما أن عدداً منهم كانت لهم مصاحف خاصة تختلف في ترتيبها وتتفاوت في مدى استيعابها لسور القرآن الكريم، فهم يقرأون بما حفظوه من قبل، أو بما أثبتوه في مصاحفهم مما لم يعلموا بنسخه أو إزالته، ولا يمكن على هذا الرأي تحديد نسبة ما ترك من الأحرف إلى ما بقي منها، وإن كان يغلب على الظن قلة نسبة ما نسخ إلى ما بقي، إذ الأصل البقاء لا النسخ، قال ابن الجزري: «الذي لا شك فيه أن قراءة الأئمة السبعة والعشرة والثلاثة عشر وما وراء ذلك بعض الأحرف السبعة من غير تعيين .. »[٤].

---

(١) سبق في التمهيد ترجيح عدم صحة الصلاة بالقراءة الشاذة، وهو رأي أكثر العلماء.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ١٤ و ١٥.

(٣) يراجع: ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، ج١٣، ص ٣٩٥ و٣٩٧، الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، السعودية، والنويري، القول الجاذ، ورقة ٢٤، ود. محمد سالم محيسن، في رحاب القرآن، ج١، ص ٤٣٤، وعراك إسماعيل إبراهيم، القراءات القرآنية حتى عهد ابن مجاهد، ص ١٤٦ و١٤٧ و١٤٩، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

(٤) ابن الجزري، المنجد، ص ٥٦.

أما العلماء الذين ذهبوا إلى القول بأن الأحرف السبعة كانت رخصة لأهل الصدر الأول فقط، وأن عثمان ﷺ جمع الناس على حرف واحد وترك ما عداه لانتفاء الحاجة إليه، ولما سببه وجود هذه الأحرف من خلاف بين متعلمي القرآن ومعلميه، فإن المتروك من هذه الأحرف سيكون كثيراً، ومهما بذل من جهد لنسيانه وتركه سيبقى له أثر ويمكن عند أصحاب هذا القول، وهم عدد غير قليل من العلماء، منهم الإمام الطبري، ومكي، والقرطبي، وابن عبدالبر، وغيرهم[1]، حمل القراءات الشاذة التي فيها زيادة ألفاظ أو إبدال لفظ بآخر قريب منه في المعنى على أنها من هذا الباب، كما يمكن حملها على أنها من باب التفسير كما سيأتي، ومن الأمثلة عليها: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ (إلى البيت) لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٦]، ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ (في مواسم الحج) (فابتغوا حينئذ)﴾ [البقرة:١٩٨]، ﴿حَٰفِظُوا عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَ(على) ٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ (صلاة العصر) (وهي العصر) (وصلاة العصر)﴾ [البقرة:٢٣٨]، ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة:٢٢]، قرئ بدل فراشا: مهاداً، بساطاً، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة:٢٠] قرئ بدل مشوا: سعوا، مضوا، مروا، ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ

(١) ينظر مثلاً: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج١، ص ٢٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م، ومكي بن أبي طالب، الإبانة، ص ٣٣ و٣٤ و٥٣، ومحمد أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص ١٧٨ و١٧٩، دار اللواء، الرياض، ط٣، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، ومناع القطان، نزول القرآن على سبعة أحرف، ص ٧٢، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو (فيهن) (فيها)﴾ [البقرة:٢٢٦] وقرئ بدل يؤلون: يقسمون، آلوا[1].

المطلب الثاني: مخالفة رسم المصحف

سبق في التمهيد تبيين أن كتابة المصحف زمن عثمان بن عفان ﷺ تعد حداً فاصلاً بين ما يقبل من القراءات وما يرد، فالمقبول ما وافق الرسم إذا نقل متواتراً ووافق اللغة، وما خالف الرسم فمردود مرفوض لا تحل القراءة به، ونصوص العلماء المؤكدة لهذا المعنى كثيرة، منها قول مكي بن أبي طالب: «إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة ومن بعدهم عليه، واطُّرحَ ما سواه مما يخالف خطه، فقرئ بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان ﷺ وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما يخالف خطها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده، وصارت القراءة

---

(١) يراجع في هذه القراءات الشاذة: ابن أبي داود، عبدالله بن سليمان، المصاحف، ص ٦٤ و٦٥ و٦٦ و٨٧ و٩٦ و٩٧ و٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١، ص ٤٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٩١ و ٩٧، ج٢، ص ٧٤ و٩٤ و١٨٠ و٢٤٠، وعبدالعال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج١، ص ٣٧ و١٧٣ و١٨٥.

عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت»[١]، وقوله: «وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن بالإجماع على خط المصحف»[٢].

وقال ابن الجزري: «والقسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم، كما ورد في صحيح[٣] من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحا»[٤]، وقال: «وأيضاً فنحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقرأون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة وأكثر، وإبدال أخرى بأخرى ونقص بعض الكلمات، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصلاة وغيرها منع تحريم لا منع كراهة، ولا إشكال في ذلك»[٥].

وهكذا أصبحت موافقة رسم المصحف شرطاً أساسياً من شروط صحة القراءة، والقراءة التي لا توافق هذا الرسم تبقى خارج المصحف، إلا أنه ومع

---

(١) مكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات ص ٣٢.

(٢) مكي، الإبانة، ص ٣٤.

(٣) كذا في المطبوعة، ولعل المراد: الصحيح، أو الصحيحين.

(٤) ابن الجزري، المنجد، ص ١٦ و١٧.

(٥) ابن الجزري، المنجد، ص ٢١.

قرار المنع من القراءة بما يخالف الرسم، بقي عدد من الناس متمسكاً بالقراءة بما يخالف الرسم مع قناعتهم بصواب فعلهم[١]، ولذا وقف علماء القراءة ممن يفعل ذلك موقفاً حاسماً غلقاً للباب ومنعاً للتهاون في القراءة بما يخالف الرسم، حتى بلغ الأمر إلى درجة الضرب والاستتابة لمن يفعل ذلك، فهذا محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت البغدادي، المشهور بابن شنبوذ[٢]، وهو من أئمة القراءة إلا أنه كان يرى جواز القراءة بما يخالف رسم المصحف، مما كان يُقرأ به قبل جمع عثمان، ومما كان يقرأه: (فامضوا، بدلاً من) ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٩]، ﴿وَتَجْعَلُونَ (شكركم، بدلاً من) رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الواقعة:٨٢]، ﴿وَكَانَ (أمامهم، بدلاً من) وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ (صالحة) غَصْبًا ﴿٧٩﴾﴾ [الكهف:٧٩]، (كالصوف، بدلاً من) ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴿٥﴾﴾ [القارعة:٥]، ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ (الإنس أن الجن لو، بدلاً من) ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ (حولاً) فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿١٤﴾﴾ [سبأ:١٤]، وغيرها، فعقد له الوزير ابن مقلة[٣] مجلساً

---

(١) انظر: الصغير، القراءات الشاذة، ص٣٤ و٣٧.

(٢) أحد أئمة القراء البغداديين، رحل في طلب القراءة، وكان صالحاً عالماً، أخذ القراءة عن: إبراهيم الحربي، والعباس بن الفضل الرازي، وقنبل، وغيرهم، وكان مع جلالة علمه يرى جواز القراءة بما يخالف الرسم حتى استتيب عن ذلك، ت ٣٢٨هـ، ر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج. برجستر اسر، ج٢، ص ٥٢-٥٦، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

(٣) محمد بن علي، وزير شاعر، تقلد الوزارة ثلاث مرات لثلاثة من الخلفاء، وابتلي بقطع يده ولسانه ومات في السجن سنة ٣٢٨هـ، انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج٦، ص ٢٧٣.

بحضور القضاة والفقهاء والقراء، وفي مقدمتهم ابن مجاهد، شيخ القراء في بغداد، وتمت مساءلة ابن شنبوذ فيما ينسب به، فأقر به ودافع عنه وأبى أن يرجع عنه، فأنكر ذلك عليه جميع من حضر المجلس، وأشاروا بعقوبته، فضرب عدة سياط فاستغاث وأذعن بالرجوع، فكتب عليه كتاب بتوبته وأشهد على ذلك[١].

ومن الأمثلة للقراءات الشاذة المخالفة للرسم سوى ما سبق نحو: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (ويستعينون الله على ما أصابهم) [آل عمران:١٠٤]، ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ (إلى أجل مسمى) فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء:٢٤]، (لا تحسبن أن البر) بدل ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ﴾ [البقرة:١٧٧]، ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ (فعبادك، بدل) فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة:١١٨][٢].

وقد يتساءل المرء عن كيفية وصول هذه القراءات المخالفة للرسم بعد أن أمر عثمان بحرق المصاحف وإلزام الناس بالمصحف الإمام، يرى بعض الباحثين[٣] حصول ذلك بطريقين، هما:

---

(١) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، ج١، ص ٢٨٠، دار الكتب العلمية، بيروت، وأبو شامة، المرشد الوجيز، ص ١٨٧-١٩٢، والذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: بشار عواد معروف وزميليه، ج١، ص ٢٧٦-٢٧٩، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، وابن الجزري، غاية النهاية، ج٢، ص ٥٢-٥٦.

(٢) ابن أبي داود، المصاحف، ص ٤٨ و٦٣ و٦٨ و٧١ و٨٨.

(٣) د. محمد سالم محيسن، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص ٤٣٣-٤٣٦، ونقله عنه د. شعبان إسماعيل، القراءات: أحكامها ومصدرها، ص ١١٦-١١٩.

١ - أن من الصحابة من لم يحرق مصحفه بل احتفظ به، ومما يدل عليه ما رواه عبدالأعلى بن الحكم الكلابي، قال: «أتيت دار أبي موسى الأشعري، فإذا حذيفة بن اليمان وعبدالله بن مسعود وأبو موسى الأشعري فوق إجّار[١] لهم، فقلت: هؤلاء والله الذين أريد، فأخذت أرتقي إليهم فإذا غلام على الدرجة فمنعني فنازعته، فالتفت إليّ بعضهم وقال: خلّ عن الرجل، فأتيتهم حتى جلست إليهم، فإذا عندهم مصحف أرسل به عثمان، وأمرهم أن يقيموا مصاحفهم عليه، فقال أبو موسى: ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادة فلا تنقصوها، وما وجدتم من نقصان فاكتبوه»[٢].

٢ - أن عثمان عندما أُخذ عليه منعه الناس من القراءة بما يخالف مصحفه عاد فأجاز القراءة بما يخالف دفعاً لأي كلام يمكن أن يقال فيه، أو منعاً لانتشار الفتنة، فقد جاء في الرواية أن أهل الفتنة لما أرسل إليهم عثمان علياً ليسألهم ما الذي نقموا عليه وماذا يريدون، قالوا: نقمنا عليه أنه محا كتاب الله .. وكان من رد عثمان: أما القرآن فمن عند الله وإنما نهيتكم لأني خفت عليكم الاختلاف فاقرأوا على أي حرف شئتم ...»[٣].

---

(١) الإجّار: السطح، الرازي، أبو بكر بن عبدالقادر، مختار الصحاح، مادة: أجر، ص ٦، مؤسسة علوم القرآن.

(٢) ابن أبي داود، المصاحف، ص ٤٤.

(٣) ابن أبي داود، المصاحف، ص ٤٥ و ٤٦.

وهاتان الروايتان لا تصلحان للاحتجاج بهما، فقد انفرد بهما ابن أبي داود[١]، وفي سند الرواية الأولى عبدالأعلى بن الحكم، قال فيه محقق كتاب المصاحف: «لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً»[٢]، وسند الرواية الثانية منقطع، «لأن إسماعيل بن أبي خالد لم يلق عثمان ولا علياً، وعلي بن مسهر له غرائب بعد أن أضر، وعثمان بن هشام لم أعثر له على ترجمة»[٣]، ومتنهما يخالف ما صح واشتهر من أمر عثمان بإحراق المصاحف ومنعه الناس من القراءة بما يخالف مصحفه، «فما كان لبعض الصحابة وهم من الخيار أن يخفوا مصاحفهم عن عثمان، وما كان لعثمان أن يفتح باباً تحمس من أول الأمر لإغلاقه، وهو الذي لا يخشى في الله لومة لائم، وإذا كان عثمان ﷺ أجاز القراءة بالحروف التي تخالف مصحفه فلماذا إذن يخفي بعض الصحابة مصاحفهم؟ إن التناقض في هذا الرأي واضح .. »[٤].

فيكون جواب السؤال عن كيفية تسرب هذه القراءات، هو اعتناء آحاد من الناس بنقلها وتتبعها، فإن من عادة الناس الشغف بنقل الغريب والممنوع، فبقيت بعض هذه الوجوه تتناقل، ويتحدث عنها آحاد من الناس، فهي ليست مما نقل تواتراً، أو مما نقل على أنه من القرآن.

---

(١) عبدالله بن سليمان بن الأشعث، صاحب كتاب المصاحف، كان من كبار المقرئين، انظر في التعريف به: ابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص ٤٢١، ومحب الدين سحبان واعظ، تحقيق كتاب المصاحف، ج١، ص ٣٥-٤٩، وزارة الأوقاف قطر، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، وآرثر جفري، تحقيق كتاب المصاحف، ص ١٢، المطبعة الرحمانية بمصر، ط١، ١٣٥٥هـ، ١٩٣٦م.

(٢) محب الدين واعظ، محقق كتاب المصاحف، ج١، ص٢٤٢ و٢٤٣.

(٣) محقق كتاب المصاحف، ج١، ص٢٤٥ و٢٤٦.

(٤) د. السيد رزق الطويل، في علوم القراءات، ص ٥٩ و٦٠.

المطلب الثالث: قلة الرواة

تحدث عدد من العلماء عما كان يقرأ به في الصدر الأول من قراءات قل رواتها مع الزمن، مبينين أن المؤلفات التي وضعت في القراءات لم تكن لتستطيع استيعاب جميع ما كان يقرأ به وينقل عن شيوخ القراءة، كما أن معظم المؤلفات في علم القراءات تم الاقتصار فيها على روايين فقط لكل قارئ، ومن المعلوم بداهة أن عدد تلاميذ ورواة القراء العشرة كثيرون، فما يرويه هؤلاء الرواة المختارون عن الأئمة بعض ما كانوا يقرأون ويقرئون به، ويدل على ذلك الاختلاف المنقول عن الرواة، وقد يكون بين الراويين عن الإمام اختلاف كثير، كما بين قالون وورش عن نافع، وبين الدوري والسوسي عن أبي عمرو، وقد يكون يسيراً كما بين البزي وقنبل عن ابن كثير، وبين إسحاق وإدريس عن خلف البزار.

قال ابن الجزري: «وقول من قال: إن القراءات المتواترة لا حدّ لها، إن أراد في زماننا فغير صحيح، لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر، وإن أراد في الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله»[1] وقد عاد وأكد في موضع آخر أنه قد توجد قراءات متواترة في زمنه وهو لا يعلمها، فإن التواتر قد يكون عند قوم دون قوم[2].

وقال: «فثبت من ذلك أن القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر، فإنها مما كان أُذن في قراءته ولم يتحقق إنزاله، وإن الناس كانوا مخيرين فيها في

(١) ابن الجزري، المنجد، ص ١٦.

(٢) انظر: ابن الجزري، المنجد، ص ٧٨.

الصدر الأول، ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة، وليس في ذلك خطر ولا إشكال، لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ»[١].

وقال ملا علي القاري[٢]: «واعلم أن القراءة الشاذة حرام بإجماع أئمة الإسلام، وإنما نسبت إلى الأئمة الأعلام مثل: الأعمش والحسن بناء على أنها كانت عندهم متواترة ثم صارت شاذة بفقد بعض شروط التواتر، على ما هو مقر في الأصول والكتب المبسوطة في علم القراءة»[٣].

وبين أبو حيان[٤]، وهو من أئمة القراء، أن اقتصار أئمة القراءات في مؤلفاتهم على القراء العشرة، وعلى راويين عن كل قارئ لا يشمل جميع القراءات الواردة، فقال: «التيسير لأبي عمرو الداني، والشاطبية لابن فيره، لم يحويا جميع القراءات السبع، وإنما هي نزر يسير من القراءات السبع، ومن عني بفن القراءات وطالع ما صنفه علماء الإسلام في القراءات علم ذلك العلم اليقين، وتلخص من هذا

---

(١) ابن الجزري، المنجد، ص ٢٤.

(٢) علي بن محمد، فقيه حنفي من كبار علماء عصره، له مؤلفات في التجويد والتفسير والفقه، ت ١٠١٤هـ. انظر الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٥، ص ١٢.

(٣) نقله عنه يوسف زاده في رسالة في شواذ القراءة، ورقة ٩، وقال إنه مذكور في كتاب ملا علي القاري الذي خرج فيه القراءات التي ذكرها البيضاوي في تفسيره ، وهو كتاب غير مطبوع ولم أتمكن من الاطلاع عليه.

(٤) الغرناطي، محمد بن يوسف بن علي، إمام في القراءة والتفسير والنحو والحديث والتراجم واللغات، له مؤلفات زادت عن الثمانين، من أشهرها: البحر المحيط وشرح ألفية ابن مالك، ت ٧٤٥هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، ج٧، ص ١٥٢.

كله اتساع روايات غير أهل بلادنا -الأندلس- وإن الذي تضمنه التيسير والتبصرة والكافي وغيرها من تآليف أهل بلادنا إنما هو قل من كثر، ونزر من بحر، وبيان ذلك أن في هذه الكتب مثلاً قراءة نافع من رواية ورش وقالون، وقد روى الناس عن نافع غير ورش وقالون، منهم إسماعيل بن جعفر المدني، وأبو خليد، وابن جماز، والأصمعي، والمسيبي، وغيرهم، وفي هؤلاء من هو أعلم وأوثق من ورش وقالون، ثم روى أصحابنا رواية ورش عن أبي يعقوب الأزرق، ولم يتسع لهم أن يضمنوا كتبهم رواية يونس بن عبدالأعلى، وداود بن أبي طيبة، وأبي الأزهر عبدالصمد بن عبدالرحمن، وأبي بكر الأصبهاني عن شيوخه، عن ورش، وكل هؤلاء قرأوا على ورش، وفيهم من هو أعلى وأوثق من ورش[1]، وهذا أنموذج مما روى أصحابنا في كتبهم، وكذا العمل في كل قارئ قرأ، وكل راو روى من الأربعة عشر راوياً الذين ضمنهم أصحابنا كتبهم»[2].

وما في كتب أهل مصر والمشرق لا يكاد يختلف عما في كتب أهل الأندلس من قراءات، حتى إن كتاب النشر، وهو أوسع كتاب في القراءات العشر، اقتصر فيه ابن الجزري على الراويين المشهورين عن كل إمام، مع تكثيره الطرق عن الراوي، فبلغ مجموع طرقه تسع مئة وثمانين طريقا[3]، ومع كثرة هذه الطرق فإن

---

(١) كذا في المطبوعة، والصواب: الأزرق، لأن الحديث عنه.

(٢) نقله عنه ابن الجزري في منجد المقرئين، ص ٢٥-٢٧، ولم يبين في أي كتاب قاله، وقد رجعت إلى البحر المحيط وعدد من مؤلفات أبي حيان المطبوعة ولم أعثر عليه فيها، فلعله في أحد مؤلفاته في القراءات، ولم أتمكن من الاطلاع عليه.

(٣) انظر هذه الطرق في النشر لابن الجزري، ج١، ص ٩٨-١٩٠، ود. محمد سالم محيسن، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص ٣٠٠-٣٨٣.

عدداً من الروايات عن القراء العشرة لم تذكر في هذا الكتاب الجامع، وهي مذكورة في كتب عدد من علماء القراءات، كالغاية والتلخيص على أنها من القراءات العشر أو السبع، وكانوا يقرأون بها ويُقرئونها.

منها رواية إسماعيل بن جعفر، وإسحاق المسيبي، عن نافع، والمفضل عن عاصم، ونصير وقتيبة عن الكسائي، أوردها أبو الحسن طاهر بن غلبون (ت٣٩٩هـ) في كتابه: التذكرة في القراءات الثمان[١]، وكان كل ما أورده ابن غلبون في التذكرة يُقرأ به، فهذا ابن الجزري المتوفى بعد ابن غلبون بأكثر من أربع مائة سنة يقول: «وقرأت بمضمنه القرآن كله»[٢]، ومع ذلك فإن ما انفردت به الروايات الزائدة التي في هذا الكتاب غير مذكورة في النشر، لأن مؤلف النشر اختار من الروايات والطرق أصحها[٣]، ولذا فهي الآن في عداد القراءات الشاذة، وقد حكم عليها محقق التذكرة -وهو من علماء القراءات المشهورين الآن- بالشذوذ في مواضعها، وأفرد لها قائمة خاصة في آخر الكتاب منبهاً على شذوذها[٤].

ومنها روايات وطرق للقراء الثمانية ذكرها أبو معشر الطبري في كتابه التلخيص، لا يُقرأ بها الآن، وحكم عليها محقق الكتاب بالشذوذ[٥]، فلم تعد متواترة في أيامنا هذه كما كانت أيام المؤلف.

---

(١) انظر ابن غلبون، التذكرة، ص ٤ و٦ و٩.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج١، ص٧٣.

(٣) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٩٨ و ١٩٢ و ١٩٣.

(٤) سويد، أيمن رشدي، محقق التذكرة، ص ٦٨٠-٦٨٨.

(٥) عقيل، محمد حسن، محقق التلخيص، ص ٤٩٣.

ويوجد في غير هذين الكتابين من مؤلفات القراءات روايات أو طرق، أو كلمات، قَلَّ رواتها، وخرجت عن المقروء به، منها كتاب السبعة، والتبصرة، والمبهج، والروضة، والبستان، وقرأ ابن الجزري بمضمنها القرآن كله[١].

وقد اشتهرت -مثلاً- قراءة أبي عمرو البصري، من طريقي الدوري والسوسي وكلاهما أخذ عن اليزيدي، عن أبي عمرو، مع أن المشهورين المعروفين ممن قرأ على أبي عمرو عددهم أربعة وثلاثون رجلاً[٢]، وهم يروون عن أبي عمرو أوجها فيها ما يخالف ما رواه عنه اليزيدي، ولا يُقرأ بها اليوم لانقطاع أسانيدها، وعدد المشهورين من الرواة عن اليزيدي ستة وعشرون رجلاً[٣]، لم يشتهر منهم وتصل قراءتهم إلينا متواترة سوى الدوري والسوسي، والذين أخذوا عن هذين الإمامين كثيرون، ولكن لم تصلنا أوجه قراءتهما إلا من خلال الطرق المعروفة المحدودة التي ذكرها ابن الجزري في النشر[٤].

فما في جميع هذه الكتب من طرق وروايات وألفاظ، تُقرأ بغير ما ثبت في الشاطبية والدرة والنشر -وهي الآن الكتب الجامعة للقراءات العشر المتواترة

---

(١) انظر: ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٧٤ و ٧٨ و ٨١ و ٨٣ و ٩٧.

(٢) ذكرت أسماؤهم عند ابن الجزري في النشر، ج١، ص ٤١ و٤٢، وغاية النهاية، ج١، ص ٢٨٩ و ٢٩٠.

(٣) ذكرهم ابن الجزري في غاية النهاية، ج٢، ص ٣٧٥ و٣٧٦.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ١٢٣-١٣٥.

بقسميها: الكبرى والصغرى- فلا يُقرأ بها لانقطاع سندها، وقلة رواتها، فلم يبق لها موقع بين القراءات الثابتة بالنقل المتواتر القطعي[1].

(١) انظر: سويد، مقدمة تحقيق التذكرة، ص ٢٥ و٢٦، وعبدالعال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج١، ص ١١٢.

المبحث الثاني

ما لم يكن قراءة

يمكن أن يدرج في هذا المصدر من مصادر القراءة الشاذة عدة أنواع، فمنه ما كان ينقل على أنه تفسير للفظ أو للجملة، وإذا به يتحول وينقل على أنه قراءة، ومنه الظن بأن باب الاجتهاد والاختراع في القراءة جائز إذا وافقت القراءة الرسم واللغة، ويندرج ضمن هذا النوع اختراع أوجه من القراءة لم ترد، لنصرة مذهب عقدي أو اتجاه ما، أو لهدف آخر، ومنه نقل أخطاء على أنها قراءة، وفي المطالب التالية تفصيل الحديث عن هذه الأسباب التي أدت إلى وجود قراءات شاذة.

المطلب الأول: نقل روايات تفسيرية على أنها قراءة

إن جزءاً مما يروى على أنه قراءة شاذة، هو في الأصل تفسير للآية، وتبيين لمعناها وتوضيح لها، حصل فيه عند بعض النقلة تحريف أو وهم، فبدلاً من أن تنقل الرواية على أنها تفسير، تنقل على أنها قراءة، ومعظم هذا النوع من المدرج أي مما زيد على ألفاظ الآية من ألفاظ موضحة أو مفسرة، وقد يكون بإبدال لفظ مكان آخر.

وكان عدد من الأئمة ممن يروي هذه القراءات الشاذة أو يوردها في كتابه ينبه على أنها من باب التفسير، ومن ذلك قول ابن الأنباري عن القراءة المنسوبة لابن مسعود: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ (الحنيفية، بدلاً من:) ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩] «ولا يخفى على ذي تمييز أن هذا الكلام على جهة التفسير، أدخله بعض من ينقل

الحديث في القراءات»[١]، وقول النحاس والقرطبي عن القراءة المنسوبة إلى ابن مسعود وابن عباس: ﴿وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ (وإنما قضيتها عليك)، ونسب إلى ابن مسعود وأُبي: (وأنا قدرتها عليك) [النساء:٧٩] أنها من باب التفسير[٢]، وكان أبو حيان كثيراً ما يعقب على هذه القراءات بأنها من باب التفسير، ومن ذلك تعقيبه على القراءة المنسوبة لابن مسعود: (فوسوس لهما الشيطان، بدلاً من) ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة:٣٦] بقوله: «وهذه القراءة مخالفة لسواد المصحف المجمع عليه، فينبغي أن يجعل تفسيراً، وكذا ما ورد عنه وعن غيره مما يخالف سواد المصحف»[٣]، وتعقيبه على القراءة المنسوبة إلى مجاهد: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم﴾ (بشرك، بدلاً من) ﴿بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام:٨٢] بقوله: «ولعل ذلك تفسير معنى، إذ هي قراءة تخالف السواد»[٤]، ومن ذلك تعليق عبدالغفور جعفر على القراءة المنسوبة إلى النبي ﷺ: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ (فهدمه ثم قعد[٥] بينه، بدلاً من) ﴿فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف:٧٧] بقوله: «وهي زيادة على المصحف تفسيرية كما ترى»[٦].

---

(١) نقله عنه أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص ٤١٠.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج١، ص ٤٣٧، وزارة الأوقاف، العراق، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٥، ص ٢٨٥.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ١٦١.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ١٧١، ولمزيد من الأمثلة ينظر: ج١، ص ٢٦ و٢٩ و٩٥ و٩٧ و١٨٩ و٢٥١ و٣٢٤ و ج٢، ص ٧٢ و٩٤ و ج٣، ص ١٦٨ و٢٤٠.

(٥) كذا في الكتاب، ولعله: عقد.

(٦) عبدالغفور محمود مصطفى جعفر، القرآن والقراءات والأحرف السبعة، الحقيقة، العلاقة، صحة النقل، ص ٢٥٣، وانظر: ٢٣٨ و٢٦٥، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

ومن أسباب نقل هذه التفاسير على أنها قراءات، أنها كانت تخلط -كتابة ولفظاً، أو لفظاً فقط- بألفاظ التفسير مما يوهم أنها من النص نفسه[١]، وقد يريد بعضهم بهذه الزيادة حماية تفسيره من أي قول آخر ينافسه بإثباته مع المصحف، وبنسبته إلى الصحابة[٢].

قال أبو عبيد: «أما ما جاء من هذه الحروف التي لم يؤخذ علمها إلا بالإسناد، والروايات التي تعرفها الخاصة من العلماء دون عوام الناس، فإنما أراد أهل العلم منها أن يستشهدوا على تأويل ما بين اللوحين، ويكون دلائل على معرفة معانيه، وعلم وجوهه، وذلك كقراءة عائشة وحفصة: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ (صلاة العصر) [البقرة:٢٣٨] وكقراءة ابن مسعود: (والسارقون والسارقات) فاقطعوا (أيمانهم) [المائدة:٣٨] .. وكقراءة جابر: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ (لهن) غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [النور:٣٣]. فهذه الحروف وأشباه لها كثيرة قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين فيستحسن، فكيف إذا روي عن لباب أصحاب محمد ﷺ، ثم صار في نفس القراءة فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، وأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل»[٣].

---

(١) معرفة، محمد هادي، التمهيد في علوم القرآن، ج٢، ص ٣٨، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط١، ١٤١١هـ، الحبش، محمد، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، ص ٨٠، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩، وشاهين، عبدالصبور، تاريخ القرآن، ص٨٠، دار القلم، ١٩٦٦م، والسيد أحمد خليل، دراسات في القرآن، ص ٩٩، دار النهضة العربية، ١٩٦٩م.

(٢) جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٢٥.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام، فضائل القرآن، تحقيق: وهبي سليمان الغاوجي، ص ١٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

المطلب الثاني: القراءة بالاجتهاد وما لم يرد

قبل بدء الحديث عن هذا السبب من أسباب وجود القراءات الشاذة ينبغي الوقوف قليلاً عند فكرة الاجتهاد في القراءة، فقد كان بعض العلماء يرى أن الأحرف السبعة ليست أحرفاً منزلة ولكنها رخصة من الله للناس أن يقرأوا بما هو أيسر عليهم من ألفاظ أو كيفيات الأداء، واستدلوا على ذلك بمفهوم بعض الروايات، مثل ما ورد عن ابن مسعود أنه كان يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ (اليتيم، بدلاً من:) ٱلْأَثِيمِ ۝٤٤﴾ [الدخان:٤٣-٤٤] ولم يستطع النطق بلفظ: (الأثيم)، فأقرأه ابن مسعود: (الفاجر) بدلاً منه[1]، وما ورد في بعض روايات حديث الأحرف السبعة من إبدال ألفاظ بغيرها، كما في الرواية عن أبي بن كعب قال: قال لي النبي ﷺ: «**يا أُبي إني أُقرئت القرآن، فقيل لي: على حرف أو حرفين؟ فقال الملك الذي معي: قل على حرفين، قلت: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: قل على ثلاثة، قلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب**»[2].

---

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام، فضائل القرآن، ص ١٨٣، وفي سنده نعيم بن حماد، قال فيه ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، تقريب التهذيب، ص ٥٦٥، وغازي عناية، شبهات حول القرآن وتفنيدها، ص ١٣٥، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

(٢) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، برقم: ١٤٧٧، ج٢، ص ٧٦.

وهذا اتجاه خطير في فهم الروايات والبناء عليها، وقد تولى الرد عليه أئمة هذا العلم، قال ابن الجزري: «وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل، فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمدها»[١]، وقال: «وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة فهذا رده أحق ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر»[٢].

وقال أبو عمرو بن الصلاح: «وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآناً فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً، والمجترئ على ذلك مجترئ على عظيم، وضال ضلالاً بعيداً فيعزر ويمنع بالحبس ونحوه»[٣].

وكان محمد بن الحسن بن مقسم العطار[٤] يرى أن القراءة إذا وافقت الرسم ووجهاً من وجوه العربية تقبل وتصحح وإن لم ترو عن أحد، فاستتيب فرجع عن رأيه واختياره بعد أن وقّف للضرب، وقد استنكر عليه رأيه هذا العلماء في زمنه، وهذا أبو طاهر بن أبي هاشم[٥] يقول عنه: «وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا

---

(١) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ١٧.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ١٧.

(٣) نقله عنه ابن الجزري، في منجد المقرئين، ص ١٨، وقد رجعت إلى عدد من مؤلفات ابن الصلاح فلم أجد العبارة فيها.

(٤) أبو بكر البغدادي، كان مشهوراً بالضبط والإتقان، وعالماً بالعربية، له اختيار في القراءة، ت ٣٥٤. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج٢، ص ١٢٣.

(٥) عبدالواحد بن عمر بن محمد البغدادي، إمام في القراءة والنحو، قرأ على جماعة منهم: ابن مجاهد، وهو الذي خلفه في الإقراء في مجلسه، ت ٣٤٩. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص ٤٧٥.

فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بقيله ذلك بدعة ضل بها عن قصد السبيل وأورط نفسه في منزلة عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله بسيء رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق بتخير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء دون الاعتصام والتمسك بالأثر..»[1]، ومما يروى عنه أنه كان يقرأ: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ (نُجُباً، بدلاً من:) نَجِيًّا﴾ [يوسف:٨٠] بضم النون والجيم وبالباء، على أنه جمع نجيب، وتروى عنه: (أنجباء) ومع مخالفة هذه القراءة للأثر، فإنها بعيدة في المعنى، إذ لا وجه للنجابة عند يأسهم من أخيهم[2].

ومما يندرج ضمن القراءة بما لم يرد، ما يمكن التعبير عنه بالموضوع[3]، وهو أخطر أسباب وجود القراءات الشاذة على الإطلاق، فنقل وجه من وجوه القراءة على أنه كان مما يقرأ بناء على فهم أو اجتهاد أدى إلى فعل ذلك، أو بسبب حصول سهو أو خطأ، أو توهم التفسير أنه قراءة كل، هذه الأمور تهون أمام الوضع ودس

---

(١) أبو طاهر بن أبي هاشم، البيان عن اختلاف القراءة، ونقله عنه: أبو شامة، المرشد الوجيز، ص ١٨٦، والذهبي، معرفة القراء الكبار، ج١، ص ٣٠٨، وابن الجزري، غاية النهاية، ج٢، ص ١٢٤، وكتاب البيان لأبي طاهر لم أتمكن من الاطلاع عليه.

(٢) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٨، ص ١٥٠، والرافعي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن، ص ٥٧، ونقله عنهما: لبيب السعيد، الجمع الصوتي الأول للقرآن، ص ٢٣٤.

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص ٢٦٥.

روايات وافتراء أوجه لنصرة مذهب أو لأي سبب آخر، فما أعظم جرم من فعل ذلك، وإن خطورة الوضع في القراءة أعظم وأشد من الوضع في الحديث.

قال ابن الجزري: «وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد من المسلمين تلاوته، فوضعوه من عند أنفسهم وفاقاً لبدعتهم»[١].

وقد تبين من خلال البحث أن أسباب اختراع قراءة ما يرجع لأحد أمرين، فيما يلي بيانهما:

الأول: الوضع لنصرة مذهب عقدي: توجد قراءات شاذة يظهر عليها بوضوح أنها مصنوعة، كما تشير إشارة مباشرة إلى اتجاه واضعيها، والفرق التي عثرت على قراءات شاذة تنسب إليها هي الشيعة والمعتزلة.

ومن القراءات الموضوعة لنصرة المذهب الشيعي ما ادّعي على عبدالله بن مسعود أنه قرأ: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ (وآل محمد، بدلاً من) وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران:٣٣][٢]، وما نسب إلى ابن مسعود أيضاً: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ (بعلي بن أبي طالب) وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾ [الأحزاب:٢٥][٣]، وما نسب إليه: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾ (بعليّ صهرك)

---

(١) ابن الجزري، المنجد، ص ٢٣.

(٢) أوردها أبو حيان في البحر المحيط، ج٢، ص ٤٣٥، وأوردها الطبرسي، حسين بن محمد تقي النوري، في كتابه: فصل الخطاب، ص ١١٣، ونقلها عنه: عبدالصبور شاهين في تاريخ القرآن، ص ١٧٤.

(٣) الطبرسي، فصل الخطاب، ص ١١٤، ونقله عنه عبدالصبور شاهين في تاريخ القرآن، ص ١٧٤، ولم أتمكن من النقل عن كتاب فصل الخطاب مباشرة لعدم توفره.

[الشرح:٤][١]، وما رُوي من قراءة: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا ﴿٥١﴾﴾ [الكهف:٥١] بفتح اللام وكسر النون من: المضلين، على التثنية، وعلى أن المراد بهما: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما[٢]، وما رُوي عن جعفر الصادق أنه قرأ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ﴾(أئمة، بدلاً من) ﴿أُمَّةٍ﴾ [آل عمران:١١٠][٣]، وما رُوي عنه: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا﴾ (آل محمد حقهم) ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء:٢٢٧][٤]، وما نسب لعائشة أنها قرأت: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ (أن علياً مولى المؤمنين) ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧][٥]، وما نسب إليها أنها قرأت: (وعلي معه) بدل ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح:٢٩][٦]، وما نسب إلى ابن مسعود وأبي: (والسابقون بالإيمان بالنبي فهم علي وذريته الذين اصطفاهم الله من أصحابه وجعلهم الموالي على غيرهم أولئك هم الفائزون ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾﴾[٧].

---

(١) عبدالصبور شاهين، تاريخ المصحف، ص ١٧٤.

(٢) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ٢٣.

(٣) تفسير القمي، ونقلها عنه جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٩١، ولم أتمكن من النقل من تفسير القمي مباشرة لعدم توفره.

(٤) تفسير القمي، ونقلها عنه جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٣١٠.

(٥) تفسير القمي، ونقلها عنه جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٣١٠، وذكرها آرثر جفري في ملحق كتاب المصاحف لابن أبي داود، ص ٤٠.

(٦) آرثر جفري، ملحق كتاب المصاحف، ص ٩٢.

(٧) أبو عمرو الكوفي، النحوي، نزيل الري، روى الحروف عن أبي عمرو وعاصم بن أبي النجود، ويروى عنه حروف شواذ من اختياره، ت ١٧٤، انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج٢، ص ٣٤٢.

ومما وضع لتأييد مذهب المعتزلة، ما نسب لنعيم بن ميسرة[١] أنه قرأ: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣] بنصب لفظ الجلالة[٢]، وما نسب لإبراهيم النخعي[٣]، ويحيى بن وثاب[٤] أنهما قرآ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء:١٦٤] بنصب لفظ الجلالة[٥]، على أنه سبحانه في الآيتين مكلّم -بفتح اللام- فواضعو هاتين القراءتين من نفاة صفة الكلام عن الله تعالى، وفاتهم ثبوت هذه الصفة في آيات أخرى لا يمكن تغيير أي من حركاتها أو ألفاظها، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣]، وما نسب لزيد بن علي[٦] والحسن

(١) ذكرها آرثر جفري في ملحق كتاب المصاحف، ص٩٧، ضمن القراءات الواردة في سورة الواقعة، موضع الآيتين ١٠ و١١ ﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون﴾ ويلاحظ الاختلاف الكبير بين الموضعين، وتداخل النص المزعوم مع الآية ١١ من سورة المؤمنون.

(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ١٥، المطبعة الرحمانية، مصر.

(٣) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي الكوفي، قرأ على الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس، قرأ عليه: سليمان الأعمش، وطلحة بن مصرف، ت ٩٦هـ، انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص ٢٩، وابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص ٤٦.

(٤) الأسدي مولاهم الكوفي، تابعي ثقة من العباد الأعلام، انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج١، ص ٦٢، وابن الجزري، غاية النهاية، ج٢، ص ٣٨٠.

(٥) ابن جني، المحتسب، ج١، ص ٢٠٤، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ج٤، ص ٣١٢، وزارة الأوقاف، المغرب، ط١، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص ٣٩٨، وابن الجزري، منجد المقرئين، ص ٢٣.

(٦) ابن أبي محمد بن عمران بن أبي بلال، العجلي الكوفي، شيخ الإقراء في العراق في وقته، ت ٣٥٨هـ. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج١، ص ٣١٤، وابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص ٢٩٨.

وطاووس وعمرو بن فائد[١] أنهم قرأوا: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ (أساء، بدلاً من) أَشَآءُ﴾ [الأعراف:١٥٦][٢]، قال أبو عمرو الداني: «لا تصح هذه القراءة عن الحسن وطاووس، وعمرو بن فائد رجل سوء»[٣]، وقال ابن جني في توجيهها: «هذه القراءة أشد إفصاحاً بالعدل من القراءة الفاشية»[٤]، وما نسب لعمرو بن فائد وعمرو بن عبيد وأبي حنيفة أنهم قرأوا: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝﴾ [الفلق:٢] بتنوين شرٍ[٥]، وقد اشتد نكير العلماء على هذه القراءة، وردوها وبينوا فساد معناها، فقال مكي: «ومن قرأه (من شر) بالتنوين فقد ألحد وغير اللفظ والمعنى»[٦]، وقال ابن عطية: «وقرأ عمرو بن فائد وبعض المعتزلة القائلين بأن الله تعالى لم يخلق الشر: (من شر) بالتنوين (ما خلق) على النفي، وهي قراءة

---

(١) أبو علي الأسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه الحروف: حسان بن محمد الضرير، وبكر بن نصر العطار، ت بُعيد ٢٠٠هـ. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٠٥، وابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص ٦٠٢.

(٢) ابن جني، المحتسب، ج١، ص ٢٦٩١، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٠٢.

(٣) نقلها عنه: أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٤٠٢.

(٤) ابن جني، المحتسب، ج١، ص ٢٦٢.

(٥) ابن خالويه، مختصر الشواذ، ص ١٨٢، وابن عطية، ج١٥، ص ٦٠٨، ط رئاسة المحاكم الشرعية بقطر. والقيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن. تحقيق حاتم صالح الضامن، ج٢، ص ٨٥٥، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، ج٢، ص ٧٦٠، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

(٦) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص ٨٥٥.

مردودة مبنية على مذهب باطل، فالله خالق كل شيء»[١]، وقال الشوكاني: «وقد حرف بعض المتعصبين هذه الآية مدافعة عن مذهبه وتقويماً لباطله، فقرأوا بتنوين (شر) على أن (ما) نافية .. »[٢]، وتكلف بعضهم حملها على وجه يمكن أن يصح، وهو أن (ما خلق) بدل من (شر)[٣].

ومما يجدر ذكره هنا أن الافتراء بنسبة ألفاظ إلى القرآن قد تطور عند أناس ليصبح سُوَرا، يُزعم أنها من القرآن، كما عند غلاة الشيعة من زعم سورتي: الولاية والنورين، وما نسب إلى مصحف أبي من إضافة سورتي: الحفد والخلع[٤].

الثاني: الوضع على شخص بهدف الإساءة إليه، أو لهدف آخر حيث تنسب له قراءة لم يقرأ بها، وغالباً ما تكون هذه القراءة ظاهرة الخطأ أو فيها إشكال واضح، ويمكن أن يدرج في هذا النوع ما نسب إلى كبار الصحابة من قراءات موضوعة -تمَّ التمثيل بعدد منها قريباً- مما لا يمكن أن يصدر عنهم، ومنها القراءة التي نسبت إلى أبي حنيفة، وعمر بن عبدالعزيز وهي: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر:٢٨] برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء[٥]، والظاهر أن نسبة

---

(١) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١٥، ص ٦٠٨.

(٢) الشوكاني، فتح القدير، ج٥، ص ٥٢٠.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٥٣٠.

(٤) شاهين، تاريخ القرآن، ص ١٧٤، وقد زعم بعض الدروز نصوصاً يسمونها أعرافاً بدلاً من سور، انظر: محمود القاسم، في مسيرة الإعجاز العلمي في القرآن، ص ١١-١٥، دار الإعلام، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

(٥) الهذلي، يوسف بن جبارة، الكامل في القراءات الخمسين، ورقة ٢٣١/أ، ونسبها لأبي حنيفة، =

هذه القراءة إليها كان بقصد الإساءة، وإن حاول بعض العلماء تأويل معنى الخشية على هذه القراءة بالتعظيم والتكريم[١]، فإن معناها لا يصح، مع ما فيها من مخالفة لرسم المصاحف العراقية[٢]، ولا يتصور منهما حصول خطأ كهذا.

وراوي هذه القراءة عن أبي حنيفة هو أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي[٣]، وقد اختلف في توثيقه، وطعن عدد ممن ترجم له فيه، وأنه كان يخلط في القراءات ولم يكن مأموناً فيها[٤]، وقد جُعل مثلاً في القراءات الموضوعة المكذوبة[٥]، إلا أن ابن الجزري دافع عن الخزاعي ووصفه بأنه إمام جليل ثقة، وأن العهدة في الكتاب المنسوب إلى أبي حنيفة لم تكن عليه بل على الحسن بن زياد اللؤلؤي[٦]،

=والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١٤، ص ٣٤٤، ونسبها لعمر بن عبدالعزيز، وأكد ابن الجزري، النشر، ج١، ص ١٦، وضعها على أبي حنيفة.

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ٣٤١.

(٢) رسم لفظ (العلموا) بحذف الألف، وبواو بعد الميم وألف بعدها في المصاحف العراقية، انظر: أبا عمرو الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق: محمد أحمد دهمان، ص ٥٧، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، وعلى هذا الرسم لا يحتمل هذا اللفظ إلا أن يقرأ بالرفع.

(٣) قرأ على المطوعي وغيره، من مؤلفاته: المنتهى في القراءات الخمس عشرة، اختلف فيه: فوثقه ابن الجزري، وقال عنه: إمام حاذق مشهور، ولم يوثقه عدد ممن ترجم له. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج٢، ص ٢١٢، وابن الجزري، غاية النهاية، ج٢، ص ١١٠، وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج٦، ص ٤٩.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص ١٥٥ و١٥٦.

(٥) عبدالعال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص ٤٩، ط٢.

(٦) صاحب أبي حنيفة، مختلف فيه، فقد وثقه عدد ممن ترجم له، وذكروا أنه كان فاضلاً حسن =

وقد تقدم أن ابن الجزري جعل عهدة ما في الكتاب المنسوب إلى أبي حنيفة عليه، وأرى أن الخزاعي وإن كان يروي هذا الكتاب عن اللؤلؤي، فإنه يشاركه في الخطأ وبئس الصنيع.

وقد توسع بعض المستشرقين في دعوى الوضع في القراءات، من خلال الزعم بأن القارئ كان يقوم بتعديل النص وفق فهمه للآية[1]، وإذا لم يعجبه المعنى حسب اللفظ المثبت فإنه يجتهد في تغييره إلى ما يراه الأنسب، وقد تولى عدد من علمائنا الكرام الرد على هذا الزعم الباطل وتفنيده[2].

المطلب الثالث: خطأ الرواة

اتخذ عدد ممن تعرض للحديث عن القراءات من هذا الأمر متكأ لهم ليردوا من خلاله ما لا يوافق رأيهم من أوجه القراءة، وهذا أمر خطير جداً حين يتعلق بالقراءات المتواترة، فإن نقلتها كانوا في غاية الدقة والانتباه والتمحيص والسؤال عما يمكن أن يشكل عليهم من كيفيات الأداء، وقد عني نقلة القراءات المتواترة

=الخلق سهل الجانب فقيهاً، وكذبه غير واحد. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ٢٥٤، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص ٣٢٦، وابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص٢١٣.

(١) ذكر جولد تسيهر في كتابه: مذاهب التفسير الإسلامي أمثلة متعددة لتأييد زعمه: ص ١١ و٢٦-٢٨ و٣٢ و٣٥-٣٩ و٦٣ و١٩٦ و١٩٨ و٢٨٢.

(٢) منهم: عبدالفتاح القاضي في كتابه القيم: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، والدكتور: محمد سالم محيسن في آخر كتابه: المغني في القراءات العشر المتواترة، وغيرهما.

بأدق الدقائق فيما يروونه، ومن ذلك مراعاة مقادير المدود، والتفريق بين حركات المد، فالمد بمقدار أربع حركات يختلف عن المد بمقدار خمس حركات أو ست، وللتفخيم درجاته المتعددة، فالحرف المستعلي المفتوح يكون في درجة من التفخيم أعلى من المضموم، حتى الحركة تقسم إلى أكثر من جزء، ففي حال الاختلاس ينطق القارئ بثلثي الحركة[١]، وفي حال الروم ينطق بثلثها[٢]، وفي حال الإشمام يشير إليها إشارة فقط[٣].

فاحتمال حصول خطأ من الرواة في نقل القراءات المتواترة غير مقبول من زاعمه، ومردود عليه، وعلى احتمال حصوله من واحد فلا يتصور حصوله من جماعة كثيرة، فينبه المخطئ ويراجع حتى يصلح ما وقع فيه من خطأ.

أما في القراءات الشاذة فقد حصل التساهل في نقلها وضبطها، ومن الممكن أن يكون ناقل القراءة وراويها، أو من ينقل عنه قد حصل منه سهو أو خطأ، أو تأثر باللهجة، أو وهم في ضبط القراءة[٤]، فتروى عنه على هذا الوجه، ومن

---

(١) الاختلاس: هو الإسراع بالحركة، والنطق بمعظمها، ويقدر بثلثيها، انظر: الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٣١، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

(٢) الروم: هو النطق ببعض الحركة بصوت خفي بحيث يسمعها القريب المصغي دون البعيد، ويقدر الباقي من الحركة بثلثها، ويكون الروم في المرفوع والمجرور، انظر: الضباع، الإضاءة، ص ٤٦.

(٣) الإشمام: هو جعل الشفتين بعد النطق بالحرف ساكناً على صورتها حال النطق بالضمة، ويكون في المرفوع فقط، انظر: علي محمد الضباع، الإضاءة، ص ٤٧.

(٤) ينظر: معرفة، محمد هادي، التمهيد في علوم القرآن، ج٢، ص ١٦ و ٢٢-٢٥، شاهين، =

الأمثلة على الوهم في النقل أن أبا حاتم السجستاني نسب للأخفش أنه يقرأ: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ (حُسْنى، بدل) حُسْنًا﴾ [البقرة:٨٣][1] بينما الأخفش في كتابه معاني القرآن يستنكر هذه القراءة ويعلق عليها بقوله: «وهذا لا يكاد يكون»[2]، فهل يتصور أن يقرأ الأخفش بوجه ويستنكره؟ فنسبة هذه القراءة له وهم ممن يروي عنه، أو ينسبها له.

ومن الأمثلة على قراءات شاذة تم التنبيه على احتمال حصول الخطأ فيها من القارئ، ما نسب إلى الحسن أنه قرأ: (ولا أدرأتكم، بدلاً من) ﴿أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس:١٦] وعلق عليها ابن قتيبة بأن همز «أدرأتكم» خطأ، وإنما هو من دريت بكذا وكذا[3]، وما نسب إلى الحسن أيضاً أنه قرأ: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ (الشياطون، بدلاً من) ٱلشَّيَـٰطِينُ ۝﴾ [الشعراء:٢١٠] قال عنها أبو حاتم: «هو غلط عند جميع النحويين» وقال الفراء: «غلط الشيخ»، وقال الأصمعي: «هذا لحن فاحش»

=القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٩٧، مكتبة الخانجي، القاهرة، الحبش، محمد، القراءات المتواترة، ص ٤٨، عبدالغفور جعفر، القرآن والقراءات والأحرف السبعة، ص ١٣٣.

(١) ذكر ذلك ابن جني في الخصائص، ج٣، ص ٣٠١، ونقله عنه محمود الصغير في القراءات الشاذة، ص ١٤٣، ونسبت هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية لِأُبيّ والحسن والأخفش وطلحة بن مصرف، انظر: عبدالعال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج١، ص٨٠.

(٢) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، ج١، ص ٣٠٩، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥.

(٣) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ص٤٣، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

وقال أبو حيان: «هو شاذ، قاسه على قول العرب: بستان فلان حوله بساتون»[١]، ومنها قراءة: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾ [الذاريات:٧] بكسر الحاء وضم الباء، قال عنها ابن جني: «أحسبه سهواً، ذلك أنه ليس في كلامهم فِعل أصلاً بكسر الفاء وضم العين ولعل الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان: بالكسر والضم، فكأنه كسر الحاء يريد الحبك -بكسرتين- وأدركه ضم الباء على صورة الحبك -بضمتين- وقد يعرض هذا التداخل في اللفظة الواحدة»[٢]، ومنها القراءة المنسوبة لطلحة: (فأنّ: بفتح الهمزة بدلاً من) ﴿فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۝٢٣﴾ [الجن:٢٣][٣] قال عنها ابن مجاهد: «ما قرأ بهذا أحد وهو لحن لأنه بعد فاء الشرط»[٤]، والأمثلة على مثل هذا كثيرة[٥].

وقد يكون مصدر الخطأ تجويز أحد الأئمة وجهاً في النحو فينقل عنه على أنه قراءة، مثل ما كان يقوله الفراء في أماكن كثيرة من معاني القرآن، منها ما قاله في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧] «ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن»[٦]، ونسب أبو حيان[١] القراءة

---

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٤٣، مع الهامش، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص٣٣٥.

(٢) ابن جني، المحتسب، ج٢، ص ٢٨٧.

(٣) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص ١٦٣.

(٤) نقله عنه محمود الصغير، القراءات الشاذة، ص ١٦٧.

(٥) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٤٠ ما بعدها، وعضيمة، محمود عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج١، ص ١٩-٩١، دار الحديث، القاهرة، والصغير، مرجع سابق، ص ١٣٢ و١٦٠ و١٦٤ و١٧٢ و١٨٢ و١٨٩ و٢٥٤ وغيرها.

(٦) يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ج١، =

بتنوين النصب في الألفاظ الثلاثة لأبي رجاء العطاردي[٢]، المتوفى قبل الفراء بحوالي مائة سنة، ويبعد أن لا يكون الفراء قد علم بها، إن كانت نسبتها لأبي رجاء صحيحة، ومنها ما قاله في قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٨] «ولو نصب -أي والصلاة- على الحث عليها بفعل مضمر لكان وجهاً حسناً[٣]، وقد نُقل ذلك على أنه قراءة، نسبها النحاس إلى الرؤاسي ونسبها أبو حيان إلى عائشة[٤]، ولو صحت نسبتها لعائشة لاشتهرت ولما غابت عن الفراء.

وذكر مكي أن في قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل:٥٢] أنه يجوز الرفع في (خاوية) من خمسة وجوه[٥]، والقراءة بالرفع مذكورة في كتب الشواذ ومنسوبة إلى: عيسى بن عمر ونصر بن عاصم، ونسبها ابن خالويه[٦] -المتوفى قبل مكي بنحو ستين سنة- إلى أبي معاذ[٧].

=ص ١٢٠، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص ٨٨.

(٢) عمران بن تيم البصري، تابعي كبير، أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، عرض القرآن على ابن عباس، وتعلمه من أبي موسى الأشعري، ت ١٥٠هـ عن نحو ١٣٠ سنة. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج١، ص ٥٨، وابن حجر، تقريب التهذيب، ج٢، ص ٨٥.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ١٥٦.

(٤) النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص ٢٧٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢، ص٢٤٢.

(٥) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص ٥٣٧.

(٦) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، تحقيق: ج. برجشتر اسر، ص١١٠، وعبدالعال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، ج٤، ص ٣٦٠.

(٧) الفضل بن خالد المروزي، روى القراءة عن خارجة بن مصعب، وروى القراءة عنه جماعة، وأكثر الأزهري في تهذيب اللغة من النقل عنه، ت ٢١١هـ. انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، =

قال ابن قتيبة: «وكذلك لحن اللاحنين من القراء المتأخرين لا يجعل حجة على الكتاب، وقد كان الناس قديماً يقرأون بلغاتهم كما أعلمتك، ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار، وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة ولا علم التكلف فهفوا في كثير من الحروف وزلوا، وقرأوا بالشاذ وأخلوا»[١]، وقال أبو شامة: «فكل ذلك -أي القراءات الشاذة المطعون فيها والمتكلم عليها- محمول على قلة ضبط الرواة»[٢].

وقد يكون مصدر الخطأ حصول تصحيف في كتابة اللفظ، أو حصول خطأ من القارئ من المصحف، بسبب ضعف لغته أو عجمته ولا يجد من ينبهه على خطئه، فيظن ما يقرؤه صحيحاً وهو تصحيف[٣]، وقد يكون معناه محتملاً فيظن السامع أنه وجه من القراءة، وقد يصر القارئ على خطئه ولا يعترف به، بل يخطِّئ غيره إذا أراد أن يصححه، قال الأعمش: «قرأت عند إبراهيم وطلحة بن مصرف[٤]: ﴿قَالَ (لَمَن) حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ۝٢٥﴾ [الشعراء:٢٥] فقال إبراهيم: ما تزال تأتينا بحرف أشنع، إنما هو ﴿لِمَنْ حَوْلَهُۥ﴾ -أي بكسر اللام- واستشهد

=ج٢، ص٩، والداودي، طبقات المفسرين، ج٢، ص ٣٢.

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص ٤١.

(٢) أبو شامة، المرشد الوجيز، ص ١٧٦.

(٣) انظر: الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ص ٢٥١، دار العلم للملايين، ط٣، والفضلي، عبدالهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص١٣٣.

(٤) أبو محمد الهمداني الكوفي، تابعي كبير له اختيار في القراءة ينسب إليه، أخذ القراءة عن النخعي وابن وثاب والأعمش، وكان يسمى: سيد القراء، ت ١١٢، انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ج١، ص ٣٤٣.

طلحة فقال مثل قوله، قال الأعمش: فقلت لهما: لحنتما لا أقاعدكما اليوم»[١]، ولم أعثر على من ذكر هذه القراءة الشاذة التي قرأ بها الأعمش.

قال يوسف زادة: «وقد يقع في مثل ذلك -أي الشاذ غير المخالف للرسم- المُصحَّف والموهوم والمشكوك فيه والأغلوطات»[٢]، وقال محمد هادي معرفة: «ومنها -أي عوامل نشوء الاختلاف في القراءة- ضعف إمكانية القارئ أدبياً، وعدم معرفته بقواعد اللغة فربما يلحن في قراءة القرآن، ويعدُّ ذلك قراءة نظراً لموقعه الاجتماعي المعروف[٣].

وقد اعتنى عدد من العلماء بنقل حوادث من التصحيف، مع التنبيه على أنها ليست قراءة، للتحذير منها، وللتنبيه من حصول مثلها مع القارئ، ومن ذلك ما نقله الأصفهاني في ألفاظ منها: ﴿لَتَكُونَنَّ مِنَ (المرحومين، بدلاً من) ٱلْمَرْجُومِينَ ﴿١١٦﴾﴾ [الشعراء:١١٦]، و﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ (متين، بدلاً من) مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأعراف:١٠٧]، و﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ (لُعِنتُم، بدلاً من) لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:٧]، و ﴿أَمْ (خشيتم، بدلاً من) حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:٢١٤][٤].

---

(١) أورده ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٤٣.

(٢) يوسف زاده، رسالة في شواذ القراءة، الورقة ١٣.

(٣) معرفة التمهيد، ج٢، ص ٣٩.

(٤) الأصفهاني، حمزة بن الحسن، التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق محمد أسعد طلس، ص ١٥٨ و١٥٩، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م، وذكر عبدالصبور شاهين، في تاريخ القرآن، أمثلة على التصحيف منها: ﴿يَا عِيسَى بن مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَى (والديك، بدلاً من) وَالِدَتُكَ﴾ [المائدة، الآية ١١٠]، ﴿وفرش (مرقوعة بدلاً من) مرفوعة﴾ [الواقعة، الآية: ٣٤] وغيرها، ص ٢١١ و٢١٣.

من نتائج البحث

١ - القراءات الشاذة ليست من القرآن ولا تصح نسبتها إليه البتة، ولا تصح الصلاة بها، وهي أنواع كثيرة، وبعضها أشذ من بعض.

٢ - بدأ ظهور القراءات الشاذة بعد قيام الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ بجمع الناس على مصحفه، وبقي الحد الفاصل بين المتواتر والشاذ غير قاطع، حتى تم التمييز الدقيق بين المتواتر والشاذ في القرن التاسع، على يد الإمام ابن الجزري رحمه الله.

٣- ترجع أسباب وجود القراءات الشاذة إلى أحد أمرين، فإما أن تكون القراءة الشاذة مما كان يُقرأ سابقاً ثم نسخ أو ترك، أو خالف الرسم أو قل رواته، وإما أهنا لم تكن قراءة في الأصل، وهي: ما ألحق بها وأصله تفسير، وما اجتهد في قراءته، وأخطاء بعض القراء.

٤ - إن القول بوجود قراءات شاذة كانت مما يقرأ به من قبل، لا يتعارض مع حفظ الله تعالى كتابه من التغيير والتبديل، والزيادة والنقص، فالقرآن محفوظ ومنقول نقلاً متواتراً، لا ريب فيه ولا تردد، وهذه أوجه أداء له، وذهاب بعضها لا يعني نقصان شيء من القرآن، والمنع من القراءة بهذه الأوجه التي انتقلت إلى الشذوذ، هو التصرف الصحيح، وقد كان أئمة القراءة وما زالوا يراعون أعلى درجات الدقة والتثبت في نقل ألفاظ القرآن الكريم، لا تأخذهم في ذلك لومة لائم، ولا يقدمون شيئاً على الاعتناء بكتاب الله تعالى وحفظه ونقله.

٥- كان مقياس القراءة الذي أصّله العلماء دقيقاً في تحديد القراءة المقبولة من المردودة، واستند العلماء إلى هذا المقياس الضابط في رفض كثير من القراءات واعتبارها شاذة، وهذا يشكل منهجية واضحة في الاحتياط للقرآن ونقل قراءاته.

والله تعالى أعلى وأعلم، وله الحمد أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الوقف بما يوافق رسم المصحف تقديراً[١]

ملخص

يتضمن هذا البحث محاولة تتبع الألفاظ القرآنية التي ورد عن القراء العشرة أو عن بعضهم الوقف عليها بكيفية توافق رسم المصحف الإمام تقديراً، وسبق ذلك التعريف بمصطلحات البحث وهي الوقف، ورسم المصحف، والمراد بموافقته تقديراً، وتبيين أوجه الوقف الجائزة.

وقد ظهر من خلال البحث التوافق بين ما نقله علماء القراءة وبين كيفية رسم الألفاظ في المصحف، بما يدل على جودة فعل الصحابة في كتابة المصحف، وعلى أن ما يوافق رسم المصحف لا تجوز القراءة به إن لم ينقله الأئمة بالتواتر، وفي هذا رد على شبه أثيرت حول القرآن ورسمه وتأكيد لوجوب اتباع رسم المصحف.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن البحث في علوم القرآن الكريم من أجل العلوم وأفضلها لتعلقه بكتاب الله تعالى، ومن أجل ذلك اعتنى علماؤنا الأفاضل بكل ما يتعلق بالقرآن المجيد

---

(١) منشور في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، التي تصدرها عمادة البحث العلمي في جامعة آل البيت، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠٠٤م.

من علوم، فبحثوا في دقائق معانيه وإعجازه ورسمه وأوجه قراءاته وعدد آياته .. وغيرها من المباحث القرآنية الدقيقة المهمة.

وفي هذا البحث محاولة لتحقيق مسألة دقيقة تتعلق بما ورد عن القراء العشرة -من طريقي الشاطبية والدرة- من موافقة احتمالية لرسم المصحف حالة الوقف على بعض الألفاظ، وهذا يعني عدم التعرض للألفاظ التي تحصل فيها موافقة احتمالية للرسم وصلاً ووقفاً، أو وصلاً فقط، أو ابتداء فقط، والمعتمد في اختيار رسم المصحف ما رجحه الخراز في مورد الظمآن، وهو المعمول به في كتابة المصحف عند المشارقة.

وكان الاكتفاء ببحث ما يتعلق من موافقة تقديرية للرسم بالوقف، لأهمية العلم بكيفية الوقف الصحيح، حيث يقع عدد من القارئين في الحيرة عند إرادتهم الوقف على بعض الألفاظ، وحتى لا يطول البحث كثيراً عند دراسة موافقة الرسم تقديراً في الوصل والابتداء، ولعله يدرس في بحث آخر.

ويحتوي هذا البحث على مبحثين: في المبحث الأول تعريف المصطلحات الواردة في البحث، وتبيين أوجه الوقف الجائزة، وفي المبحث الثاني ذكر الألفاظ التي يوقف عليها بما يوافق الرسم تقديراً، واللهَ تعالى أسأل أن يوفقني للصواب، وأن يجنبني الخطأ والزلل في القول والعمل.

المبحث الأول

التعريفات وأوجه الوقف

يتضمن هذا المبحث التعريف بالمصطلحات الواردة في البحث، وأهمية العلم بمواضع الوقوف وكيفياته، وتبيين أوجه الوقف الجائزة عند القراء، ونبدأ بالتعريفات:

الوقف: لغة معناه الحبس، والكف والمكث في الشيء، ومنه الوقوف وهو «القيام والكف عن الحركة، ووقف الشيء على المساكين أي حبسه عليهم، والميقَف والميقاف: عود أو غيره يسكن به غليان القدر، والوقّاف: المتأني في الأمور الذي لا يستعجل، والوقاف أيضاً: المحجم عن القتال كأنه يقف نفسه عنه ويعوقها»[(١)].

والوقف: «السوار، سمي بذلك لأنه وقف بذلك المكان»[(٢)]، و «أوقف: سكت، وكل شيء تمسك عنه تقول فيه أوقفت، وليس في فصيح الكلام أوقف إلا لهذا المعنى»[(٣)]، ويستخدم الفعل وقف لازماً ومتعدياً فيقال: «وقف وقوفاً ووقفه

---

(١) الزبيدي، محمد مرتضى (١٢٠٥هـ/ ١٧٩٠م) تاج العروس من جواهر القاموس، ١٠ أجزاء، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، مادة: وقف، ٦/ ٢٦٨. وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الزبيدي، تاج العروس.

(٢) أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، ٦ أجزاء، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر (بدون تاريخ طبع ولا رقم طبعة)، مادة وقف ٦/ ١٣٥.

(٣) الزبيدي، تاج العروس ٦/ ٢٦٩.

وقفاً وتوقيفاً»[١]، ووقف القارئ على الكلمة وقوفاً: «سكنها وقطعها عما بعدها، ووقفه توقيفاً: علّمه مواضع الوقوف، ووقف على الشيء: عاينه، ووقفه على ذنبه: إذا أطلعه عليه»[٢]، «ومن المجاز قوله: أنا متوقف في هذا أي لا أمضي رأياً»[٣].

واصطلاحاً: «هو قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله»[٤]، لا بنيّة الإعراض فإن كان بنيّة الإعراض فهو القطع، «وتنبغي البسملة معه في فواتح السور، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسماً ولا بد من التنفس معه»[٥].

وقد أظهر التعريف الفرق بين الوقف والقطع، وبينه وبين السكت، فالقطع هو الإعراض عن القراءة والانتقال منها إلى أمر آخر، ولا يكون إلا على رؤوس

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، (٧١١هـ/ ١٣١٢م) لسان العرب، ١٥ جزءاً، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، ١٩٩٣م. مادة وقف ١٥/ ٣٧٥. وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن منظور، لسان العرب.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ١٥/ ٣٧٥، والزبيدي، تاج العروس ٦/ ٣٧٠.

(٣) الزمخشري، محمود بن عمر (٥٢٨هـ/ ١١٣٣) أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م، ٦٨٦.

(٤) ابن الجزري، محمد بن محمد (٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م) النشر في القراءات العشر، جزءان، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/ ٢٤٠، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن الجزري، النشر.

(٥) الضباع، علي بن محمد (١٣٨١هـ/ ١٩٦٠م) الإضاءة في بيان أصول القراءة، مطبعة عبدالحميد حنفي، مصر، ٤١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الضباع، الإضاءة.

الآي، والسكت هو قطع الصوت زمناً يسيراً دون زمن الوقف بدون تنفس، ويأتي في وسط الكلمة وفي آخرها، ويُبدأ بما بعده، وهو مقيد بالسماع والنقل فلا يسكت إلا حيث ورد»[١].

كما أظهر التعريف أن الوقف منه ما يحسن البدء بما بعده، وذلك في الوقف التام والكافي وبعض أنواع الوقف الحسن، ومنه ما لا يحسن الابتداء بما بعده لعدم اكتمال المعنى وتعلق اللفظ بما بعده لفظاً، وذلك في الوقف القبيح وبعض أنواع الوقف الحسن[٢].

وبيّن التعريف أنه لا بد من التنفس أثناء الوقف، والإتيان بالبسملة بعده إذا كان الوقف على آخر سورة وأراد القارئ الشروع في سورة أخرى، ويشمل هذا الحكم جميع السور سوى سورة التوبة، كما يشمل القراء العشرة، فمن وقف على آخر السورة تعين عليه الإتيان بالبسملة، ومن القراء من يصل السورة بالسورة، أو يسكت بين السورتين، كلاهما دون بسملة.

وبيّن التعريف عدم جواز الوقوف أثناء الكلمة، فلا يكون إلا على آخر الكلمة، إلا ما وردت الرواية بجوازه، وسيأتي ذكره إن شاء الله.

---

(١) الضباع، الإضاءة ٤٢-٤٤.

(٢) الأشموني، أحمد بن عبدالكريم (القرن الحادي عشر هـ/ القرن السابع عشر م) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، مصر، ١٩٧٣م، ٨-١٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الأشموني، منار الهدى.

والعلم بأماكن الوقف وكيفياته من الأمور المهمة جداً لقارئ القرآن، فبالوقف الصحيح يظهر المعنى ويبين مقصود الكلام، وهو «حلية التلاوة، وتحلية الدراية، وزينة القارئ، وبلاغة التالي، وفهم المستمع، وفخر للعالم .. يعلم به الفرق بين المعنيين المختلفين .. والحكمين المتقاربين»[1]، وقد رُوي عن علي بن أبي طالب ﷺ (٤٠هـ/ ٦٦١م) أنه قال في: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ۝﴾ [المزمل:٤]: «الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»[2]، وعن عبدالله بن عمر بن الخطاب ﷺ (٧٣هـ/ ٦٩٢م) أنه قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده فيها كما تعلمون أنتم القرآن، ثم قال: لقد رأيت رجالاً يؤتى أحدهم القرآن فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أن

---

(١) الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة (٦٥هـ/ ١٠٧٣م) الكامل في القراءات الخمسين، مخطوط في مكتبة الأزهر برقم ٣٦٩، كتب سنة ٥٠٤هـ، عدد الأوراق ٢٥٠ ورقة، ٣٣/ ب، و٣٤/ ب، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الهذلي، الكامل.

(٢) أورده الهذلي في الكامل، ١٩/ ب، وابن الجزري في النشر ١/ ٢٠٩ و٢٢٥، والأشموني في منار الهدى، ٥، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ/ ١٥٠٥م) في الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ١/ ٢٨٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: السيوطي، الإتقان، والقسطلاني، أحمد بن محمد (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) في لطائف الإشارات لفنون القراءات، طبع الجزء الأول منه، بتحقيق: عامر السيد عثمان، وعبدالصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، القاهرة، ١٩٧٢م، ١/ ٢٤٩، ولم أعثر عليه في كتب الحديث.

يوقف عنده ينثره نثر الدقل»[١]، والدقل: رديء التمر ويابسه وما ليس له اسم خاص، فليبسه ورداءته لا يجتمع ويكون منثوراً أي متفرقاً[٢]، ولأهمية العلم بمواضع الوقوف وكيفياته اشترط عدد من الأئمة على المجيز -أي الشيخ المقرئ- أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء[٣].

رسم المصحف: هو ما كتب به الصحابة المصاحف زمن عثمان بن عفان ﷺ (٣٥هـ/ ٦٥٦م) ولذا ينسب إليه فيقال: الرسم العثماني، ويقال له الاصطلاحي، ورسم المصحف أكثره موافق لقواعد الرسم القياسي، ومنه ما يخالفه[٤]، وجمهور

---

(١) رواه الحاكم، محمد بن عبدالله (٤٠٥هـ/ ١٠١٤م) في المستدرك على الصحيحين، ٤ أجزاء، كتاب الإيمان، باب كيف يتعلم القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١/ ٣٥، ورواه البيهقي، أحمد بن الحسين (٤٥٨هـ/ ١٠١٤م) السنن الكبرى، ١٠ أجزاء، دار الكتب العلمية، ط الأولى، بيروت، ١٩٩٤ في كتاب الصلاة، باب البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم ٣/ ١٧١، وأورده النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨هـ/ ٩٤٩م) القطع والائتناف، تحقيق أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد. ٨٧، وابن الجزري في النشر ١/ ٢٢٥، والسيوطي في الإتقان، ١/ ٢٨٢، والأشموني في منار الهدى، ٥.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة دقل ٤/ ٣٨٠.

(٣) ابن الجزري، النشر، ١/ ٢٢٥.

(٤) المارغني، إبراهيم بن أحمد (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم وضبط القرآن، تحقيق وتعليق عبدالفتاح القاضي، دار القرآن للطباعة والنشر، القاهرة. ٣٨، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: المارغني، دليل الحيران، والضباع، علي بن محمد (١٣٨١هـ/ ١٩٦٠م) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، ط١، القاهرة، ٢٧. وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الضباع، سمير الطالبين.

العلماء على وجوب اتباع رسم المصحف وعدم جواز مخالفته ومنهم من ذهب إلى القول بأنه توقيفي[١]، واستخرج علماء الرسم قواعد له واجتهدوا في الترجيح بين الآراء المتعددة في كيفية كتابة عدد من الألفاظ اختلف فيها، وينبغي على قارئ القرآن أن يكون على دراية بعلم الرسم، فإن موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً أحد شروط القراءة الصحيحة[٢]، والمقصود بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض، كقراءة عبدالله بن كثير المكي (١٢٠هـ/ ٧٣٨م): ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾ [التوبة:١٠٠]، وكذلك هي في المصحف المكي، وقرأ الباقون ﴿تَجْرِى تَحْتَهَا﴾ بدون ﴿مِن﴾ وكذلك هي في سائر المصاحف، وهذه الاختلافات بين المصاحف محصورة ومذكورة في كتب

---

(١) الحداد، محمد بن علي بن خلف الحسيني (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م) إرشاد الحيران إلى معرفة ما يجب اتباعه في رسم القرآن، مطبوع بحاشية كتاب: الرحيق المختوم، مطبعة المعاهد بمصر، ط الأولى، ١٠-٦٢. والشنقيطي، محمد حبيب الله الجكني (١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م) إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم المصحف الإمام، مكتبة المعرفة، ط الثانية، حمص ١٩٧٢م، ١٢-١٨، وغانم قدوري الحمد (معاصر). رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ط الأولى، العراق، ١٩٨٢م، ١٩٧-٢٠٢.

(٢) مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ/ ١٠٤٦م) الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، ٥١-٥٦، وأبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار ألتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥م، ٧١-١٧٢، وعبدالهادي الفضلي (معاصر)، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار القلم، ط٢، بيروت، ١٩٨٠، ٤٥-٥٠.

الرسم[١]، والمقصود بموافقة الرسم تقديراً: إثبات الحروف المحذوفة للتخفيف، كإثبات الألف في: ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:٢]، و﴿صَٰدِقِينَ ۝٣١﴾ [البقرة:٣١] وإثبات الواو في ﴿دَاوُۥدُ﴾ [البقرة:٢٥١]، و﴿تَلۡوُۥنَ﴾ [آل عمران:١٥٣]، والياء في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:١٧٦]، وإبدال الواو ألفاً في نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٢٣٨]، و﴿ٱلۡحَيَوٰةُ﴾ [الحديد:٢٠]، وإبدال الصاد سيناً في نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة:٦]، وحذف الألف الزائدة في نحو: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ [الزمر:٦٩]، والياء الزائدة في نحو: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم:٦]، والواو الزائدة في نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة:٥]، ونحو ذلك من المخالفات اليسيرة المشتهرة بين القراء، والقريبة جداً في مخالفتها الرسم، وقد نص عدد من الأئمة عليها ونبّهوا إلى أن موافقة الرسم تقديراً فيما صح نقله -أي نقل متواتراً- مقبولة ولا تعد مخالفة للرسم[٢]، بل تدل على أن الصحابة حين كتبوا المصحف راعوا أن تكون الكتابة محتملة لأوجه القراءة المتعددة، وما لم

---

(١) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٤٤٤هـ/ ١٠٥٣م) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م، مصورة عن الطبعة الأولى ١٩٤٠م، ٧٧-٨١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الداني، المقنع، ١٠٢-١٠٨، والضباع، سمير الطالبين، ١٠١-١٠٦.

(٢) ابن الجزري، النشر، ١/ ١٢ و١٣، والنويري، محمد بن محمد (٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م) شرح الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المروية، تحقيق وتعليق عبدالرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤١١هـ، ١/ ٢٩٩، والمارغني، دليل الحيران، ٣٨، وأحمد محمد أبو زيتحار، لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمآن، جزءان، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ٢/ ٨١-/ ٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: أبو زيتحار، لطائف البيان.

يكن من الألفاظ صالحاً لذلك وزعوا ما فيه من اختلاف بين المصاحف، وبناء عليه فإن الألفاظ القرآنية التي يوقف عليها بموافقة الرسم تقديراً لا يعد قدحاً فيها، ولا يخرجها عن كونها قراءة مقبولة، فهي قبل ذلك ثابتة بالتواتر وهو أقوى شروط صحة القراءة وقبولها.

أوجه الوقف:

لا يخلو اللفظ الموقوف عليه أن يكون صحيح الآخر أو معتله، فإن كان صحيح الآخر، فإما أن يكون متحركاً في الوصل وعرض عليه السكون للوقف، وإما أن يكون ساكناً في الوقف فليس فيه إلا الوقف بالسكون، نحو: ﴿وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب ۩ ۝١٩﴾ [العلق:١٩]، ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ﴾ [الحجرات:١١]، أما إن كان متحركاً وصلاً، فإما أن يكون مفتوحاً نحو: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣﴾ [الرحمن:٢-٣]، فهذا يوقف عليه بالسكون المحض فقط، مع مراعاة أحكام المد العارض للسكون إذا كان الحرف قبل الأخير فيه حرف مد، وإما أن يكون مكسوراً أو مجروراً نحو: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة:٣-٤]، فيجوز فيه السكون المحض والرَوم، وهو: «النطق ببعض الحركة بصوت خفي يسمعه القريب دون البعيد»[1]، مع مراعاة أحكام المد العارض للسكون حال الوقف بالسكون المحض، ومعاملة الروم معاملة الوصل، وإما أن يكون مرفوعاً أو مضموماً نحو: ﴿وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ﴾

(١) الضباع، الإضاءة، ٥٨.

[الحج:١٨] فيجوز فيه: السكون المحض، والرَوم، والإشمام، وهو: «ضم الشفتين على هيئة من ينطق بالضمة دون صوت بُعَيد النطق بالحرف الأخير ساكناً»[(١)]، مع مراعاة أحكام المد العارض للسكون حال الوقف بالسكون المحض وبالإشمام.

أما المنون، فإن كان تنوين رفع أو جر نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت:٤١-٤٢]، فيوقف عليه بحذف التنوين وبالتسكين مع جواز الروم في المرفوع والمجرور، والإشمام في المرفوع، وإن كان تنوين نصب نحو: ﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء:١] فيوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً سواءٌ رسمت الألف أم لم ترسم، ويلحق به الوقف على ﴿إِذًا﴾ [نحو: الإسراء:٧٥] ونون التوكيد الخفيفة في: ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢] و﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:١٥] لرسم الثلاثة بالألف.

أما الاسم المقصور المنون وصلاً نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة:٢]، و﴿مُّصَفًّى﴾ [محمد:١٥] فليس من هذا الباب لأنه معتل الآخر، ويحذف تنوينه وقفاً، فليست الألف في آخره بدلا من التنوين.

أما هاء التأنيث المرسومة هاء نحو: ﴿إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة:٢٢١]، فيوقف عليها بالإبدال هاء ساكنة ولا يدخلها روم ولا إشمام، وإن كانت منونة نحو: ﴿رَحْمَةً﴾ [الدخان:٦] حذف تنوينها، وإن كانت مرسومة بالتاء المفتوحة

(١) الضباع، الإضاءة، ٦٠.

نحو: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ [هود:٨٦] فيوقف عليها بالتاء أو بالهاء كما سيأتي إن شاء الله، ومن وقف عليها بالتاء جاز له الروم والإشمام فيما يصح دخولهما عليه.

ويوقف على هاء الكناية بحذف الصلة، سواء كانت الصلة واواً أو ياءً نحو: ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ۝١٥﴾ [الانشقاق:١٥] وفي جواز دخول الروم والإشمام عليها خلاف.

أما إن كان اللفظ معتل الآخر بأحد حروف المد الثلاثة فيوقف عليه بإثبات حرف المد إن كان ثابتاً في الرسم نحو: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النجم:٨]، ﴿يَدْعُوا۟﴾ [يونس:٢٥]، ﴿تَمْشِى﴾ [القصص:٢٥] وإن حذف وصلاً للتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء:١٧٦]، ﴿قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ﴾ [الأنفال:٣٢]، ﴿حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ﴾ [البقرة:١٩٦].

أما إن حذف رسماً فيوقف عليه بالحذف نحو: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر:٦] إلا ما استثني من ذلك وسيأتي ذكره.

ويوقف على الاسم المقصور المنون بحذف التنوين -كما سبق- وكذلك الاسم المنقوص سواءٌ أكان مرفوعاً أم مجروراً نحو: ﴿أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، ﴿مِنْ هَادٍ ۝٣٦﴾ [الزمر:٣٦] إلا ما استثني وسيذكر في موضعه[1].

---

(١) ينظر في أوجه الوقف: زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م)، المقصد لتلخيص ما في المرشد، مطبوع بهامش منار الهدى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، مصر، ١٩٧٣م، ١٢-٢٢، ومحمود خليل الحصري، (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) أحكام قراءة القرآن الكريم، تعليق محمد طلحة بلال منيار، جماعة تحفيظ القرآن الكريم بمكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م، ٢٣٢-٢٥٠

=

المبحث الثاني

الألفاظ التي يوقف عليها بموافقة رسم المصحف تقديراً

يشكل هذا المبحث الأساس الذي كتب البحث من أجل تبيينه وتوضيحه وجمعه من الأماكن المتفرقة في كتب القراءات، وقد راعيت تقديم الألفاظ التي يكثر ورودها في المصحف وما يشكل قاعدة عامة على الألفاظ المفردة أو قليلة الورود، وفيما يلي بيان هذه الألفاظ:

١ - إبدال تاء التأنيث المفتوحة هاء في الألفاظ التي كتبت بالتاء المفتوحة، وتقسم الألفاظ المكتوبة بالتاء المفتوحة إلى قسمين:

الأول: الألفاظ التي لم يختلف القراء في قراءتها بالإفراد وهي: ﴿رَحْمَتَ﴾[١]، و﴿نِعْمَتَ﴾[٢]، و﴿سُنَّتُ﴾[٣]، و﴿ٱمْرَأَتُ﴾[٤]، و﴿بَقِيَّتُ﴾ [هود:٨٦]، و﴿قُرَّتُ﴾

=و٢٨٩-٢٩٦، والمرصفي، عبدالفتاح السيد عجمي (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، طبع على نفقة محمد بن عوض بن لادن، ط١، السعودية، ١٩٨٢، ٥١٧-٥٥٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: المرصفي، هداية القاري.

(١) في البقرة: ٢١٨، والأعراف: ٥٦، وهود: ٧٣، ومريم: ٢، والروم: ٥٠، والزخرف: ٣٢ موضعان.

(٢) في البقرة: ٢٣١، وآل عمران: ١٠٣، والمائدة: ١١، وإبراهيم: ٢٨، والنحل: ٧٢ و٨٣ و١١٤، ولقمان: ٣١، وفاطر: ٣، والطور: ٢٩.

(٣) في الأنفال: ٣٨، وفاطر: ٤٣، ثلاثة مواضع، وغافر: ٨٥.

(٤) في آل عمران: ٣٥، ويوسف: ٣٠، والقصص: ٩، والتحريم: ١٠ موضعان و١١.

[القصص:٩]، و﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم:٣٠]، و﴿شَجَرَتَ﴾ [الدخان:٤٣]، و﴿لَّعْنَتَ﴾ [آل عمران:٦١، والنور:٧]، و﴿جَنَّتُ﴾ [الواقعة:٨٩]، و﴿ٱبْنَتَ﴾ [التحريم:١٢]، و﴿وَمَعْصِيَتِ﴾ [المجادلة:٨-٩]، و﴿كَلِمَتُ﴾ [الأعراف:١٣٧] وقف عليها: عبدالله بن كثير المكي (١٢٠هـ/ ٧٣٨م)، وأبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري (١٥٤هـ/ ٧٧١م) وعلي بن حمزة بن عبدالله الكسائي (١٨٩هـ/ ٨٠٥م) ويعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي (٢٠٥هـ/ ٨٢١م) بالهاء، وكتبت سائر المواضع بالهاء ويقف عليها الجميع بالهاء[1].

الثاني: الألفاظ التي اختلف فيها القراء فقرئت الإفراد وبالجمع، وهي الألفاظ التالية: ﴿غَيَبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف:١٠ و١٥] قرأها نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثي المدني (١٦٩هـ/ ٧٨٥م)، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (١٣٠هـ/ ٧٤٨م) بالجمع، والباقون بالإفراد، و﴿ءَايَتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧﴾ [يوسف:٧] قرأها ابن كثير بالإفراد، والباقون بالجمع، و﴿ءَايَتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [العنكبوت:٥٠] قرأها ابن كثير وشعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي (١٩٣هـ/ ٨٠٩م) عن عاصم بن أبي النجود الأسدي الكوفي (١٣٧هـ/ ٧٤٥م) وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (١٥٦هـ/ ٧٧٣م) والكسائي وخلف بن هشام البزار البغدادي (٢٣٩هـ/ ٨٤٤م) بالإفراد، والباقون بالجمع، و﴿فِى ٱلْغُرُفَتِ﴾ [سبأ:٣٧] قرأها حمزة بالإفراد مع إسكان الراء، والباقون بالجمع مع ضم الراء، و﴿عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر:٤٠] قرأها ابن كثير وأبو عمرو وحفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي

(١) الداني، المقنع، ٧٧-٨١، والضباع، سمير الطالبين، ٨٨.

(١٨٠هـ/ ٧٨٥م) عن عاصم وحمزة وخلف بالإفراد، والباقون بالجمع، و ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ [فصلت:٤٧] قرأها نافع وعبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي (١١٨هـ/ ٧٣٦م) وحفص عن عاصم وأبو جعفر بالجمع، والباقون بالإفراد، و ﴿جِمَالَتٌ صُفْرٌ ۝٣٣﴾ [المرسلات:٣٣] قرأها حفص عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف بالإفراد، والباقون بالجمع، و﴿كَلِمَتُ﴾[1] قرأها في الأنعام عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بالإفراد، والباقون بالجمع، وقرأها في يونس وغافر نافع وأبو جعفر وابن عامر بالجمع، والباقون بالإفراد.

وقد أجمعت المصاحف على كتابة الموضع الأول من سورة يونس بالتاء، واختلفت في الموضع الثاني وفي موضع غافر، فكتبا في بعض المصاحف بالهاء، وفي سائرها بالتاء، فمن قرأهما بالجمع وقف بالتاء، ومن قرأهما بالإفراد تابع رسم مصحفه، فإن رسمتا فيه بالهاء وقف عليهما بالهاء، وإن كتبتا فيه بالتاء فكل على أصله والمعمول به كتابتهما بالتاء في هذين الموضعين.

ومن قرأ أياً من هذه الألفاظ بالجمع وقف عليها بالتاء، ومن قرأها بالإفراد فهم على أصولهم: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب يقفون بالهاء، والباقون يقفون بالتاء[2].

---

(١) في الأنعام: ١١٥، ويونس: ٣٣ و٩٦، وغافر: ٦.

(٢) الداني، المقنع، ٧٩، والضباع، سمير الطالبين، ٨٩، والقاضي، عبدالفتاح بن عبدالغني (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت. ١٩٨١م، ١٥١ و٢٧٨ و٣٢٤ ومواضع أخرى، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: القاضي، البدور الزاهرة.

كما اختلف في الوقف على ألفاظ هي: ﴿ٱللَّٰتَ﴾ [النجم:١٩]، و﴿مَرۡضَاتِ﴾[١]، و﴿ذَاتَ﴾ [النمل:٦٠] موضع النمل فقط، ﴿وَّلَاتَ﴾ [ص:٣] وقف عليها الكسائي بالهاء، و﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ﴾ [المؤمنون:٣٦] وقف عليها بالهاء البزي أحمد بن محمد بن عبدالله بن أبي بزة المكي (٢٥٠هـ/ ٨٦٥م) عن ابن كثير والكسائي، و﴿يَتَأَبَّتِ﴾[٢] وقف عليها بالهاء ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، و﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء:٩٠] قرأها يعقوب منصوبة منونة على أنها اسم، ويقف عليها بالهاء، ووقف الباقون على هذه الألفاظ بالتاء[٣].

وحجة من وقف على جميع هذه الألفاظ بالهاء أنها تاء التأنيث، أو تشبه تاء التأنيث، فيوقف عليها بالهاء على الأصل، وهذا الوجه موافق للرسم تقديراً، ومن وقف بالتاء راعى اتباع رسم المصحف، وهذا الوجه موافق للرسم تحقيقاً، ويوافق بعض اللهجات[٤].

---

(١) البقرة: ٢٠٧، والنساء: ١١٤، والتحريم: ١.

(٢) في يوسف: ٤، ومريم: ٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥، والقصص: ٢٦، والصافات: ١٠٢.

(٣) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٤٤٤هـ/ ١٠٥٣م) التيسير في القراءات السبع، باعتناء أوتوبرتزل، مكتبة المثنى، بغداد، مصورة عن مطبعة الدولة باستنبول، ١٩٣٠، ٦٠، والقلانسي، أبو العز محمد بن الحسين (٥٢١هـ/ ١١٢٦م) إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط الأولى، ١٩٨٤م، ٢٨٧، والصفاقسي، علي النوري (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م) غيث النفع في القراءات السبع، مطبوع بهامش سراج القاري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط الثالثة، ١٩٥٤، ٢٥٤ و٢٩٩، وغيرها.

(٤) أبو علي الفارسي، الحسن بن عبدالغفار (٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) الحجة للقراء السبعة، ٦ أجزاء، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق - ط الأولى، ١٩٨٤م.

=

٢- إضافة هاء السكت أو الوقف في ألفاظ: ﴿عَمَّ﴾ [النبأ:١] و﴿مِمَّ﴾ [الطارق:٥] و﴿بِمَ﴾ [الحجر:٥٤، والنمل:٣٥] و﴿فِيمَ﴾ [النساء:٩٧، والنازعات:٤٣] و﴿لِمَ﴾ [آل عمران:٦٥] ليعقوب والبزي عن ابن كثير في أحد الوجهين عنه.

وقرأ يعقوب بإضافة الهاء وقفاً على ألفاظ: ﴿هو﴾ و﴿هي﴾ والنون المشددة في جميع الإناث الغائبات إذا وقعت النون بعد هاء الضمير[1]، نحو ﴿هُنَّ﴾

=٤/ ٣٩٢، والمهدوي، أحمد بن عمار (نحو ٤٤٠هـ/ ١٠٤٩م) شرح الهداية، جزءان، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، ١٩٩٥م، ٢/ ٣٥٦ و٣٥٧ و٤٣٥، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: المهدوي، شرح الهداية، وأبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م) إبراز المعاني من حرز الأماني، ٤ أجزاء، تحقيق: محمود بن عبدالخالق جادو، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤١٣هـ/ ٢/ ٢٠٨-٢١٠، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا أبو شامة، إبراز المعاني، والسمين أحمد بن يوسف الحلبي (٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١ جزءاً، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٩٨٦، ٢/ ٣٥٧ و٣٥٨ و٤٠٣.

(١) خرج بهذا القيد وقوع النون بعد الكاف أو التاء، نحو: (منكن، اتقيتن) إلا أن ابن الجوزي ذكر في التحبير خلافاً في: (كيدكن) [يوسف: ٢٨] هذا لموضع فقط، وأنه يجوز فيها الوجهان وقفاً، ولم يذكر هذا الخلاف في النشر بل قال: «وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعد هاء كما مثلوا به، ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك، فإن نص على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه وإلا فالأمر كما ظهر لنا» وعلى هذا الرأي معظم من ألف في قراءة يعقوب، وبه قرأت ليعقوب من طريق الدرة، ينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد (٨٣٣هـ/ ١٤٢٩م) تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ٧٩، وابن الجزري، النشر، ٢/ ١٣٥، والنويري، شرح الدرة، ٢٩٤، والزبيدي، عثمان بن عمر (٨٤٨هـ/ ١٤٤٤م) الإيضاح على متن الدرة في القراءات الثلاث، تحقيق عبدالرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، =

[هود:٧٨] و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [النور:٦٠] و﴿أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [الممتحنة:١٢]، وياء المتكلم المشددة المبنية، نحو: ﴿إِنِّ﴾ [الدخان:١٨]، و﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم:٢٢].

وروى رويس محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري (٢٣٨هـ/ ٨٥٢م) عن يعقوب الوقف بإثبات الهاء في ألفاظ: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ [المائدة:٣١، وهود:٧٢]، و﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر:٥٦] و﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف:٨٤]، ويلزم من إثبات الهاء في هذه الألفاظ الثلاثة إشباع المد، و ﴿ثَمَّ﴾[1] الظرف أي مفتوح الثاء[2].

ووجه الوقف على (لم) وأخواتها بإثبات الهاء، جبر ما حذف منها وهو الألف، وإبقاء حركة الميم، حتى لا يجتمع في (ما) وهي حرفان حَذْفُ أحدهما وتسكينُ الآخر، ووجه إثباتها في سائر الألفاظ: المحافظة على الحركة، وإبقاء ما يدل عليها، وإثباتها في ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ لإظهار المبالغة في التفجع بزيادة المد، ومن وقف بدون الهاء -وهم الباقون- فعلى الأصل، واتباعاً للرسم[3].

=كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط الأولى، ١٤١١هـ، ١٦١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الزبيدي، الإيضاح، والسمنودي، محمد بن حسن (١١٩٩هـ/ ١٧٨٥م) شرح الدرة في القراءات الثلاث، بتصحيح علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ٣٠ و٣١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: السمنودي، شرح الدرة، والقاضي عبدالفتاح بن عبدالغني (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م) الإيضاح لمتن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م، ٤٧، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: القاضي، الإيضاح، والقاضي، البدور الزاهرة، ١٦٢.

(١) في البقرة: ١١٥، والشعراء: ٦٤، والإنسان: ٢٠، والتكوير: ٢١.

(٢) النويري، شرح الدرة، ١/ ٢٩٢-٢٩٧.

(٣) أبو شامة، إبراز المعاني، ٢/ ٢٢٠، والزبيدي، الإيضاح، ١٥٩-١٦٢.

٣- إثبات الألف والياء المحذوفة رسماً ووصلاً، أما الألف فقد حذفت رسماً ووصلاً من لفظ: ﴿أَيُّه﴾[١] ويقف عليه أبو عمرو والكسائي ويعقوب بإثبات الألف خلافاً للرسم، وذلك لأن أصل اللفظ بالألف، ويقف عليه الباقون بالهاء اتباعاً للرسم، وكلهم يفتح الهاء وصلاً سوى ابن عامر فإنه يضمها[٢].

وانفرد يعقوب بالوقف بإثبات الياء في سبعة عشر موضعاً حذفت منها الياء رسماً، كما حذفت وصلاً لالتقاء الساكنين، وهذه الألفاظ هي: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [البقرة:٢٦٩][٣] ﴿وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ﴾ [المائدة:٣] و﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام:٥٧][٤] و﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٠٣﴾ [يونس:١٠٣] و﴿لَهَادِ ٱلَّذِينَ﴾ [الحج:٥٤] و﴿بِٱلْوَادِ﴾[٥] و﴿وَادِ﴾ [النمل:١٨] و﴿بِهَادِ ٱلْعُمْيِ﴾ [الروم:٥٣][٦] و﴿صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾

---

(١) في النور: ٣١، والزخرف: ٤٩، الرحمن: ٣١.

(٢) أبو شامة، إبراز المعاني، ٢/ ٢١٣-٢١٥، والبنا الدّمياطي، أحمد بن محمد (١١١٧هـ/ ١٧٠٥م)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، جزءان، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط الأولى، ١٩٨٧، ٢/ ٢٩٦. وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: البنا الدمياطي، الإتحاف.

(٣) قرأ يعقوب بكسر تاء (يؤت) وصلاً، والباقون بفتحها (أبو معشر الطبري، عبدالكريم بن عبدالصمد (٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م) التلخيص في القراءات الثمان، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط الأولى، ١٩٩٢م، ٢٢٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: أبو معشر الطبري، التلخيص).

(٤) قرأ يعقوب ومن وافقه: (يقض) بضاد مكسورة وصلاً، وقرأ الباقون (يقصُّ) بصاد مشددة مرفوعة (أبو معشر الطبري، التلخيص، ٢٥٦).

(٥) في طه: ١٢، القصص: ٣٠، والنازعات: ١٦، ويلاحظ خلوّ موضع القصص من الباء.

(٦) أما (بِهَادِي العمي) [النمل: ٨١] فياؤه ثابتة رسماً، والكل يقف عليه بالياء، وقرأه حمزة (تَهدي)

=

[الصافات:١٦٣] و﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق:٤١] و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝٣٧ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر:١٧][(١)] و﴿تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ۝٥﴾ [القمر:٥] و﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الرحمن:٥٤ والتكوير:١٦] وافقه الكسائي في: ﴿وَادِ ٱلنَّمْلِ﴾ [النمل:١٨] ووافقه ابن كثير بخلاف عنه في: ﴿يُنَادِ﴾[(٢)].

ووجه إثبات الياء الدلالة على أن الحذف وصلا لالتقاء الساكنين فلما زال الموجب بطل أثره، ووجه حذفها اتباع الرسم.

أما الياء المتطرفة المحذوفة رسماً لاجتماع ياءين، فلها صورتان:

الأولى: أن يقع بعدها حرف ساكن فتحذف الياء الثانية لفظاً ووصلاً كما حذفت رسماً للتخلص من التقاء الساكنين وذلك في نحو: ﴿نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [يس:١٢]، و﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٧٣].

الثانية: أن يقع بعدها حرف متحرك، فتثبت الياءان لفظاً ووصلاً، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا..﴾ [البقرة:٢٦]، و﴿يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة:٢٥٨]، و﴿أَنتَ وَلِيِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يوسف:١٠١].

=بتاء مفتوحة وهاء ساكنة على أنه فعل مضارع، وينصب (العمي)، وقرأه الباقون (بهدي) بباء مكسورة وفتح الهاء وألف بعدها، و(العمي) بالجر (القاضي، البدور الزاهرة، ٢٣٨).

(١) ورد عن السوسي في هذا اللفظ من طريق النشر ثلاثة أوجه: إثبات الياء في الحالين، وحذفها في الحالين، وإثباتها وصلاً فقط، وتفتح في حال إثباتها وصلاً، فله فيه ثلاثة أوجه، وانفرد يعقوب بإثباتها وقفاً من طريق الدرة، وهي الطريق المعتمدة في هذا البحث (ينظر: البنا الدمياطي، الإتحاف، ٢/ ٤٢٨، ومحيسن، محمد سالم (معاصر) التذكرة في القراءات الثلاث المتواترة وتوجيهها من طريق الدرة، جزءان، مكتبة القاهرة، ٢/ ٢٠٢، ومحيسن، محمد سالم (معاصر) المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، جزءان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢، القاهرة، ١٩٧٨م، ٢/ ١٨٨).

(٢) القاضي، البدور الزاهرة، ٣٣٤، ٣٠٣، ومواضع أخرى.

واختلف في كيفية الوقف عليها، على ثلاثة أقوال:

الأول: الوقف عليها في الصورتين بياء واحدة، اتباعاً للرسم فيهما، ومراعاة للوصل في الصورة الأولى منهما.

الثاني: الوقف عليها في الصورتين بياءين، واستدل القائلون به بما يلي:

١- اتباع الأصل فإن كلتا الياءين في: يحيي ويستحيي أصلية، وإنما حذفت الياء الثانية في الصورة الأولى وصلاً للتخفيف كراهة اجتماع الساكنين، وقد زال حذفها وهو الساكن الذي بعدها.

٢- اتباع الوصل في الصورة الثانية، فإن الياءين فيها ثابتتان وصلاً وإن حذفت إحداهما تخفيفاً كراهة اجتماع المثلين في الخط.

٣- إلحاق الصورة الأولى بالألفاظ التي يوقف عليها بإثبات ما حذف رسماً للتخفيف نحو ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة:١٧١] فإن ألفهما المتطرفة محذوفة رسماً ووصلاً[1] وثابتة وقفاً.

٤- أن علماء الرسم اختلفوا في تحديد الياء المحذوفة في الصورة الثانية هل هي الياء المتوسطة أو المتطرفة، وعلى القول بأنها الياء المتوسطة يلزم الوقف عليها بإثبات الياءين، لأن الحروف المحذوفة في الوسط ثابتة لفظاً

---

(١) رسمت الألفاظ التي آخرها همز منون منصوب بعد ألف في جميع المصاحف بألف واحدة، والراجح أن المرسوم هو الألف الأولى وأن المحذوف هو الألف الثانية التي بعد الهمزة وعليه العمل (الضباع، سمير الطالبين، ٦١).

ووصلاً ووقفاً، مثل الياء في ﴿ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة:٦١]، و﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾ [الجمعة:٢]، ومثل الواو في ﴿دَاوُۥدَ﴾ [الإسراء:٥٥]، و﴿وُۥرِىَ﴾ [الأعراف:٢٠] والألفات المحذوفة في كثير من الكلمات.

أما على القول بأنها الياء المتطرفة وهو المعمول به الآن في المصاحف فتصبح محتملة لأن يوقف عليها بالإثبات أو بالحذف، ويترجح الوقف بإثباتها معاملة لها معاملة المتوسطة وإلحاقاً بها.

الثالث: جواز كل من الإثبات والحذف في الصورتين، بلا ترجيح لأحدهما على الآخر، أو بترجيح الحذف في الصورة الأولى، وترجيح الإثبات في الصورة الثانية، مراعاة للوصل فيهما، ولعل هذا القول الأخير هو الأوفق لما فيه من جمع بين الأدلة وإعمال لها كلها[1].

ويبقى التنبيه على ما اجتمع في آخره ياءان وحذفت الأولى منهما رسماً وأثبتت الثانية مفتوحة وصلاً، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّۦَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]،

---

(١) ابن الجزري، النشر، ١/ ١٥٨، والمارغني، دليل الحيران، ١٩٩-٢٠١، والمارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ١٣٠، وأحمد محمد أبو زيتحار، لطائف البيان، ٢/ ١١، والمرصفي، هداية القاري، ٥٥٧، والغول، محمد بن شحادة (معاصر) بغية عباد الرحمن لتحقيق تجويد القرآن، دار ابن القيم، الدمام، السعودية، ط٤، ١٩٩٤م، ١٠٣، وإلياس بن أحمد برماوي (معاصر) هبة الرحمن الرحيم في كيفية الوقوف على الكلمات في القرآن الكريم، دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ، ١٥ و١٧.

﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال:٤٢]، عند من قرأه بياءين[١]، و﴿عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الأحقاف:٣٣، والقيامة:٤٠]، و﴿لِّنُحْيِۦَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [الفرقان:٤٩]، فهذه ليست مما اختلف فيه، فيوقف عليها بإثبات الياءين[٢].

ووقف ابن كثير بإثبات الياء المحذوفة بسبب دخول التنوين على اللفظ في عدد من الألفاظ المقصورة، هي: ﴿هادٍ﴾ [الرعد:٧، وغافر:٣٣]، و﴿والٍ﴾ [الرعد:١١] و ﴿واقٍ﴾ [الرعد:٣٤، وغافر:٢١]، و﴿باقٍ﴾ [النحل:٩٦] ووقف على سائر الألفاظ المقصورة بحذف الياء نحو: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢] ووقف الباقون بالحذف في الجميع[٣].

ووجه الوقف بإثبات الياء إعادة اللفظ إلى أصله لأن الياء حذفت لسكونها وسكون التنوين، فلما زال التنوين من أجل الوقف عادت الياء، والوقف بحذف الياء إجراءً للوقف مجرى الوصل، وهو مذهب أكثر النحويين، واتباعاً للرسم[٤].

---

(١) قرأ نافع والبزي وشعبة وأبو جعفر ويعقوب وخلف وقنبل بخلاف عنه (حيى) بياءين، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، وقرأ الباقون (حيَّ) بياء مشددة مفتوحة على الإدغام (القباقبي، محمد بن خليل ٨٤٩ هـ-١٤٤٥م) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، تحقيق د.أحمد خالد شكري. دار عمّار- عمان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٤١٦.

(٢) ذكر علماء الرسم خلافاً في تحديد أي الياءين حذفت في هذه الألفاظ، والراجح أنها الأولى، وعليه العمل (المارغني، دليل الحيران، ٢٠١، وهنداوي، علي إسماعيل السيد (معاصر) جامع البيان في معرفة رسم القرآن، دار الفرقان، الرياض، ٢١٩-٢٢١، وسيشار إليه فيما بعد هكذا: هنداوي، جامع البيان).

(٣) ابن القاصح، علي بن عثمان (٨٠١هـ/ ١٣٩٨م) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط الثالثة، ١٩٥٤م، ٢٦٤، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن القاصح، سراج القارئ.

(٤) المهدوي، شرح الهداية، ٣٧٠، وأبو شامة، إبراز المعاني، ٢/ ٢١٩.

أما الياءات الزوائد، وهي الياءات المتطرفة المحذوفة من رسم المصحف، وقد تكون هذه الياء لام الكلمة كما في: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ۝٤﴾ [الفجر:٤] وقد تكون ضميراً متصلاً كما في: ﴿وَإِلَيۡهِ مَتَابِ ۝٣٠﴾ [الرعد:٣٠] فمن القراء من يحذفها وصلاً ووقفاً، ومنهم من يثبتها وصلاً ووقفاً، ومنهم من يثبتها وصلاً فقط، فموافقة الرسم فيها تقديراً لا تختص بحالة الوقف.

٤- قطع الموصول رسماً بالوقف على بعض اللفظ، وذلك في ألفاظ هي:

أ- ﴿وَيۡكَأَنَّ﴾ و﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص:٨٢] حيث ورد عن الكسائي الوقف على (وي) والبدء بـ(كأن) أو (كأنه)[١] على أن «وي» كلمة تقال للتعجب والندم، والكاف للتشبيه، وورد عن أبي عمرو الوقف على الكاف (ويك)، ويبدأ (أن) و (أنه) على أن ويك بمعنى: ويلك، وفتح ما بعدها على إضمار اعلم أو لام الجر، والباقون يقفون على الكلمة بتمامها ويبدأون من أولها، وهو الأولى لجميع القراء[٢].

ب- ﴿وَكَأَيِّن﴾ [نحو: آل عمران:١٤٦] وقف أبو عمرو ويعقوب على الياء، تنبيهاً على الأصل، لأن أصل النون في هذا اللفظ تنوين، والتنوين يحذف وقفاً، ووقف الباقون على النون اتباعاً للرسم، وقيل رُسم التنوين هنا نوناً ليحتمل قراءة ابن كثير وأبي جعفر (وكائن) إلا أن ابن كثير يحقق الهمزة وأبو جعفر يسهلها[٣].

---

(١) منع عدد من العلماء هذا الابتداء بتتمة الكلمة، مع تضعيفهم الوقف على بعضها (ينظر مثلا: ابن الجزري، النشر، ٢/ ١٥١ و١٥٢، والنويري، شرح الدرة، ١/ ٣١٥).

(٢) ابن القاصح، سراج القاري، ١٣١، وابن عاشور، محمد الطاهر (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) التحرير والتنوير، ٣٠ جزءاً، الدار التونسية، ١٩٨٤م، ٢٠/ ١٨٧.

(٣) أبو معشر الطبري، التلخيص، ٢٣٦، وابن الجزري، النشر، ٢/ ١٤٣، و٢٤٢.

ج- ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل:٢٥] قرأه الكسائي وأبو جعفر ورويس عن يعقوب بتخفيف اللام على أنها (ألا) التي للتنبيه، و (يا) أداة النداء، والمنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء أو يا قوم، و (اسجدوا) فعل أمر، وحذفت ألف يا وهمزة الوصل رسماً، وحذفهما في المصحف سائغ موجود، فألف يا النداء محذوفة دائماً، وهمزة الوصل محذوفة في نحو ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [النمل:٣٠] و ﴿فَسْئَلِ﴾ [يونس:٩٤][1] ولم يقع حذفهما معاً في كلمة واحدة إلا هنا، وفي لفظ ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه:٩٤] وعليه فيوقف للكسائي وأبي جعفر ورويس على (ألا) وعلى (يا) ويبدأ لفظ (اسجدوا) بهمزة مضمومة، ولا يكون هذا الوقف وهذا الابتداء إلا اختباراً، أو اضطراراً بالنسبة للوقف، كما يوقف لهم على ﴿لَا يَهْتَدُونَ ۝﴾ [النمل:٢٤] لأن ما بعده (ألا يسجدوا) جملة مستأنفة، وقرأ الباقون: (ألاّ) بتشديد اللام، وأصلها: أن لا، ويوقف على آخرها اضطراراً أو اختباراً، و (يسجدوا) عندهم فعل مضارع فالياء فيه علامة المضارعة، ولا يوقف إلا على آخر الفعل، والجملة بدل من: ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل:٢٤][2] ولذا يجوز أن توصل الآية بالتي قبلها لتعلقها بها إعراباً، ويجوز عدم وصلها بها لجواز الوقف على رؤوس الآي مطلقاً.

---

(١) الضباع، سمير الطالبين، ٦٢ و٧٧.

(٢) السمين، أحمد بن يوسف الحلبي (٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١١ جزءاً، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٩٨٦م، ٨/ ٥٩٨-٦٠٣.

وموافقة الرسم تقديراً في قراءة الكسائي ومن معه في الوقف على (يا) بإثبات الألف وهي محذوفة رسماً، أما الابتداء بـ (اسجدوا) بإثبات همزة الوصل ففيه مخالفة للرسم حال الابتداء[١].

ولم يذكر القراء في ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ المرسومة متصلة شيئاً فلا يوقف فيها إلا على آخر الكلمة، وهي الميم المشددة[٢].

٥- وصل المقطوع: وذلك في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات:١٣٠] عند من قرأه بكسر الهمزة وسكون اللام، وهم: ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر والكوفيون، حيث لا يجوز لهم الوقف على اللام، لأنها وإن فصلت رسماً فهي موصولة معنى، لأن الياسين اسم مثل: ميكائيل وجبرائيل، وإنما فصلت اللام لتحتمل القراءة الأخرى وهي: ﴿ءَال ياسين﴾ بفتح الهمزة ومدها وكسر اللام، بمعنى: أهله وأتباعه، ويجوز لمن قرأ بها وهم: نافع وابن عامر ويعقوب الوقف على (ءَال) لانفصالها معنى ورسماً[٣].

ورُوي المنع من الوقف على (ما) إذا تبعها لام الجر المقطوعة عما بعدها، وذلك في أربعة مواضع هي: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء:٧٨] و﴿مَالِ هَٰذَا﴾ [الكهف:٤٩، والفرقان:٧] و﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ﴾ [المعارج:٣٦] فيوقف في هذه الألفاظ على

---

(١) أبو شامة، إبراز المعاني ٤/ ٥١-٥٧، والأشموني، منار الهدى، ٢٨٤، والبنا الدمياطي، الإتحاف، ٢/ ٢٢٥.

(٢) الضباع، سمير الطالبين، ٨٢.

(٣) ابن الجزري، النشر، ٢/ ١٤٧، والبنا الدمياطي، الإتحاف، ٢/ ٤١٥-٤١٦.

اللام دون ما، لأن اللام لما فصلت عما بعدها صارت كأنها موصولة بما قبلها، ولما كانت الألف لا يوصل بها ما بعدها رسماً بقيت اللام مفردة مفصولة عما بعدها وما قبلها، وروي عن أبي عمرو والكسائي بخلاف عنه الوقف على (ما).

وكذلك رُوي المنع من الوقف على: (أياً) من قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء:١١٠] حيث شُبهت (أياً ما) بـ: حيثما وكيفما وعما، فمن وقف على (أياً) كأنه وقف على بعض اللفظ، وإن كانت الألف لا توصل بما بعدها خطاً فإن الأكثر في: (ما) أن توصل بما قبلها، وروي عن حمزة والكسائي ورويس الوقف على (أياً)[1].

وذهب عدد من أئمة القراءة إلى جواز الوقف على كل من: (ما) واللام و (أياً) لجميع القراء لانفصالها رسماً، ولأن الرواية بالمنع من الوقف على (ما) التي قبل اللام، أو على (أياً) لم تنقل عن الأئمة بالجزم، وليست جميع هذه الألفاظ بمواضع وقف، فلا يوقف عليها إلا اضطراراً أو اختباراً، وإن حصل الوقف عليها فلا يبدأ بما بعدها اختياراً[2].

٦- بعض الأوجه التي يقف بها هشام بن عمار بن نصير الدمشقي (٢٤٥هـ/ ٨٦٠م) عن ابن عامر وحمزة على الهمز المتطرف، أو يقف بها حمزة على الهمز

(١) أبو شامة، إبراز المعاني، ٢/ ١٢٩، والبنا الدمياطي، الإتحاف، ١/ ٣٢٦ و٣٢٧، والسمنودي، شرح الدرة، ٣٢.

(٢) ابن الجزري، النشر، ٢/ ١٤٤-١٤٧ و١٥٧، والجمزوري، سليمان بن حسن (بعد ١١٩٨هـ/ ١٧٨٤م) الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأماني، تحقيق عبدالرازق بن علي بن إبراهيم موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط الأولى، ١١٩٤م. ١٥٤-١٥٨.

المتوسط، فحمزة يسهل الهمزة المتوسطة والمتطرفة وقفاً، ولا يسهل هشام إلا الهمزة المتطرفة، والمقصود بالتسهيل هنا مطلق التغيير فيدخل فيه: الحذف والنقل والإبدال والتسهيل بين بين، وسأذكر في هذه الجزئية الألفاظ التي توافق الرسم تقديراً حالة الوقف عليها، مع مراعاة أن الهمزة المسهلة تعامل معاملة الهمزة المحققة[١]. وسأترك ذكر الأوجه الضعيفة في الرواية وفي اللغة، فقد نص الأئمة على عدم جواز الوقف بها[٢]، وقد ورد عن حمزة أنه كان يقدم الوجه الموافق للرسم على الوجه المخالف له وإن كان أقيس[٣]، والأوجه الموافقة للرسم تقديراً هي:

أ- الوقف بإبدال الهمزة المفتوحة أو المضمومة بعد كسر ياءً إذا لم يكن للهمزة صورة، أو كانت متوسطة بزائد، وتكتب الهمزة المضمومة بعد كسر بدون صورة في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾ [البقرة:١٤]، و﴿مُّتَّكِـُٔونَ ۝٥٦﴾ [يس:٥٦]، و﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة:٦٩] ويوقف عليها لحمزة بثلاثة أوجه هي: التسهيل بين بين، والحذف، والإبدال ياءً.

وتكتب الهمزة المفتوحة بعد كسر بلا صورة في لفظ: ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الأعراف:١٥٣] ويوقف عليه بالإبدال ياءً[٤].

---

(١) المهدوي، شرح الهداية، ١/ ٤٣ و٤٤ و٦١.

(٢) الضباع، الإضاءة، ٨٧ و٨٨.

(٣) ابن الجزري، النشر ١/ ٤٦٠، والضباع، الإضاءة، ٨٨.

(٤) الضباع، الإضاءة، ٨٦، وسمير الطالبين، ٨٠، والزيات، عبدالغفار (مجهول الوفاة، متأخر) =

أما الهمزة المتوسطة بزائد فإنها تصور ألفاً لأنها همزة مبتدأة قبل دخول الزوائد عليها، مثل: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [المنافقون:٣] و﴿لآدَمَ﴾ [البقرة:٣٤] و﴿لأُتِمَّ﴾ [البقرة:١٥٠] و ﴿لأُحِلَّ﴾ [آل عمران:٥٠] ويوقف لحمزة على المثالين الأولين بوجهين هما: التحقيق والإبدال ياءً، وعلى المثالين الأخيرين بثلاثة أوجه هي: التحقيق، والإبدال ياءً، والتسهيل بين بين[١]، ويكون الوقف بالإبدال ياءً موافقاً للرسم تحقيقاً إن كان للهمزة المتوسطة بنفسها صورة، مثل: ﴿بِالخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة:٩] و ﴿سَيِّئَةً﴾ [البقرة:٨١]، و ﴿يُنَبِّئُكَ﴾ [فاطر:١٤] و ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ [الأعلى:٦] وهو الوجه الوحيد لحمزة في المثالين الأولين، وله في المثالين الأخيرين وجه آخر هو التسهيل بين بين[٢].

ب- الوقف بالنقل في لفظي: ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة:٦٧] و ﴿كُفُوًا﴾ [الصمد:٤] حيث قرأ حمزة وخلف هذين اللفظين بسكون الزاي والفاء وبهمزة بعدهما، ووافقهما يعقوب في ﴿كفؤا﴾، وقرأهما حفص عن عاصم بضم الزاي والفاء وبواو بعدهما، وقرأهما الباقون بضم الزاي والفاء وبهمزة بعدها، ويكون الوقف عليها على وجه النقل لحمزة بفتح الزاي والفاء (هُزَا) و (كُفَا) وله فيهما وجه آخر هو الإبدال: (هُزوا) و (كفوا) وهو المقدم أداءً لموافقته الرسم[٣].

=مصباح المريد شرح رسالة فتح المجيد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، ط الرابعة، ١٨، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الزيات، مصباح المريد، وأحمد محمد أبو زيتحار، لطائف البيان، ٢/ ٣١.

(١) الزيات، مصباح المريد، ١٨، والقاضي، البدور الزاهرة، ٢٣ و٣٠ و٤٢.

(٢) ابن الجزري، النشر، ١/ ٤٨٥.

(٣) ابن الجزري، النشر، ١/ ٤٨٢ و٤٨٣، والقاضي، البدور الزاهرة، ٣٤ و٣٤٩.

ج- الوقف بالإبدال واواً مكسورة في لفظ: ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة:١٠٨] و ﴿سُئِلُوا﴾ [الأحزاب:١٤] وفيهما وجه آخر هو التسهيل بين بين[١]، وقد كتبت هذه الألفاظ في المصحف بياء بعد السين، وهو المذهب المشهور في الإملاء، وقيل: تكتب بواو بعد السين[٢].

د- الوقف بالإبدال مع الإظهار في لفظ: ﴿رِءْيا﴾ [مريم:٧٤] و ﴿رُءْيَا﴾ حيث ورد نحو: ﴿رُءْيَىَ﴾ [يوسف:١٠٠] و ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف:٥] و ﴿وَتُؤْوِىَ﴾ [الأحزاب:٥١] و ﴿تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج:١٣] حيث تبدل الهمزة في ﴿رِءيا﴾ ياءً ساكنة، وتبدل في: ﴿رُءيا﴾ وفي ﴿تُؤْوِى﴾ واواً ساكنة مع الإظهار، وفيها وجه آخر هو الإبدال مع الإدغام، وهو الأولى لموافقته الرسم[٣].

هـ- الوقف بالنقل في لفظ ﴿النَّشْأَةَ﴾[٤] و﴿يَسْأَلُونَ﴾ [الأحزاب:٢٠] إذا كتبت بالألف[٥]، وقد كتب هذان اللفظان بالألف ليحتملا القراءتين الواردتين فيهما،

---

(١) الزيات، مصباح المريد، ١٨، والقاضي، البدور الزاهرة، ٢٥٤.

(٢) عبدالفتاح الحموز (معاصر)، فن الإملاء في العربية، جزءان، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٩٣م، ١/ ١٨٥.

(٣) المهدوي، شرح الهداية، ١/ ٦٩ و٧٠، وابن الجزري، النشر، ١/ ٤٦١ و٤٧١ و٤٧٢، والزيات، مصباح المريد/ ١٩.

(٤) في العنكبوت: ٢٠، والنجم: ٤٧، والواقعة: ٦٢.

(٥) نص المارغني في دليل الحيران/ ٢١٨ على أن الأرجح في كتابتها بدون صورة للهمزة، وكذلك هي في معظم المصاحف المطبوعة حديثاً، ونص الضباع في سمير الطالبين/ ٨٢، وهنداوي في جامع البيان/ ٢٣٩، على أن المعمول به كتابتها بالألف.

وهما: ﴿النشاءة﴾ بفتح الشين وألف بعدها ثم همزة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، و﴿النشأة﴾ بسكون الشين وبعدها همزة مفتوحة وهي القراءة الباقين، و﴿يساءلون﴾ بتشديد السين مفتوحة وألف قبل الهمزة، وهي رواية رويس عن يعقوب، و﴿يسألون﴾ بسكون السين وبعدها همزة مفتوحة، وهي قراءة الباقين[١]، وفيها وجه آخر هو إبدال الهمزة ألفاً، وهو الموافق لرسم المصحف[٢].

و- في لفظ ﴿مَوْئِلاً﴾ [الكهف:٥٨] وجهان لحمزة وقفاً هما: النقل، والإدغام، وكلاهما غير موافق للرسم تحقيقاً[٣].

ز- الوقف بإبدال الهمزة ألفاً في لفظ: ﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾ المبدوء بالياء[٤] في غير سورة الأعراف، أو المبدوء بالتاء[٥]، حيث رسم هذا اللفظ في سورة الأعراف[٦] بالألف وفي سائر المواضع بلا ألف، والوقف عليه بالإبدال فقط[٧].

ووجه الوقف بتخفيف الهمزة أن الوقف موضع استراحة، ومن شأن القارئ أن لا يقف إلا مع انقطاع نَفَسه وفتور صوته، ولما كانت الهمزة حرفاً صعباً

---

(١) القاضي، البدور الزاهرة، ٢٤٤ و٢٥٥.

(٢) ابن الجزري، النشر، ١/ ٤٤٨ و٤٨١.

(٣) ابن الجزري، النشر، ١/ ٤٨٠ و٤٨١.

(٤) يونس: ٤٩، والحجر: ٥، والنحل: ٦١، والمؤمنون: ٤٣.

(٥) سبأ: ٣٠.

(٦) الآية: ٣٤.

(٧) أبو شامة، إبراز المعاني، ٧/ ٢، والزيات، مصباح المريد، ١٤.

شديداً قوياً بعيد المخرج ناسب أن يوقف بتخفيفها، وألحق حمزة بالهمزة المتطرفة المتوسطة لحصول علة ضعف الصوت وفتوره على الكلمة كلها، وإجراء لها مجرى المتطرفة لما جاورتها[1].

(١) مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ/ ١٠٤٦م) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، جزءان، تحقيق د. محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٤م. ١/ ٩٥، والمهدوي، شرح الهداية، ١/ ٥٦ و٥٧.

الخاتمة

بما سبق تقريره في ثنايا البحث من أوجه الوقف على عدد من الألفاظ القرآنية، يتبين لنا أن أئمة القراءة حين اشترطوا في ما يقبل من أوجه الوقف أن يوافق رسم المصحف، تحقيقاً أو تقديراً، وأنه لا تقبل بعد ذلك أية مخالفة للرسم ولو كانت يسيرة، كانوا في غاية الدقة، ويدل اشتراطهم هذا على دقة بالغة من الصحابة رضوان الله عليهم حين كتبوا المصحف بهذه الهيئة وجعلوا اللفظ الواحد يحتمل أن يقرأ على أكثر من وجه، مع التنبيه على أن القراءة إن لم تنقل نقلاً متواتراً تُردُّ ولو وافقت رسم المصحف، فالقراءة بالنقل والرواية لا بالاجتهاد والاختراع، وقد حرص هذا البحث على تجلية وإظهار أهمية موافقة رسم المصحف، وأنه لا توجد قراءة صحيحة متواترة تخالف رسم المصحف، وأن ما قد يتوهم في بعضها من مخالفة للرسم إنما هي في الحقيقة موافقة له تقديراً.

والحمد لله رب العالمين

القراءات القرآنية في مؤلفات السيوطي
عرض ومناقشة[١]

ملخص

تعرض الإمام السيوطي في عدد من مؤلفاته للحديث عن القراءات القرآنية، كما أن له عدداً من المؤلفات في القراءات.

وقد قام الباحث بتتبع كلام السيوطي في القراءات، وتبين له من خلال ذلك أن موقف السيوطي من موضوع الاحتجاج بالقراءة وجعلها أساساً لقواعد النحو هو الموقف الأصوب الذي عليه المحققون من العلماء.

ويؤخذ على السيوطي في بعض ما أورده من قراءات أمور منها: عدم التنبيه على القراءات الشاذة، والقصور في ضبط القراءة، وتكرار المعلومة الواحدة في أكثر من كتاب، والنقل الحرفي عن السابقين دون عزو إليهم في مواضع، ولا يعني هذا الغض من قيمة السيوطي العلمية او الإنقاص من قدره، إنما هي استدراكات وملاحظات، كان الباحث يتمنى لو خلت منها مؤلفات السيوطي، صاحب المكتبة المميزة بكثرة المؤلفات وتنوعها، رحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) منشور في مجلة دراسات، المجلد ٢٦، العدد ٢، ١٩٩٩م.

المقدمة

كان الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) عالماً جليلاً، وعلماً من أعلام عصره، وقد تميزت شخصيته بغزارة العلم وقوة الذاكرة والذكاء المتوقد، وكثرة المؤلفات المتنوعة في محتواها حيث ألف في العقيدة والتفسير وعلوم القرآن وإعجازه والحديث والفقه وعلوم العربية والتاريخ والتراجم والطب والتصوف وغيرها.

وقد واجه السيوطي أثناء حياته صعوبات متعددة، فمن نشأته يتيماً إلى تعرضه للانتقادات اللاذعة والاتهامات الكثيرة وحسد الأقران، مما جعله يواجه هذه التحديات بقوة وعنف في عباراته، وخصص عدداً من رسائله للرد عليها، وبالغ في الاعتداد بنفسه إلى درجة الجزم بأنه أعلم أهل عصره، وأنه قد كملت عنده آلات الاجتهاد والقدرة على التصنيف في أية مسألة تعرض عليه[1]، بل ذهب إلى أكثر من ذلك حين أجاب السائل عن مدة لبث النبي ﷺ في قبره بعبارات قوية في حق خصومه قائلاً: «جولوا في الناس جولة، فإنه ثم من ينفخ أشداقه ويدعي مناظرتي، وينكر علي دعواي الاجتهاد والتفرد بالعلم على رأس هذه المئة، ويزعم أنه يعارضني ويستجيش عليَّ من لو اجتمع هو وهم في صعيد واحد ونفخت عليهم نفخة صاروا هباء منثورا .. لم يجد له باباً يطرقه غير بابي،

(١) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ص٣٣٩، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٩٦٧.

وسلم الناس أنه لا كاشف له بعد لساني سوى واحد وهو كتابي، فقصدني القاصدون في كشفه»[١].

وبعد أن خاض السيوطي مدّة في الرد على خصومه ومنازلتهم بدا له أن يتوقف عن هذا الأمر ويتفرغ للتأليف ويعتزل الناس وأحوالهم، حيث لزم بيته إلى أن توفي رحمه الله[٢].

ومن جملة العلوم التي بحث فيها السيوطي علم القراءات، حيث أفرد في التصنيف فيه بعض **المؤلفات، وتحدث** عنه وأورد شيئاً من مباحثه في عدد من مؤلفاته، كما **ذكره ضمن العلوم** التي درسها ومهرها وبحث فيها، وقد جعله في المرتبة الرابعة ضمن المراتب الست التي صنف فيها علومه، حيث قال: «ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب، وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي»[٣].

---

(١) السيوطي، الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف، تحقيق جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين، ج٢٢ و٢٣، دار الدعوة، الكويت، ط١، ١٩٨٧.

(٢) للسيوطي ترجمة وافية في كتابه: حسن المحاضرة، ج١، ص ٣٣٥-٣٤٤، وفي بحوث ندوة المجلس الأعلى للآداب حول الإمام السيوطي، وفي كتاب: جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية لمصطفى الشكعة، وكتاب: السيوطي النحوي لعدنان محمد سلمان، وغيرها.

(٣) السيوطي، حسن المحاضرة، ج١، ص ٣٣٨ و٣٣٩.

وقد قمت في هذا البحث بتتبع كلام السيوطي عن القراءات القرآنية في مؤلفاته، حيث وجدت أن هذا الجانب من مؤلفات السيوطي لم يحظ بالعناية من قبل الباحثين والدارسين كما حظيت جوانب أخرى من مؤلفاته، وقد حرصت قدر الإمكان على أن لا يفوتني كتاب أو موضع تكلم فيه السيوطي عن القراءات، وقد جعلت البحث في تمهيد خصصته للتعريف بالقراءات، ومبحثين هما: مؤلفات السيوطي في القراءات، ومؤلفاته التي أورد فيها القراءات، ثم ذكرت نتائج البحث، والحمد لله أولاً وآخراً.

التمهيد

القراءات جمع قراءة، وهي: «اختلاف ألفاظ الوحي في حروف القرآن»، أو: «علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله»[١].

فالقراءات هي اختلاف اللفظ في أداء عدد من كلمات القرآن الكريم، وقد ورد في عدد من الأحاديث النص على نزول القرآن على سبعة أحرف[٢]، والأحرف السبعة هي مصدر القراءات، والمشهور عند كثير من العلماء أن القراءات الصحيحة هي بعض الأحرف السبعة المنزلة على رسول الله ﷺ[٣].

---

(١) أ- الزركشي، محمد بن عبدالله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ص ٣٠٨، دار المعرفة، بيروت.

ب- ابن الجزري، محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ج٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠.

ج- الفضلي، عبدالهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص٥٥ و٥٦، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٨٠.

(٢) اعتنى بإيراد هذه الأحاديث ودراستها عدد من العلماء، ينظر مثلاً:

أ- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، ج١، ص٢١-٥٨، دار المعارف، مصر.

ب- أبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج، ص٩١-١٤٥، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥.

ج- شاهين، عبدالصبور، تاريخ القرآن، ص ٢٢٩-٢٤٥، دار القلم، ١٩٦٦.

د- عتر، حسن ضياء الدين، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، ص ٥٧-١١١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

(٣) أ- مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق عبدالفتاح شلبي، ص ٢٢، دار نهضة مصر.

=

وقد قام رسول الله ﷺ بتعليم هذه الأحرف لأصحابه، يعلم كلا منهم ما هو أقرب إلى لهجته وأيسر على لسانه، وقام الصحابة الكرام بتلاوة القرآن العظيم كما تعلموه، وعلموه لمن بعدهم، وهكذا، ووجد في كل جيل أناس أفرغوا جهودهم لتعلم القرآن وتعليمه، وقرأوا على أكثر من قارئ، فكان يجتمع لدى أحدهم أكثر من وجه، ويقرئ تلاميذه كلا بما يناسبه مما عنده من قراءات. وربما أقرأ المجتهدَ المجدَّ من تلاميذه بجميع ما يقرأ به، حتى برز عدد من العلماء ممن أفنوا أعمارهم بتعلم القرآن وتعليمه، وجمع أوجه قراءته ونقلها، مع تميز كل منهم بقراءة معينة يقرأ ويقرئ بها أكثر من غيرها، إما لكثرة عدد شيوخه بها، أو لأنها قراءة **غالب أهل بلده** فنسبت القراءة إلى هؤلاء الأعلام وأصبحت تعرف بهم، **ونسبتها إليهم إنما هي نسبة اختيار** ودوام ولزوم، لا نسبة اقتصار واختراع واجتهاد، وكان من أشهر هؤلاء الأعلام الأئمة العشرة، وهم: عبدالله بن عامر الدمشقي (ت١١٨هـ)، **وعبدالله بن كثير** المكي (ت١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (**ت١٢٧هـ**)، **وأبو جعفر** يزيد بن القعقاع المدني (ت١٣٠هـ)، وأبو عمرو بن العلاء البصري (ت١٥٤هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت١٥٦هـ)، ونافع بن عبدالرحمن المدني (ت١٦٩هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت١٨٩هـ)، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري (ت٢٠٥هـ)، وخلف بن هشام البزار الكوفي (٢٢٩هـ).

=ب- أبو شامة، المرشد الوجيز، ص ١٤٠ و١٥١.

والقراءات المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة العشرة هي القراءات الصحيحة المشهورة، المتفق على قبولها واعتمادها دون ما عداها، لاجتماع الشروط المتفق عليها بين علماء القراءات للقراءة المقبولة فيها، وهي:

١- أن يتواتر نقلها، واكتفى عدد من العلماء بصحة السند مع الشهرة والاستفاضة.

٢- أن توافق رسم المصحف العثماني ولو تقديراً.

٣- أن توافق وجهاً من وجوه النحو[١].

وبالتتبع والاستقراء ثبت لدى العلماء اجتماع هذه الشروط في القراءات العشر المروية بالأسانيد المتصلة الصحيحة المشهورة عن الأئمة العشرة، واختلال هذه الشروط أو أحدها في القراءة يجعلها ضعيفة شاذة مردودة، لا يجوز القراءة بها ولا تعد قرآناً.

قال ابن الجزري (ت٨٣٣هـ): «والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هي قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول»[٢].

---

(١) أ- الجعبري، إبراهيم بن عمر، كنز المعاني في شرح حرز الأماني، ورقة ٣/ ب.

ب- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١، ص٩.

ج- النويري، شرح طيبة النشر، ورقة ٣٠.

د- القسطلاني، أحمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، ج١، ص٦٩-٧٠، القاهرة، ١٩٧٢.

(٢) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ١٥.

وقال السبكي، عبدالوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ): «القراءات العشر متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر في ذلك إلا جاهل»[١].

(١) نقله عنه ابن الجزري في منجد المقرئين، ص ٥١، وفي النشر، ج١، ص ٤٦.

المبحث الأول

مؤلفات السيوطي في القراءات

أحصى الإمام السيوطي مؤلفاته في فهرست، وعند الاطلاع على عناوين مؤلفاته ورسائله لا نجد له في القراءات إلا ثلاثة كتب هي:

١- ألفية في القراءات العشر.

٢- شرح الشاطبية.

٣- الدر النثير في قراءة ابن كثير[١].

ولم يزد الباحثون في مؤلفات السيوطي عليها[٢].

والألفية والدر النثير مفقودان، مما يجعل الاطلاع عليهما وتتبع ما أورده السيوطي فيهما واستخراج منهجه فيهما متعذراً.

---

(١) السيوطي، فهرست المؤلفات، ورقة ١، مصور في مكتبة الجامعة الأردنية عن نسخة جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) أ- العظم، جميل، عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسون تصنيفاً فمئة فأكثر، المطبعة الأهلية، بيروت، ص٢٠٣، ٢٠٦، ١٣٢٦هـ.

ب- إقبال، أحمد الشرقاوي، مكتبة الجلال السيوطي، دار المغرب، ص٨٩ و١٩٢ و٢٢٩، ١٩٧٧.

جـ- الخازندار، أحمد ورفيقه، دليل مخطوطات السيوطي، ط١، الكويت، ص ٣١ و٣٧ و٣٨، ١٩٨٣.

ونظمُ القراءات في نحو ألف بيت مشهور بين العلماء، وممن سبق السيوطي فيه الشاطبي (ت٥٩٠هـ)[١]، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٢]، والجعبري (ت٧٣٢هـ)[٣]، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٤]، وابن الجزري (ت٨٣٣هـ)[٥]، والقباقبي (ت٨٤٩هـ)[٦]، ومعظم هذه المنظومات تسير على طريقة الإيجاز والاختصار والإشارة إلى أسماء القراء برموز من حروف أو كلمات من أجل

---

(١) القاسم بن فيره الأندلسي، ومنظومته: **حرز الأماني** ووجه التهاني في القراءات السبع مشهورة معروفة.

(٢) محمد بن عبدالله بن مالك **الجياني الأندلسي**، صاحب **الألفية** في النحو، له قصيدتان في القراءات، ر: ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره ج. براجستراسر، ج٢، ص١٨٠، دار الكتب العلمية، **بيروت، ط٣، ١٩٨٢**.

(٣) إبراهيم بن عمر نزيل بلدة الخليل، له منظومة: نزهة البررة في مذاهب القراء العشرة، ر: الذهبي، محمد بن أحمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق بشار عواد معروف وزميليه، ج٢، ص ٧٤٣، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٤. والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات القراءات، ج١، ص ٢٧٣، عمان، ١٩٨٧.

(٤) محمد بن يوسف الأندلسي، له منظومة: عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي، ر: أبا حيان: البحر المحيط في التفسير، ج١، ص ٧ و٥٩، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، والصفدي، خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، ج٥، ص ٢٨١، دار صادر، بيروت.

(٥) شمس القراء، محمد بن محمد بن محمد، له: طيبة النشر في القراءات العشر، وهي مشهورة متداولة، وغيرها.

(٦) المقدسي، محمد بن خليل بن أبي بكر، له: مجمع السرور ومطلع الشموس والبدور في القراءات الأربع عشرة، ر: الطباخ، محمد راغب، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج٥، ص ٢٤٢، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٩٢٥.

مراعاة الوزن والمحافظة على النظم، وإفراد قراءة أحد القراء بكتاب أو رسالة ألف فيه قبل السيوطي عدد من العلماء كأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)[١]، وأبي حيان (ت٧٤٥هـ)[٢].

أما كتابه شرح الشاطبية، فتوجد منه عدة نسخ مخطوطة[٣]، وقد اطلعت على إحداها، وهي نسخة المكتبة التيمورية[٤]، فوجدته شرحاً موجزاً، مزج فيه الشرح بأبيات المنظومة، وتعرض فيه لإعراب الأبيات وشرح غريبها بعبارة واضحة وافية، إلا أني وجدت فيه سهواً في موضعين:

الأول: أثناء شرحه لبيت الإمام الشاطبي الذي يقول فيه:

ويا ويلتى أنى ويا حسرتى طووا وعن غيره قسها ويا أسفى العلا

قال: «وعن غيره -الضمير يعود على دوري أبي عمرو- قسها بأشباهها من ذوات الياء فاقرأ لكل قارئ على قاعدته من المحضة لحمزة والكسائي والفتح

---

(١) عثمان بن سعيد، له المفردات السبع، وهي سبع رسائل في كل منها قراءة أحد الأئمة السبعة، وهي مطبوعة.

(٢) أفرد أبو حيان الأندلسي قراءة كل إمام من السبعة في كتاب، وهي مفقودة، ر: أحمد خالد شكري، ١٩٨٦، القراءات في تفسير البحر المحيط، ص ١٥٣-١٥٨، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

(٣) المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات، ص ٤٥٣-٤٥٥. إقبال، مرجع سابق، ص ٢٢٩. الخازندار، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤) توجد منها مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وهي التي اطلعت عليها، وقد كتبت سنة ١١٣٥هـ، وتقع في ١٠٧ ورقات.

للباقين»[١]، فلم يذكر ما لورش في هذه الألفاظ من التقليل بين بين بخلاف عنه[٢]، مما قد يوهم القارئ اندراجه مع الباقين الذين يقرأون بالفتح.

الثاني: عند شرحه لبيت:

وإضجاع ذي راءين حج رواته كالابرار والتقليل جادل فيصلا

قال: «والتقليل أي الإمالة في ذلك بين بين جادل فيصلاً أي حاج بقول فصل»[٣]، فلم يشر هنا إلى أن الجيم والفاء من قول الناظم: جادل فيصلاً، رمزان، فالجيم رمز لورش، والفاء رمز لحمزة، وقد التزم في سائر شرحه أن يبين أسماء القراء عند ورود رموزهم.

وقد ذكر السيوطي في آخر هذا الشرح أنه فرغ منه سنة أربع وثمانين وثمان مئة[٤]، أي وله من العمر خمس وثلاثون سنة.

---

(١) السيوطي، شرح الشاطبية، الورثة ٦٨/ أ، نسخة التيمورية.

(٢) الضباع، علي محمد، إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، ص ١٠٨، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

(٣) السيوطي، شرح الشاطبية، ورقة ٧٠/ أ، نسخة التيمورية.

(٤) المرجع السابق، ورقة ١٠٧/ أ.

المبحث الثاني

مؤلفاته التي أورد فيها القراءات

تعرض السيوطي في عدد من كتبه للحديث عن القراءات، أو لإيراد شيء منها، إما لكونها جزءاً من هذه المؤلفات، أو للاستشهاد والتمثيل بها، وبعد أن اطلعت على عدد من مؤلفات السيوطي وقد أكثر في بعضها من التعرض للقراءات أو الحديث عنها، وأوجز في باقيها رأيت أن أقتصر في هذه الدراسة على بحث مؤلفاته التي أكثر فيها من الحديث عن القراءات أو الاستشهاد بها، وهذه المؤلفات هي: الاقتراح في أصول النحو، والتحبير في علم التفسير، وإتمام الدراية لقراء النقاية، والإتقان في علوم القرآن، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، وتفسير الجلالين، والأشباه والنظائر النحوية، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع، وقد قمت بدراسة ما أورده السيوطي فيها من قراءات أو حديث عنها، وسأعرض لها في هذا المبحث مع ذكر ما عليها من ملحوظات.

١ - الاقتراح في أصول النحو[١]

يعد هذا الكتاب -على صغر حجمه- من أهم كتب السيوطي في النحو، ويرى السيوطي أن كتابه هذا هو الرائد في علم أصول النحو، الذي لم يسبق إلى التأليف فيه[٢].

---

(١) طبع في حيدر أباد الدكن، الهند، ط٢، ١٣٥٩هـ، وهي التي رجعت إليها.

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، المقدمة، وقد ناقش مصطفى الشكعة كلام السيوطي في =

وقد تحدث السيوطي في هذا الكتاب عن القراءات والاحتجاج بها، وكان كلامه في غاية الحسن والموافقة لأئمة القراءة، حيث دعا إلى الاحتجاج بالقراءة على اللغة، واعتماد القراءة أساساً لقواعد النحو، موافقاً بذلك منهج المحققين من النحويين القراء كابن مالك وأبي حيان[١]، قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: استحوذ ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس:٥٨][٢]، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة

=ريادته في التأليف في أصول النحو، انظر كتابه: جلال الدين السيوطي، ص ٢٢١-٢٢٥.

(١) أ- ابن مالك، محمد، شرح الكافية الشافية، جامعة أم القرى، ص ٩٨٧-٩٨٨.

ب- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مصر، ص ١٦١، ١٩٦٧م.

ج- أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ١٥٢ وغيرها.

(٢) قرأ بها رويس عن يعقوب، ر: أبا معشر الطبري، عبدالكريم بن عبدالصمد، التلخيص في القراءات الثمان، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، ص ٢٨٤، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط١، ١٩٩٢.

المتواترة: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت:١٢][(١)]، واحتج على صحة قول من قال إن «الله» أصله: «لاه» بما قرئ شاذاً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ (لاه، بدلاً من) إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ (لاه، بدلاً من) إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:٨٤][(٢)].

تنبيه: كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون -منهم ابن مالك- على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون[(٣)] مستدلاً به، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء:١][(٤)]، وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧][(٥)]، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثم بقراءة

---

(١) هي قراءة العشرة.

(٢) والقراءة المتواترة (إله) في الموضعين، ولم أعثر على القراءة الشاذة التي ذكرها السيوطي.

(٣) من غريب مواقف النحاة احتجاجهم بالقراءة الشاذة وطعنهم في عدد من القراءات الصحيحة المتواترة لمخالفتها أصلاً من أصولهم، انظر: الأنصاري، محمد مكي، نظرية النحو القرآني، ص ١٣-٣٣، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٤) قرأ حمزة ﴿والأرحام﴾ بالجر، وقرأه الباقون بالنصب، ر: القباقبي، محمد بن خليل، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، تحقيق: أحمد خالد شكري، ص٣٣٨، دار عمّار، عمان، ط١، ٢٠٠٣.

(٥) قرأ ابن عامر ببناء ﴿زين﴾ للمفعول وبرفع ﴿قتلُ﴾ ونصب ﴿أولادهم﴾ وخفض ﴿شركائهم﴾، وقرأ الباقون ببنائه للفاعل، وبنصب ﴿قتل﴾ وخفض ﴿أولادهم﴾ ورفع ﴿شركاؤهم﴾، ر: القباقبي، إيضاح الرموز، ٣٨٦.

حمزة: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج:١٥][١]»[٢].

٢- التحبير في علم التفسير[٣]

ألف السيوطي في هذا الكتاب سنة اثنتين وسبعين وثمان مئة، وله من العمر ثلاث وعشرون سنة، وهو أقدم تأليفاً من الإتقان، حيث أشار إليه في مقدمته[٤]، والكتابان وإن كان بين موضوعاتهما تقارب مع بعض الاختلاف إلا أنه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، فقد اشتمل التحبير مع وجازته على أمور لم تذكر في الإتقان[٥].

تعرض السيوطي في التحبير للحديث عن القراءات، فذكر في النوع العشرين (ص١١٩) مباحث تتعلق بالأحرف السبعة، حيث أورد عدة أحاديث في نزول القرآن على سبعة أحرف، ثم ذكر خمسة أقوال في معنى الأحرف السبعة، ورجح أحدها وهو: أنها سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، وهو القول

---

(١) القراءة بسكون اللام لحمزة وقالون وابن كثير وعاصم والكسائي وأبي جعفر وروح وخلف،وقرأ الباقون بكسرها، ر: البنا، أحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، ج٢، ص٢٧٢، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

(٢) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص ١٤ و١٥.

(٣) طبعته دار المنار للنشر والتوزيع بالقاهرة، بتحقيق: فتحي عبدالقادر فريد.

(٤) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ص ١٨ و٢٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٥) من مقدمة محقق التحبير، ص١٣.

الراجح عند عدد من أهل العلم[١]، وضعف القول بأنها سبع لهجات أو سبعة أوجه من الاختلاف، وهما من الأقوال المشهورة وقال بهما عدد من العلماء[٢].

ثم خصص ثلاثة أنواع (ص ١٢٩) للحديث عن المتواتر والآحاد والشاذ، ورد على من يقول بتواتر السبعة فقط، ثم أورد كلاماً لابن الجزري في شروط القراءة الصحيحة، وأقسام القراءة الشاذة، وعقب عليه باستخلاص أن أنواع القراءات ست هي: المتواتر، الآحاد، الشاذ، المنكر، الموضوع، المدرج، إلا أنه أعاد النظر فيه في الإتقان، وجعل المراتب الست كما يلي: المتواتر، المشهور، الآحاد، الشاذ، الموضوع، المدرج[٣]، فأضاف المشهور بعد المتواتر، وحذف المنكر لاندراجه فيما قبله أو فيما بعده، وتقسيم الإتقان المتأخر في الزمن أدق، وإن كان مرجع هذه المراتب كلها إلى قسمين فقط هما: المتواتر، والشاذ[٤].

---

(١) ممن قال به: الطبري والقرطبي وابن عبدالبر، ومن المعاصرين محمد أبو شهبة ومناع القطان، ر: أبا شهبة، محمد بن محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص ١٧٦، دار اللواء، الرياض، ط٣، ١٩٨٧، ومناع القطان، نزول القرآن على سبعة أحرف، ص ٧٢-٧٦ و٩٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٩١.

(٢) أ- الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن، ص١٠٨، ط١٤، ١٩٨٢.

ب- محيسن، محمد سالم، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص ٢٣٥-٢٦٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٠.

ج- عتر، حسن ضياء الدين، الأحرف السبعة، ومنزلة القراءات منها، ص ١٧٧.

(٣) السيوطي، الإتقان، ج١، ص٢٦٤، ونقله عنه: محيسن، محمد سالم، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص ٢٣٥-٢٦٢، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٠.

(٤) محيسن، محمد سالم، في رحاب القرآن الكريم، ج١، ص ٤٢٥.

ثم تحدث السيوطي عما هو من قبيل الأداء من القراءات وعن تواتره أو عدمه، ولم يرجح رأياً في ذلك[١]، وعن البسملة هل هي متواترة أو لا، وعن سورتي الحفد والخلع هل هما شاذتان أو منسوختان، وعن عدم كتابة ابن مسعود الفاتحة والمعوذتين في مصحفه، وكان حديثه عن هذه القضايا في غاية الاختصار، وتحدث عنها في الإتقان أيضاً بتوسع أكثر مما هنا[٢]، إلا أنه في كلا الكتابين لم يعط الموضوع حقه، ولم يستوف البحث فيه بما يشفي غليل القارئ ويجعله يطمئن إلى رأي، وكان الأولى استيفاء البحث حتى لا يقع القارئ في إشكال.

وتحدث في النوع الرابع والعشرين (ص ١٤٧) عن قراءات النبي ﷺ، نقلاً عن الحاكم والترمذي[٣] دون أن يعلق عليها، وكان الأولى التنبيه إلى أن نسبة هذه القراءات إلى النبي ﷺ لا يعني عدم نسبة غيرها إليه أيضاً، فمصدر جميع القراءات الصحيحة هو رسول الله ﷺ، كما أنه أورد ثلاثة أحاديث نسبت فيها قراءات إلى النبي ﷺ وهي من القراءات الشاذة، وهذه الأحاديث -إن صحت- لا يقرأ بها لأنها أحاديث آحاد، والقراءة المقبولة لا تثبت إلا بالتواتر، وقد يغتر بعض

(١) المشهور عند القراء تواتره، ر. ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ٥٧-٧٠.

(٢) الإتقان، ج١، ص ٢٦٦-٢٧٣.

(٣) يراجع: الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، كتاب التفسير، باب قراءات النبي ﷺ، ج٢، ص ٢٣٠-٢٥٧، مكتبة النصر، الرياض، والترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق عبدالرحمن عثمان، أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ، ج٤، ص٢٥٧-٢٦٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠، ولأبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦هـ) رسالة بعنوان: قراءات النبي ﷺ وهي مطبوعة بتحقيق حكمت بشير ياسين.

القارئين بنسبة هذه القراءات إلى رسول الله ﷺ فيقرأ بها، ويبدو أن السيوطي قد تنبه إلى ما يمكن أن يسببه هذا النوع من إشكال فحذفه من الإتقان.

ثم استعرض في النوع الخامس والعشرين والسادس والعشرين (ص ١٥١) أسماء عدد من حفاظ القرآن الكريم في الصدر الأول، وبدء التأليف في القراءات، ومعظمه منقول عن النشر بتصرف[١].

وتحدث في النوع السابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين (ص ١٥٦) عن مباحث تتعلق بإسناد القراءة، مثل كيفية تحملها، -ومال إلى القول باشتراط القراءة على الشيخ- ومراتب القراءة، وكيفية جمع القراءات، والإسناد العالي والنازل والمسلسل، وكثير من هذه المباحث منقول عن النشر بتصرف[٢].

ثم تعرض في النوع الثاني والثلاثين (ص ١٨١) للإمالة، فذكر باختصار أصول الإمالة عند حمزة والكسائي وأبي عمرو، وذكر عدداً قليلاً من كلمات أمالها بعض القراء، وكان هذا المبحث في غاية الاختصار مما أدى إلى وجود ما يلاحظ عليه، نحو قوله: «ولم يميلا -أي حمزة والكسائي- واوياً كـ﴿الصفا﴾ و﴿عصا﴾ و﴿شفا جرف﴾ و﴿دعا﴾ و﴿خلا﴾» فلم يذكر الاستثناء من هذه القاعدة وأنها أمالا من الواوي: ﴿والضحى﴾ و﴿الربا﴾ و﴿استعلى﴾ و﴿يدعى﴾ و﴿القوى﴾ وغيرها[٣]، ثم ذكر ألفاظاً وردت قراءتها بالإمالة عن بعض القراء نحو:

---

(١) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٨ و٩ و٣٣ و٣٤.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ١٩٣-١٩٨.

(٣) القباقبي، إيضاح الرموز، ص١٩٩.

﴿مشارب﴾، و﴿ءانية﴾، و﴿عابد﴾، وترك ذكر كلمات أخرى مماثلة مثل: ﴿المحراب﴾، و﴿عمران﴾، و﴿آتيك﴾، وغيرها[١]، والأولى في مثل هذا استيعاب الألفاظ المندرجة تحت قاعدة معينة، أو النص على أن ما أورده إنما هو للتمثيل فقط.

ثم تعرض في النوع الثالث والثلاثين (ص ١٨٣) للمد، فذكر أصول القراء فيه بإيجاز شديد، ولم يخل ما أورده فيه مما يتابع عليه -على وجازته- وذلك نحو قوله: «فإن كانت الهمزة أول كلمة، والمد آخر كلمة أخرى فاختلفوا في زيادة التمكين له نحو: ﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:٦٧] فابن كثير وقالون والبزي يقصرون حرف المد، والباقون يطولونه»، فعطف البزي على ابن كثير مع اندراجه معه إذ هو أحد راوييه، ولم يشر إلى أن قصر المنفصل عن قالون إنما هو في أحد وجهيه، ولم يذكر مع من يقرأ بالقصر السوسي، والدوري عن أبي عمرو في أحد وجهيه[٢].

ثم تحدث في النوع الرابع والثلاثين (ص ١٨٥) عن تخفيف الهمز، فبين أنواع تخفيف الهمز الأربعة وهي: النقل، والإبدال، والتسهيل، والحذف، وذكر أن أبا عمرو قرأ بإبدال الهمزة الساكنة إلا ما استثنى عنه، ولم يشر إلى أن الإبدال عن أبي عمرو إنما هو من رواية السوسي دون الدوري، كما لم يشر إلى موافقة ورش في إبدال الهمزة الساكنة إذا كان فاء للكلمة[٣].

---

(١) القباقبي، إيضاح الرموز، ص٢١٥ و٢١٦.

(٢) ابن القاصح، علي بن عثمان، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، مراجعة: علي محمد الضباع، ص ٥١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ١٩٥٤.

(٣) ابن القاصح، سراج القارئ، ص ٧٦ و٧٧.

ثم بين خلاف القراء في تسهيل إحدى الهمزتين المجتمعتين في كلمة، وفي إدخال ألف بينهما، وخلافهم في الهمزتين من كلمتين باختصار شديد، وبين ما أورده السيوطي هنا وما في التيسير تشابه كبير[١].

وتحدث في النوع الخامس والثلاثين (ص ١٨٩) عن الإدغام مبيناً أقسامه وأمثلة له، وفي كثير من الأمثلة التي أوردها على الإدغام خلاف أي فيها وجه آخر هو الإظهار، ولم يشر إليه[٢]، ثم ذكر أن التاء تدغم في الذال والثاء والشين والضاد في مواضع مخصوصة وفي السين مطلقاً، فذكر خمسة أحرف تدغم فيها التاء، وفاته ذكر الخمسة الباقية وهي: الجيم والزاي والصاد والطاء والظاء، فإن التاء تدغم في عشرة أحرف، كما أنه أطلق إدغام التاء في السين، مع أن القراء استثنوا ﴿يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة:٢٤٧] فلم تدغم[٣].

وبهذا النوع انتهى ما أورده السيوطي في التحبير من حديث عن القراءات.

٣- إتمام الدراية لقراء النقاية[٤]

النقاية مختصر للسيوطي لخص فيه أربعة عشر علماً من أمهات علوم الشريعة هي: أصول الدين والتفسير والحديث وأصول الفقه والفرائض والنحو

---

(١) يراجع: الداني، عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، ص ٣٢، تصحيح أوتو برتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠.

(٢) مثل ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾، و ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ فيهما الوجهان، يراجع، ابن الجزري، النشر، ج١، ص٢٩٠.

(٣) القباقبي، إيضاح الرموز، ص١٠١.

(٤) طبع عدة مرات، أولاها سنة ١٣٠٩هـ، ومنه نسخة مصورة في مركز المخطوطات والوثائق في الجامعة الأردنية عن مكتبة تشستربيتي في ايرلندا، تحت رقم ٣٥١٤، وهي التي رجعت إليها.

والصرف والخط والمعاني والبيان والبديع والتشريح والطب والتصوف، ثم شرحه في إتمام الدراية.

وكان حديث السيوطي في هذا الكتاب عن القراءات ضمن حديثه عن أنواع علم التفسير، ويمكن القول إنه في إتمام الدراية لخص ما سبق له ذكره في التحبير، حيث ذكر في إتمام الدراية كتابه التحبير[١].

وأول ما تحدث عنه هنا: أقسام القراءات، فذكر أنها ثلاثة أقسام هي: المتواتر والآحاد والشاذ، فالمتواتر قراءات الأئمة السبعة، والآحاد القراءات الثلاث وقراءات الصحابة التي صح إسنادها، والشاذ ما لم يشتهر من قراءات التابعين، وبعد أن قرر هذا التقسيم استدرك عليه أن القراءات الثلاث من المتواتر، ثم بين أنه لا تجوز القراءة بغير المتواتر، وظهر هنا ميله لترجيح تواتر ما كان من قبيل الأداء، بخلاف عدم ترجيحه في التحبير، كما يلاحظ ميله هنا إلى الاختصار حيث جعل أنواع القراءات ثلاثة بخلاف ما في التحبير والإتقان من جعلها ستة، ويلاحظ على كلام السيوطي هنا: التردد والتداخل وعدم الدقة، فإنه بعد أن أخرج القراءات الثلاث من التواتر عاد فجعلها منه، وهو الصواب كما تقدم في التمهيد، كما أن تعريف الشاذ ليس كما ذكر، بل يدخل فيه ما يروى عن النبي ﷺ والصحابة وغيرهم إذا اختل فيه أحد شروط القراءة الصحيحة، ولعله جعل القراءات هنا ثلاثاً بدلاً من ست بسبب ميله في هذا الكتاب إلى الإيجاز والاختصار.

---

(١) السيوطي، إتمام الدراية، الورقة ١٧/ أ.

ثم ذكر شروط القراءة الصحيحة باختصار، وانتقل بعدها إلى الحديث عن قراءات النبي ﷺ فذكر لها هنا خمسة عشر مثالاً، منها عشرة أمثلة مذكورة في التحبير، وخمسة انفرد بها إتمام الدراية، كما انفرد التحبير بثلاثة أمثلة لم تذكر هنا، وقد حرص السيوطي هنا على تمييز المتواتر في هذه الأمثلة ببيان أنها من القراءات السبع، وذلك في أحد عشر مثالاً، أما الأمثلة الأربعة الباقية فهي قراءات شاذة، ويؤخذ عليه فيما أورده من أمثلة هنا عدم ضبط القراءة التي يذكرها ضبطاً تاماً مما قد يشكل على القارئ، كما في الأمثلة التالية:

١ - «أنه ﷺ قرأ: ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة:٢٨٣] بغير ألف .. والقراءات في السبع»[١] وهذه القراءة بلا ألف وبضم الراء والهاء ﴿فَرُهُنٌ﴾[٢].

٢ - «أنه ﷺ قرأ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران:١٦١] بفتح الياء»[٣] وكان الأَولى ذكر ضم الغين، لأن القراءة الصحيحة الأخرى بضم الياء وفتح الغين[٤].

٣- «أنه ﷺ كان يقرأ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾ [المائدة:٤٥] بالرفع، وهي في السبع»[٥] ولم يقيد الرفع أنه في لفظ ﴿العين﴾[٦].

---

(١) السيوطي، إتمام الدراية، الورقة ١٨/ ب.

(٢) محيسن، محمد سالم، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ج١، ص ٣١٠، مطابع الرشيد، المدينة المنورة.

(٣) السيوطي، إتمام الدراية، الورقة ١٨/ ب.

(٤) محيسن، المغني، ج١، ص ٣٧٥.

(٥) السيوطي، إتمام الدراية، الورقة ١٨/ ب.

(٦) القاضي، عبدالفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص ٩٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨١.

ثم تكلم بإيجاز عن الرواة والحفاظ فذكر أسماء عدد من الصحابة ممن اشتهر بحفظ القرآن وإقرائه، ثم انتقل إلى الحديث عن نوع آخر من أنواع التفسير.

٤- الإتقان في علوم القرآن[١]

يعد كتاب الإتقان من أهم المراجع في علوم القرآن، حيث أحاط السيوطي فيه بجملة كبيرة من أنواع علوم القرآن، مع حسن الترتيب والتبويب وكثرة الجمع والنقل، وإن كان ينقصه أحياناً الدقة والترجيح والتصحيح والتضعيف.

وفي مقدمة الإتقان، ذكر السيوطي مراجعه التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه، ومن بينها كتب في القراءات هي: جمال القراء للسخاوي، والنشر وتقريبه كلاهما لابن الجزري، والكامل للهذلي، والإرشاد للواسطي، والشواذ لابن غلبون[٢]، وقرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين لابن القاصح، وقد نقل السيوطي عن هذه الكتب بتصرف كما سيأتي.

بدأ حديث السيوطي عن القراءات في الإتقان في النوع السادس عشر (١/ ١٦٣) حيث بحث في نزول القرآن على سبعة أحرف، فبين تواتر الحديث،

---

(١) طبع عدة طبعات إحداها بتحقيق محمد شريف سكر، وثانية بتصحيح نصر الهوريني، وثالثة بتحقيق مصطفى البغا، ورابعة بتحقيق محمود القيسية ومحمد أشرف الأتاسي، وخامسة بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وهي التي رجعت إليها، كما قام مجموعة من طلبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية بتحقيق الكتاب في رسائلهم للماجستير.

(٢) لم أعثر فيما اطلعت عليه على كتاب بهذا الاسم لأحد ابني غلبون، ولعله تصحيف عن الإرشاد وهو لأبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون.

ثم أورد في معناه أكثر من أربعين قولاً، ولم يرجح بينهما، مع أنه رجح أحد الأقوال في التحبير، ولعله أراد بذلك ترك القارئ يرجح من هذه الأقوال ما يراه أقرب وأولى.

وانتقل بعد ذلك إلى البحث في اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة، وظهر من كلامه الميل إلى القول باشتمال المصاحف على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، وهو القول الراجح عند كثير من أهل العلم[١]، خلافاً لمن ذهب إلى أن جميع الأحرف السبعة موجودة في المصاحف العثمانية، ولمن ذهب إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد[٢].

ثم ذكر في النوع العشرين (١/ ٢٤٤) أشهر حفاظ القرآن ورواته، وبداية التأليف فيه، ومعظمه منقول عن النشر بتصرف[٣].

ثم تحدث في النوع الحادي والعشرين (١/ ٢٥٤) عن أسانيد القراءة بكلام قريب مما أورده سابقاً في التحبير.

ثم عقد عدة أنواع (١/ ٢٥٨) للحديث عن أنواع القراءات، وبدأ بالمتواتر، ونقل كلاماً طويلاً عن ابن الجزري في بيان أركان وشروط القراءة الصحيحة[٤]،

---

(١) يراجع: ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٣١، والسيوطي ينقل عنه بتصرف.

(٢) يراجع: الزرقاني، محمد عبدالعظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٦١، دار إحياء الكتب العربية، ط٣.

(٣) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٦-٩ و٣٤.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٩-١٨.

وعلق عليه بقوله: «أتقن ابن الجزري هذا الفصل جداً، وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع» فبدأ بذكر المتواتر والمشهور وبين أنهما مقروء بهما، ثم الآحاد والشاذ والموضوع والمدرج وذكر عدم جواز القراءة بها.

ثم أعاد ما بحثه في التحبير من الخلاف في اشتراط التواتر للقراءة، والخلاف في تواتر البسملة، وما يروى عن ابن مسعود من عدم كتابة الفاتحة والمعوذتين في مصحفه، ولم يوف الموضوع حقه ولم يخرج منه برأي واضح، وليته أتم بحثه أو حذفه من كتابه.

ثم تصدى للرد على من يظن أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة، وأورد فيه أقوال عدد من الأئمة نقلها عن النشر بتصرف[1]، ثم بين أن اختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ومثَّل بعدة أمثلة، ثم نقل الاختلاف في العمل بالقراءة الشاذة دون أن يرجح، وبين أهمية توجيه القراءات وعدَّد بعض المؤلفات فيه.

ثم تحدث في النوع الثلاثين (١/ ٣٠٣) عن الإمالة والفتح وما بنيهما، وقد أحسن السيوطي في ترتيبه والتدرج فيه، حيث بدأ بأدلة جواز الإمالة في القراءة، ثم عرفها، ثم ذكر أسباب الإمالة ووجوهها، ومن أمال من القراء، وما يمال من الألفاظ إلا أنه لم يتحر الدقة التامة في عدد من عباراته، فمن ذلك مثلاً:

---

(١) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٣٦-٤٦.

١- أنه لم يفرق بين الإمالة والتقليل[١]، حين ذكر أن ورشاً وأبا عمرو وافقا على إمالة رؤوس آي السور الإحدى عشرة، وأن أبا عمرو وافق على إمالة (فعلى) كيف أتت، والواقع أن ورشاً يقرأ بالتقليل في رؤوس الآي، وله في عدد منها خلاف، كما يقلل ذوات الياء بخلاف، ويقرأ أبو عمرو بإمالة ما كان رائياً من رؤوس الآي، وتقليل ذوات الياء، أما ما كان على وزن (فعلى) فله فيه التقليل مطلقا إلا إذا كان رائياً فيميله[٢].

٢- نسب القراءة بإمالة الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة لأبي عمرو والكسائي، دون أن يذكر أن الإمالة هنا للكسائي بخلاف عنه[٣].

٣- فاته أن يذكر أسماء عدد من القراء يقرأون بالإمالة في الحروف المقطعة في فواتح السور، وأن يشير إلى الخلاف عمن ذكرهم[٤].

ثم تحدث في النوع الحادي والثلاثين (١/ ٣٢٣) عن الإدغام والإخفاء والإقلاب، وبدأ بالحديث عن الإدغام الكبير، وذكر أن عدداً من المصنفين في القراءات لم يذكروه، وذكر منهم ابن مجاهد مؤلف السبعة، وعندما رجعت إلى كتاب السبعة وجدته قد ذكر الإدغام الكبير فيه[٥]، فلعلها هفوة من السيوطي،

---

(١) الإمالة: أن يقرب القارئ الألف من الياء والفتحة من الكسرة، والتقليل: بين الفتح والإمالة، وتسمى: بين بين، وبين اللفظين، والتوسط، ر: البنا، الإتحاف، ج١، ص ٣٤٧.

(٢) القباقبي، إيضاح الرموز، ص ٢٠٦-٢٠٨.

(٣) ابن الجزري، النشر، ج٢، ص ٥٤.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج٢، ص ٧٠ و٧١.

(٥) ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ص ١١٣-١١٥، دار المعارف، مصر.

ثم بين حروف الإدغام الكبير وما تدغم فيه، بكلام نقله بتصرف عن تقريب النشر[١]، وتعرض لبيان أحكام النون الساكنة والتنوين، ونبه عند حديثه عن الإظهار إلى أن بعض القراء -وهو أبو جعفر- يخفي عند الخاء والغين، ولم ينبه عند حديثه عن الإدغام إلى أن بعض القراء يترك الغنة عند الياء والواو، وإلى الخلاف في إبقاء الغنة عند اللام والراء لعدد من القراء[٢].

وتحدث في النوع الثالث والثلاثين (١/ ٣٤٠) عن تخفيف الهمز بكلام قريب مما أورده في التحبير، وقد سبق ذكر الملحوظات عليه.

وتحدث في النوع الرابع والثلاثين (١/ ٣٤٣) عن كيفية تحمله، وبين أنه القراءة على الشيخ، وتعرض في هذا النوع للحديث عن مراتب القراءة، وأهمية التجويد، ومخارج الحروف وبدع القراء، وشروط جمع القراءات، وفوائد متفرقة أجاد فيها القول.

ثم تحدث في النوع الحادي والأربعين (٢/ ٣٣٠) عن ألفاظ قرئت بثلاثة أوجه، أورد فيه ستاً وعشرين كلمة قرئت بثلاثة أوجه، خلط فيها بين المتواتر والشاذ، دون تنبيه إلى القراءة الشاذة غالباً، كما أورد من بينها عدة ألفاظ قرئت بأكثر من ثلاثة أوجه هي: ﴿الْحُبُكِ﴾ [الذاريات:٧] ذكر فيها سبع قراءات ستٌّ

(١) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ص ٩-١١، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦١.

(٢) ابن الجزري، النشر، ج٢، ص ٢٣-٢٥.

منها شاذة، و ﴿حَرَامٌ﴾ [الأنبياء:٩٥] ذكر فيها سبع قراءات المتواترُ منها اثنتان، و﴿يَس﴾ [فاتحة سورة يس] أورد فيها أربع قراءات المتواتر منها واحدة، وبهذا ينتهي ما أورده السيوطي عن القراءات في الإتقان.

٥- معترك الأقران في إعجاز القرآن[١]

تعرض السيوطي في هذا الكتاب للقراءات بإيجاز، ومن ذلك ما أورده في الوجه العاشر من وجوه إعجاز القرآن (١/ ١٦١) وهو: اختلاف ألفاظه في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما، فتحدث عن ثبوت تواتر القراءات السبع، وأهمية معرفة توجيه القراءات، وعدم جواز المفاضلة بين القراءات إن كانت إحداها أقوى في اللغة، ونقل كلام أبي حيان الذي أورده ابن الجزري في كتابيه النشر ومنجد المقرئين[٢] حول أن القراءات السبع لم تحو كل القراءات الصحيحة، وكلام السبكي في تصحيح تواتر القراءات العشر[٣]، ونقولاً عن عدد آخر من العلماء في إثبات ذلك، وكلام مكي بن أبي طالب في الرد على من يظن أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة[٤]، ونقل فوائد اختلاف القراءات باختصار عن النشر[٥] دون أن يشير إلى ذلك، ثم تعرض للقراءات الشاذة وأورد الخلاف في حكم العمل بها بإيجاز.

---

(١) طبعته دار الفكر العربي، بتحقيق علي محمد البجاوي.

(٢) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ٢٥، والنشر، ج١، ص ٤١.

(٣) ابن الجزري، منجد المقرئين، ص ٥١، والنشر، ج١، ص ٤٦.

(٤) مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص ٣٦-٤٠، وقد سبق في التمهيد أن مكياً يرجح أن القراءات السبع هي بعض الأحرف السبعة وليست الأحرف السبعة.

(٥) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٥٢-٥٤.

ثم أورد عدداً من الألفاظ القرآنية قرئت بثلاثة أوجه (٣/ ٥٧١) وقد قارنت بين ما أورده السيوطي هنا وبين ما أورده في الإتقان فوجدته مكرراً عنه، مما يغني عن إعادة الحديث فيه.

٦- الدر المنثور في التفسير بالمأثور[١]

يعد هذا الكتاب من أوسع الكتب التي جمعت الأحاديث والآثار الواردة في التفسير، ففيه كم كبير جداً من الأحاديث والروايات عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في التفسير، إلا أن السيوطي في كتابه هذا كان يكتفي في الغالب بسرد الآثار دون التعقيب عليها أو نقدها، ولم يكن يميز بين الصحيح والضعيف منها غالباً، كما أكثر فيه من الاستطراد والروايات الإسرائيلية، وأثبت في آخره سورتي الحفد والخلع مما يوهم أنهما من القرآن وليستا كذلك، فالكتاب بحاجة إلى تحقيق دقيق وتنقية وتوثيق[٢]، ويبقى للسيوطي فضله الكبير في جمع الآثار المتصلة بالتفسير في كتابه هذا.

ومن بين الآثار المجموعة في الكتاب ما يتعلق بالقراءات، فقد أورد السيوطي في هذا التفسير كثيراً من الآثار في الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن الكريم إلا أنه يلاحظ عليه فيما أورده من قراءات أمور هي:

---

(١) طبع عدّة طبعات منها طبعة دار الفكر، ط١، ١٩٨٣، وهي التي رجعت إليها.

(٢) المشني، مصطفى إبراهيم، الأصول العامة لمنهج السيوطي في تفسيره الدر المنثور، ص ٥٨ و٥٩، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد١٠، العدد٣، ١٩٩٥.

١- عدم استيعابه الألفاظ المختلف في قراءتها بين القراء، ومن الأمثلة عليه عدم تعرضه للقراءات في عدد من الألفاظ نحو: ﴿حَصَادِهِ﴾ [الأنعام:١٤١]، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام:١٥٣]، و ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ [البقرة:٢٦٠] وغيرها.

٢- اقتصاره على أحد أوجه القراءة المتعددة في بعض الألفاظ القرآنية، ومن الأمثلة عليه ما رواه أن عاصماً قرأ ﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام:٩٨] بنصب القاف[١]، وأنه قرأ: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام:١٣٦ و١٣٨] بنصب الزاي[٢]، وأنه قرأ: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً﴾ [الأنعام:١٣٩][٣] بالتاء منصوبة منونة، فهو في هذه الأمثلة ونحوها لم يذكر قراءة الباقين.

٣- عدم تنبيهه على القراءات الشاذة، ومنه ما رواه عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس أنهم كانوا يقرأون: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ (متتابعات)﴾ [المائدة:٨٩] ، وما رواه عن ابن مسعود أنه قرأ: ﴿فَنَادَتْهُ[٤] (جبريل، بدلاً من) ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ﴾ [آل عمران:٣٩][٥]، وما رواه عن عثمان أنه قرأ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾

(١) انظر الدر المنثور، ج٣، ص ٢٢٢.

(٢) انظر الدر المنثور، ج٣، ص ٣٦٤.

(٣) انظر الدر المنثور، ج٣، ص ٣٦٦.

(٤) قرأ حمزة والكسائي وخلف بألف ممالة بعد الدال على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث (القباقبي، إيضاح الرموز ٣٢٠).

(٥) انظر الدر المنثور، ج٢، ص ١٨٧، والقراءة الصحيحة بلفظ: الملائكة بدلاً من: جبريل.

(ويستعينون الله على ما أصابهم) ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٤﴾ [آل عمران:١٠٤][١]، وما رواه عن ابن عباس أنه قرأ: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ (إلى أجل مسمى)﴾ [النساء:٢٤][٢]، وأنه كان يقول: والله لأنزلها الله كذلك، فلم ينبه على هذه الروايات ونحوها أنها قراءات شاذة لا تجوز القراءة بها ولا اعتقاد أنها من القرآن.

٤- عدم اعتنائه بالضبط التام للقراءة، ومنه ما أورده من قراءات في ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة:٦٠][٣]، دون ضبط بعضها، وما أورده عن عاصم أنه قرأ: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء:٩٤] بالياء[٤]، وهذا الضبط للقراءة غير كاف لأن الاختلاف بين القراءتين في هذا اللفظ ليس في حرف واحد بل في ثلاثة حروف، فكان ينبغي توضيح القراءة أكثر.

٧- تفسير الجلالين[٥]

كان الشيخ جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت٨٦٤هـ) وهو من شيوخ السيوطي قد كتب تفسيراً مختصراً اقتصر فيه على أرجح الأقوال، وإعراب ما

(١) انظر الدر المنثور، ج٢، ص٢٨٨، والقراءة الصحيحة بدون: ويستعينون الله على ما أصابهم.

(٢) انظر الدر المنثور، ج٢، ص٤٨٤، والقراءة الصحيحة بدون: إلى أجل مسمى.

(٣) انظر الدر المنثور، ج٣، ص١١٠.

(٤) انظر الدر المنثور، ج٢، ص٦٣٧.

(٥) طبع مراراً، وقد رجعت إلى الطبعة الثانية لدار ابن كثير بدمشق، بتقديم ومراجعة عبدالقادر الأرنؤوط، وبعد نشر هذا البحث بمدة طلبت مني دار ابن كثير مراجعة التفسير وتدوين ملحوظات عليه وكتابة تقديم له، وذلك في طبعتها التاسعة، ١٩٩٨.

يحتاج إليه، والتنبيه على القراءات المختلفة المشهورة، وترك التطويل، وقد فسر المحلي نصف القرآن من سورة الكهف إلى سورة الناس وسورة الفاتحة، وأتم السيوطي عمل شيخه، وأكمل التفسير من سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء[١]، حيث كتب السيوطي في آخر سورة الإسراء خاتمة لتفسيره قال فيها: «هذا آخر ما كملت به تفسير القرآن الكريم الذي ألفه الشيخ الإمام العالم المحقق جلال الدين المحلي الشافعي ﷺ»[٢] وسار في إكمال التفسير على طريقة شيخه وعبارته، حتى إن القارئ لا يكاد يفرق بين ما كتبه كل منهما، وقد اشتهر هذا التفسير بنسبته إليهما، وسمي بلقبيهما: الجلالين.

وقد جرى الإمامان الجلالان في هذا التفسير على ذكر ألفاظ القرآن الكريم بما يوافق قراءة الإمام أبي عمرو البصري، ولعل السبب في ذلك أنها كانت القراءة المنتشرة في مصر في ذلك الوقت، إلا أنه تمت مخالفة هذه القاعدة في مواضع يسيرة، ذكرت فيها ألفاظ القرآن الكريم بغير قراءة أبي عمرو، منها مثلاً قول السيوطي[٣]: «﴿وَلَوْ تَرَى﴾ [البقرة:١٦٥]، تبصر يا محمد ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ باتخاذ

(١) الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، ج١، ص ٣٣٤ و٣٣٦، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٦، الأرناؤوط، عبدالقادر، مقدمة تفسير الجلالين، وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون، ج١، ص٤٤٥ أن المحلي كتب النصف الأول من التفسير من أوله إلى آخر سورة الإسراء وأن السيوطي أتمه، وما هو مثبت في التفسير من كلام السيوطي يرد عليه.

(٢) ص ٢٩٤ من تفسير الجلالين.

(٣) اقتصرت في الأمثلة التي سأذكرها هنا على القسم الذي كتبه السيوطي، لأنه موضوع الدراسة والبحث.

الأنـداد، وفي قـراءة ﴿يَرَى﴾ والفاعـل ضـمير الـسامع»[١]، والقـراءة بالتـاء في ﴿ترى﴾ لنافع وابن عامر ويعقوب، وقرأ الباقون بالياء[٢]، وفي موضع آخر قال: «﴿وَلَا يَحْزُنكَ﴾ [آل عمران:١٧٦] بضم الياء وكسر الزاي، وبفتحها وضم الزاي من حزنه لغة في أحزنه»[٣]، والقراءة بضم الياء وكسر الـزاي التـي قـدمها في الـذكر لنافع، وقرأ الباقون بفتح الياء وضم الزاي[٤].

وقد تعرض السيوطي في القسم الذي كتبـه مـن هـذا التفـسير تبعـاً لـشيخه للقراءات بإيجاز، دون نسبة القراءة إلى قارئها اختصاراً إلا أنـه يلاحـظ عـلى مـا أورده من قراءات عدة أمور هي:

١- ذكر قراءات شاذة دون التنبيـه إلى شـذوذها ممـا قـد يـوهم صـحة هـذه القراءة، فمن ذلك:

أ- قوله في تفسير ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ [يوسف:١١٠] «بنونين مـشدداً ومخففـاً وبنون مشدداً ماض»[٥] فذكر ثلاث قراءات إلا أن القراءة بنـونين مـع تشديد الجيم شاذة[٦].

---

(١) ص ٢٥ من تفسير الجلالين.

(٢) البنا، الإتحاف، ج١، ص ٤٢٥.

(٣) ص ٧٣ من تفسير الجلالين.

(٤) البنا، الإتحاف، ج١، ص ٤٩٥.

(٥) ص ٢٤٨ من تفسير الجلالين.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، ج٥، ص ٣٥٥.

ب- قولـه في تفـسير ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٢٠﴾﴾ [آل عمـران:١٢٠] «بالياء والتاء» [١]، والقراءة بالتاء شاذة[٢].

ج- قوله في تفسير ﴿ٱدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف:٤٩]: «وقرئ (أُدخِلوا) بالبنـاء للمفعول و(دخلوا)»[٣]، وهاتان القراءتان شاذتان[٤].

٢- عدم ضبط القراءة أحياناً بما يكفي لإيضاحها وتبيينها، فمن ذلك قوله في تفـسير: ﴿وَإِن تَلْوُۥٓا أَوْ تُعْرِضُوا﴾ [النـساء:١٣٥] «وفي قـراءة بحـذف الـواو الأولى تخفيفا»[٥] فلم يشر إلى ضم اللام في هذه القراءة، وقوله في تفسير: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران:٣٦] «وفي قراءة بضم التـاء»[٦] فلـم ينبـه إلى سـكون العـين في هذه القراءة.

٣- الاكتفاء في تفسير الآية بقراءة أبي عمرو ومـن وافقـه وعـدم ذكـر قـراءة الباقين، ومن ذلك:

---

(١) ص ٦٥ من تفسير الجلالين.

(٢) القباقبي، إيضاح الرموز، ص٣٢٦.

(٣) ص ١٥٦ من تفسير الجلالين.

(٤) ابن جني، عـثمان، المحتـسب في تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيـضاح عنهـا، تحقيـق: عبدالحليم النجار ورفيقيه، ج١، ص ٢٤٩، المجلس الأعلى للـشؤون الإسـلامية، القـاهرة، ١٣٨٦هـ. ولمزيد من الأمثلة تنظر الصفحات التاليـة في التفـسير: ١٢ و١٦ و٣٧ و ٤٣ و٩٦ و١٠٣ و١٥٢ و١٧٨ و١٩٥ و٢٠٨ و٢١٣ و٢٤٣ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٩٢.

(٥) ص ١٠٠.

(٦) ص٥٤ من التفسير.

أ- أنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام:٩٦] لم يذكر القراءة الأخرى ﴿وَجَعَلَ﴾ وهي قراءة الكوفيين[١].

ب- أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر:٨]: «فيه حذف إحدى التاءين»[٢] وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر والحجازيين، وفي اللفظ قراءتان لم يذكرهما[٣].

ج- أنه في تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ﴾ [النحل:٤٨] قال: «تتميل»[٤] ولم يذكر القراءة الأخرى بالياء[٥].

٤- السهو في ضبط القراءة، وذلك في لفظ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ في أكثر من موضع، حيث قال في أول مواضعه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ۝١٥٢﴾ [الأنعام:١٥٢] «بالتشديد: تتعظون، والسكون»[٦] والصواب أن القراءة الثانية بتخفيف الذال لا بالسكون[٧]، وتكرر هذا السهو في الموضع الثاني وهو: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾ [الأعراف:٣] فقال: «بالتاء والياء: تتعظون، وفيه إدغام التاء في

(١) القباقبي، إيضاح الرموز، ص ٣٨٠.

(٢) ص ٢٦٢ من التفسير.

(٣) الداني، التيسير، ص ١٣٥.

(٤) ص ٢٧٢، من التفسير.

(٥) القباقبي، إيضاح الرموز، ص٤٨٥. ولمزيد من الأمثلة تنظر الصفحات: ١٦٤ و١٦٥ و١٩١ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١٥ و٢١٧، من تفسير الجلالين.

(٦) ص ١٤٩.

(٧) الداني، التيسير، ص ١٠٨.

الأصل في الذال، وفي قراءة بسكونها»[١] والصواب بتخفيفها، كما توهم عبارته هنا: «بالتاء والياء» أن القراءتين هما: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، و﴿يَذَّكَّرُونَ﴾، بينما القراءة الثانية منهما بزيادة الياء قبل التاء وتخفيف الذال: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾، وهي قراءة ابن عامر[٢]، وفي بقية المواضع لم يذكر سوى القراءة بالتشديد، أو سكت عن بيان أوجه القراءة فيها[٣].

٨- الأشباه والنظائر في النحو[٤]

أحد مؤلفات السيوطي المميزة، حيث سار فيها على ترتيب مميز، وذلك بجمع القواعد النحوية وتخريج الفروع عليها، مرتبة على حروف المعجم، مع جملة من الضوابط والاستثناءات والنوادر والألغاز والغرائب[٥].

وقد أورد السيوطي في هذا الكتاب القراءات المتواترة شواهد نحوية[٦]، ومما يلاحظ عليه في هذا الكتاب: نسبة قراءة شاذة إلى بعض القراء السبعة،

---

(١) ص ١٥١ من التفسير.

(٢) البنا، الإتحاف، ج٢، ص٤٤.

(٣) تنظر الصفحات: ١٥٧ و٢٠٨ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٦٩ و٢٧٧.

(٤) طبع أكثر من مرة، إحداها بتحقيق عبدالعال سالم مكرم، طبعتها مؤسسة الرسالة ببيروت، ط١، ١٩٨٥، وهي التي رجعت إليها.

(٥) انظر مقدمة المحقق، ج١، ص ١٥-١٨، والمؤلف، ج١، ص١٠ و١١.

(٦) بلغ عدد شواهد القراءات في الكتاب ستة وخمسين شاهداً.

والسكوت عن تضعيف النحاة لبعض القراءات، ونسبة القراءة إلى بعض من قرأ بها من العشرة، وفي ما يلي ذكر الأمثلة عليها:

١- عدم الدفاع عن القراءة المتواترة، قال السيوطي: «وفي الكشاف: قرأ أبو جعفر ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ [نحو البقرة:٣٤]، بضم التاء للإتباع، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة كقوله: ﴿(ٱلْحَمْدِ) لِلَّهِ﴾»[(١)] فلم يرد السيوطي هنا على الزمخشري ببيان صحة هذه القراءة وتواترها، وأن القراءة حجة على اللغة وليس العكس، وكان السيوطي في موضع آخر قد دافع عن قراءة حمزة بالخفض في: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء:١][(٢)].

٢- نسبة القراءة إلى بعض من قرأ بها من القراء العشرة، ومن الأمثلة عليه:

أ- قوله: «وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝﴾ [النجم:٥٠] على هذه اللغة، وهي قولك مبتدئاً: لولى»[(٣)].

فنسب القراءة هنا لأبي عمرو وحده، وقد وافقه أبو جعفر ويعقوب وورش ولقالون وجهان: الأول كورش، والثاني بهمز الواو[(٤)].

---

(١) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج١، ص٦٢، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط١، ١٣٥٤هـ، والقراءة بكسر الدال في (الحمد لله) شاذة، وينظر الأشباه والنظائر، ج١، ص٢٧.

(٢) السيوطي الأشباه والنظائر، ج٢، ص ٩٢ و٣٢٦.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص ٥٨.

(٤) ابن الجزري، النشر، ج١، ص ٤١٠ و ٤١١.

ب- قوله: « ... كقراءة شعبة: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝﴾»[١] [النور:٣٦] وهي قراءة ابن عامر كذلك[٢].

ج- قوله: «وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾ [الزخرف:٣٨] في قراءة الحرميين وابن عامر»[٣]، وهذه القراءة بألف بعد الهمزة على التثنية هي رواية شعبة عن عاصم كذلك[٤].

٣- نسبة قراءة شاذة إلى بعض القراء العشرة دون التنبيه على شذوذها، فمن ذلك:

أ- قوله: «فأما قراءة أبي عمرو في تلك الهمزة ﴿يَصَّلِحُ ٱئْتِنَا﴾ [الأعراف:٧٧] بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها»[٥]، وهذا الوجه الذي نسبه السيوطي إلى أبي عمرو لم أجده، ولم ينقل عن أحد من القراء العشرة، إنما المروي إبدال الهمزة الساكنة واواً إن وصلت بما قبلها لورش والسوسي عن أبي عمرو وأبي جعفر ولحمزة وقفاً، وتبدل الهمزة الساكنة ياء لجميع القراء عند الابتداء بها[٦].

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٣، ص١٠٦.

(٢) القلانسي، محمد بن الحسين، إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، ص ٤٦٢، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٤، وقراءتها بفتح الباء على البناء للمجهول.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٧، ص ١٤٩.

(٤) البالوي، عبد الفتاح، زبدة العرفان في وجوه القرآن، ص ١٢٣، ط١٣١٢هـ.

(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص ٣٤١.

(٦) محيسن، محمد سالم، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، ج١، ص٢٤٤، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

ب-قوله: «ونحو ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي (بما أُنزلَّيك) [نحو: البقرة:٤] وقياسه..»[١]، وهذه القراءة الشاذة بحذف الهمزة وإدغام اللامين شاذة غير مقروء بها عن الكسائي إنما يرويها عن المفسرين والنحاة[٢]، وظاهر عبارة السيوطي يوهم أنها القراءة المروية عن الكسائي.

٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع[٣]

المتن والشرح للسيوطي، ويعد هذا الكتاب سجلاً حافلاً بمسائل النحو وقضاياه وشواهده، اعتمد فيه السيوطي على أكثر من مئة مرجع، كما اعتمد على هذا الكتاب كثير ممن ألف في النحو بعده[٤].

وقد أورد السيوطي القراءات في همع الهوامع شواهد نحوية، وعلى بعض ما أورده ملحوظات بيانها فيما يلي:

١- نسبة القراءة إلى بعض من قرأ بها، فمن ذلك:

أ- قوله: «اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ وقرأ عاصم ﴿نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٨٨﴾ [الأنبياء:٨٨]»[٥]، وهي رواية شعبة عن عاصم، ووافقه ابن عامر[٦].

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص ٧١.

(٢) النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ج١، ص ١٣٢، مطبعة العاني، بغداد.

(٣) طبع أكثر من مرة، منها طبعة دار البحوث العلمية بالكويت، ١٩٧٥، بتحقيق عبدالعال سالم مكرم، وهي التي رجعت إليها.

(٤) بتصرف من مقدمة المحقق، ج١، ص ١١ و١٥.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٢٦٥ و٢٦٦.

(٦) محيسن، المهذب، ج٢، ص٤٠.

ب- قوله: «ويقال فيها ﴿كائن﴾ [نحو: آل عمران:١٤٦]، بالمد بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون، وبذلك قرأ ابن كثير»[١]، وهي قراءة أبي جعفر كذلك إلا أنه يسهل الهمزة، وابن كثير يحققها[٢].

٢- السهو في نسبة القراءة، وذلك في قوله: «ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ۝٨٩﴾ [يونس:٨٩]»[٣] فهي قراءة هشام في أحد وجهيه، والوجه الآخر له بتشديد النون، وبه قرأ الباقون[٤].

٣- نسبة قراءة شاذة إلى أحد القراء العشرة دون التنبيه على شذوذها، فمن ذلك:

أ- قوله: «إلا ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ۝٣﴾ [العصر:٣] بكسر الباء»[٥]، وهذه الرواية عن أبي عمرو شاذة غير مقروء بها عنه[٦]، ولم ينبه عليه السيوطي.

ب- قوله: «قال أبو حيان: ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء إلا ما رواه عصمة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: ﴿مُّسۡتَطَرٞ﴾ في سورة

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص ٣٨٩.

(٢) القاضي، البدور الزاهرة، ص ٧٠ و٧١.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ج٤، ص ٤٠٣.

(٤) محيسن، المهذب، ج١، ص٣٠٧.

(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج٦، ص ٢١٠.

(٦) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره ج براجستراسر، ص ١٧٩، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤.

القمر [٥٣] بتشديد الراء»[١]، وهذه الرواية عن عاصم شاذة لم تصح عنه، وقد ذكر أبو حيان ذلك[٢]، ولم ينبه السيوطي عليه.

وبانتهاء الحديث عما أورده السيوطي من قراءات أو حديث عنها في عدد من مؤلفاته نصل بحمد الله تعالى إلى نهاية هذا البحث، وأعرض فيما يلي أهم نتائجه.

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٦، ص٢٠٩.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ١٨٤.

من نتائج البحث

١- كان السيوطي دقيقاً في عبارته، ومنصفاً لنفسه حين جعل علم القراءات في المرتبة الرابعة ضمن ست مراتب للعلوم التي أتقنها، أو بحث فيها، فلم يَدَّعِ ما ليس عنده، إذ لم يبدع في علم القراءات كما برع في غيره.

٢- إن موقف السيوطي من قضية الاحتجاج بالقراءة وجعلها أساساً لقواعد النحو واللغة هو الموقف الذي ينبغي أن يقول به الجميع، وأن يجعلوا القرآن أساساً لقواعد النحو لا العكس.

٣- يؤخذ على السيوطي في حديثه عن القراءات مؤاخذات في مواضع محدودة من كتبه تم تتبعها في البحث وتفصيل الحديث عنها، ويمكن إجمالها هنا في النقاط التالية:

أ- الاكتفاء بذكر إحدى القراءات الواردة في اللفظ دون باقيها.

ب- عدم ذكر الوجه الآخر للقارئ فيما له فيه وجهان.

ج- التجوز في العبارة، كإطلاق الإمالة على التقليل.

د- عدم التمييز بين القراءات المتواترة والشاذة، فيذكرهما في سياق واحد مما يوهم تساويهما في الدرجة.

هـ- عدم الدفاع عن القراءة المتواترة بعد نقل تضعيفها عمن يرى ذلك.

و- القصور في ضبط القراءة.

ز- السهو في ضبط القراءة، أو في نسبتها إلى قارئيها.

ح- نسبة القراءة إلى بعض من قرأ بها من القراء العشرة.

ط- النقل الحرفي عن السابقين دون عزو إليهم في مواضع، وقد يكون في هذا النقل تصرف يخل بالمعنى.

ي- تكرار المعلومة الواحدة في أكثر من كتاب، كما يلاحظ واضحاً حين يقارن بين حديثه عن القراءات في الإتقان والتحبير وإتمام الدراية، ومنه تكراره الألفاظ القرآنية التي تقرأ بثلاثة أوجه في معترك الأقران والإتقان.

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

الرد الأسنى
على من أجاز قراءة القرآن بالمعنى[١]

ملخص

في هذا البحث تبيين أن ما استدل به عدد من أعداء الإسلام وأدعيائه من جواز قراءة القرآن بالمعنى إنما يقوم على روايات واهية، أو فهم غير صحيح لها، حيث صرفوها إلى المعاني التي ترضي أحقادهم وتتلاءم مع مقاصدهم، كما يقوم على تهم توجه إلى القرآن الكريم دون علم دقيق أو فهم سديد.

وخلص البحث إلى الرد على مسلك هؤلاء في زعمهم جواز قراءة القرآن بالمعنى، وفق منهج سليم معتمد على أصول البحث العلمي الصحيحة، وبصورة جلية تكشف ما وقع به هؤلاء من جهل، وتنبه إلى الآثار الخطيرة لهذا المنهج المنحرف الضال.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي علم أمته القرآن، وبين لهم كيفية تلاوته وفق ما أُنزل من أحرف وعدم جواز تعدي المنزل إلى الرأي والاجتهاد، وبعد:

---

(١) منشور في مجلة دراسات، المجلد ٣١، العدد ١، ٢٠٠٤م.

فإن الله تعالى قد يسر لهذا الكتاب العظيم من وسائل العناية والرعاية والتحوط البالغ لسلامة النص من التحريف والتبديل ما لم يحصل لغيره من الكتب، لقد حفظه الله بكتابته في السطور، ونقشه في ألواح الصدور «وبهذه العناية المزدوجة التي بعثها الله في نفوس الأمة المحمدية اقتداء بنبيها ﷺ بقي القرآن محفوظاً في حرز حريز، إنجازاً لوعد الله الذي تكفل بحفظه حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر:٩] »[1].

وكان هذا الحفظ الإلهي لكتابه أحد خصائصه التي تميزه عن غيره من الكتب السماوية وغيرها، فغاظ ذلك أعداء الله، وأثاروا حوله شبهات ونسجوا أقاويل بعيدة عن المنهجية والموضوعية، من ذلك زعمهم: جواز قراءة القرآن بالمعنى، حين رأوا اختلاف أوجه القراءة المتعددة، وأن من ألفاظ القرآن الكريم ما يقرأ بأكثر من وجه، فظنوا أن هذه الأوجه مبنية على الاجتهاد والاختراع، وبنوا على ظنهم هذا جواز القراءة بالمعنى.

وتعظم المصيبة عندما يتكفل بنشر مثل هذه الأفكار الغريبة بين المسلمين من يزعم أنه منهم، ولما كان مثل هذا التقول من الخطورة بمكان آثرنا الكتابة بهذا الموضوع المهم، لتبيين حقيقة حفظ هذا الكتاب، وأن التاريخ لم يعرف قط كتاباً وصل كما وصل الكتاب العزيز بتواتر قراءاته ووجوهه، لأن منزله أراد له الخلود، ولتبيين أن اختلاف القراءات وتنوعها في كتاب الله تعالى خصيصة امتاز

(١) دراز، النبأ العظيم نظرات جديدة في القرآن، دار القلم، ط٢، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، ص١٣.

بها القرآن الكريم، أفصح ما في كلام العرب وأبينه، والخروج عن هذا المعتقد الذي أجمع عليه العلماء المحققون المتثبتون إن دل على شيء فإنما يدل على عجز عن فهم أسرار التركيب القرآني لقلة العلم وقصور النظر.

وقد اعتمدنا لتقرير ما أردنا بيانه على المنهجية السديدة الجارية على الأصول السليمة التي سلكها علماؤنا الأفاضل، لنتوصل بتلك الركائز إلى ما هو حق وصواب، ونرد ما نعتقد أنه خطأ وباطل.

وندعو الله تعالى أن يؤدي هذا البحث جزءاً من الحق الذي أوجبه الله تعالى على طلاب العلم في إظهار الصواب والدفاع عن كتاب الله تعالى.

وتطلعا لإبراز البحث في صورة تحقق المقصود، وتفي بالمراد، تمَّ تقسيم البحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: سبب اختلاف القراءات والحكمة منها.

وفيه مطلبان

المطلب الأول: سبب اختلاف القراءات.

المطلب الثاني: الحكمة من وجود القراءات.

المبحث الثاني: أدلة القائلين بجواز القراءة بالمعنى والرد عليهم. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دعوى وجود الترادف في كتاب الله تعالى.

المطلب الثاني: الاكتفاء برسم المصحف في القراءة.

المطلب الثالث: اختلاف مصاحف الصحابة وما زيد فيها على وجه التفسير.

وفي الخاتمة أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

سبب اختلاف القراءات والحكمة منها

المطلب الأول: سبب اختلاف القراءات

إن تدبر القرآن الكريم والتمعن فيما يهدي إليه بأسلوبه الذي امتاز به، هو طريق الهداية القويم، وصراط الحق المستقيم، فإنه يهدي صاحبه إلى كونه من عند الله تعالى، فهو على اختلاف ما يتصرف فيه من الوجوه الكثيرة، والطرق المختلفة، والقراءات[1] المتعددة، على حد واحد في حسن النظم، وبديع التأليف والرصف، لا تفاوت فيه ولا تعارض.

وإن المتأمل في القراءات القرآنية التي تعد ميزة خص الله تعالى بها هذا الكتاب الكريم، يرى الاختلاف الحاصل فيها: اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء:٨٢]، «ولو كان من كلام البشر لدخله ما في كلام البشر من القصور وظهر فيه التناقض والتنافي الموجود في كلام البشر»[2].

---

(١) من أحسن وأوضح التعريفات لعلم القراءات: «علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لقائله» (القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص٧، ط١)، ويؤخذ من هذا التعريف: شمول علم القراءات لجميع ألفاظ القرآن الكريم المتفق عليها بين القراء والمختلف فيها، ودخول علم التجويد فيه وكونه جزءاً منه، وتضمن علم القراءات عزو كل وجه من القراءة لناقله حتى تتميز أوجه القراءة وتعرف، وأنه علم مبني على الرواية والنقل لا على الاجتهاد والاختراع.

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٤/ ١٤٧، ط١.

ومن مظاهر رحمة الله تعالى ونعمته على أمة الإسلام، إنزاله القرآن الكريم على سبعة أحرف؛ إذ لو نزل على حرف واحد لشق ذلك عليهم، فقد كانوا متعددي اللغات واللهجات، وما يسهل به النطق على بعضهم لا يسهل على بعض آخر، ولذا حرص الرسول ﷺ على الاستزادة من الحروف حتى بلغت سبعة أحرف[١]، ففي الحديث عن أبي بن كعب ﷺ أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار[٢] قال: «**فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا**»[٣].

---

(١) انظر: أبا شهبة، المدخل لدراسة القرآن لكريم، ص ١٧١.

(٢) الأضاة: الغدير، وأضاة بني غفار موضع بالمدينة المنورة، نسب إلى بني غفار لأنهم نزلوا عنده بعد هجرتهم إلى المدينة، وتوجد أضاة أخرى باسم بني غفار على حدود الحرم المكي على طريق المدينة، إلا أن الأضاة المذكورة في الحديث هي التي في المدينة لأن المؤرخين الذين تكلموا عنها ذكروا معها حديث الأحرف السبعة، ولأن راوي الحديث أبي بن كعب وهو أنصاري (انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٥٣، والسمهودي، خلاصة الوفاء بأخبار دار المصطفى، ٥١٤، وإبراهيم الدوسري، الإمام المتولي وجهوده في القراءات، ص١٨، ط١).

(٣) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب فضائل القرآن، برقم ١٩٠٣ (٦/ ٣٤٤)، صحيح مسلم بشرح النووي، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ورواه أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، برقم ١٤٧٨، ٢/ ٧٦،

=

وبناء على هذا يتضح لنا السبب الذي من أجله وقع الاختلاف بين الصحابة في قراءة القرآن الكريم، فالتوسعة والإباحة في القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة إنما كانت في حدود ما نزل به جبريل عليه السلام، وما سمعوه من النبي ﷺ، فليس لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ دخل في اختلافها وتعددها، وذلك بدليل أن كلاً من المختلفين كان يقول: هكذا أقرأنيها رسول الله، وأن النبي ﷺ كان يعقب على قراءة كل من المختلفين بقوله: كذلك أنزلت[1]، كما في حديث عمر بن الخطاب قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ، فكدت أساوره[2] في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه[3]، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت فإن رسول الله ﷺ أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: «**أرسله، اقرأ يا هشام**»، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال النبي ﷺ: «**كذلك أنزلت، ثم قال ﷺ اقرأ يا**

=والنسائي في السنن، كتاب الافتتاح، برقم ٩٣٠، ورواه أحمد في المسند، برقم ٢١٠٧١، (١٥/ ٤٣٦)، ٥/ ١٣٢، ط١، ورواه ابن جرير في تفسيره جامع البيان، ١/ ٣٩.

(١) انظر: أبا شهبة، المدخل، ص ١٧٢.

(٢) أي آخذ برأسه (من شرح ابن حجر العسقلاني لألفاظ الحديث في: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٩/ ٢٥).

(٣) أي جمعت عليه ثيابه عند لبته لئلا يتفلت مني (انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٩/ ٢٥).

عمر»، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: «**كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه**»[١].

فلم تكن التوسعةُ الإباحةَ في تعدد الأوجه باتباع الهوى والتشهي، فذلك ما لا يليق أن يفهمه مسلم؛ إذ الروايات الصحيحة ترده وتبطله، ولو كان لكل أحد أن يقرأ بما يسهل عليه من غير تلق وسماع من النبي ﷺ وأن يبدل من تلقاء نفسه لذهب إعجاز القرآن الكريم، ولكان عرضة لأن يبدله كل من أراد حتى يصير غير الذي نزل من عند الله[٢]، قال ابن عطية: «فأباح الله تعالى لنبيه ﷺ هذه الحروف السبعة وعارضه بها جبريل في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز، وجودة الرصف، ولم تقع الإباحة في قوله عليه الصلاة والسلام: «**فاقرؤوا ما تيسر منه**» بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن الكريم، وكان معرضاً أن يبدل هذا وهذا، حتى يكون غير الذي نزل من عند الله، وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي ﷺ ليوسع بها على أمته، فقرأ مرة لأُبيّ

---

(١) رواه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، وفي مواضع أخرى برقم: ٢٢٨٧، و٤٧٠٦، و٤٧٥٤، و٦٥٣٧، ترقيم: مصطفى ديب البغا، ورواه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها، برقم ١٨٩٦ و١٨٩٧ (٦/ ٣٤٠)، وقال محققه: ورواه أبو داود والترمذي والنسائي.

(٢) انظر: أبا شهبة، المدخل، ص ١٧٢.

بما عارضه به جبريل صلوات الله عليهما، ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً[١]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزال أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف**»[٢].

وعلى هذا تحمل قراءة عمر ﷺ لسورة الفرقان، وقراءة هشام بن حكيم ﷺ لها، وإلا كيف يستقيم أن يقول النبي ﷺ في قراءة كل منهما وقد اختلفا: كذلك أنزلت؟ فهل ذلك إلا لأن جبريل عليه السلام أقرأه بهذه مرة، وبهذه مرة.

وبهذا يتبين لنا أن القرآن الكريم بقراءاته قد وصل إلينا بطريق التواتر حفظاً وكتابة باللفظ الذي أنزل نفسه، وبالطريقة التي قرئ بها.

ومن الإنصاف أن نقرر أن المسلمين ابتداء من الصحابة ومروراً بالتابعين وانتهاء بمن بعدهم إلى يومنا هذا، قد عنوا بالقرآن أتم عناية، وبذلوا في صيانته من الجهود ما لا يمكن معه أن يتطرق إليه شيء من التحريف والتبديل، وقد أقر المنصفون من المستشرقين بهذه الحقيقة، وأعلنوا أن عناية المسلمين بالرواية يصح أن تكون من أحدث الطرق العلمية[٣].

---

(١) ابن عطية، المحرر الوجيز ١/ ٤٥-٤٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير ٦/ ٢٢٧، وفي كتاب بدء الخلق ٤/ ١٣٧ وفي كتاب الخصومات ٣/ ١٦٠، ورواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، برقم ١٨٩٩ (٦/ ٣٤٢).

(٣) أحمد ضيف، بلاغة العرب، مطبعة النور، القاهرة، ط١، ١٩٢١، ص ٦١.

المطلب الثاني: الحكمة من تعدد القراءات

تبين لنا آنفاً أن تعدد القراءات وتنوعها ميزة خص الله تعالى بها كتابه العزيز، ولذلك حكم جليلة وفوائد عظيمة، تعرض لبحثها وقد تتبعها علماؤنا الأجلاء، ومن هذه الحكم:

١ - التخفيف والتيسير على الأمة، بتنوع أوجه التلاوة، مما يتيسر معه على القارئ اختيار الوجه الأيسر عليه، وقد دل على هذا عدد من الأحاديث، منها قوله ﷺ: «**يا أبي إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هون على أمتي...**»[(١)]، وقوله ﷺ: «**إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني والذي لم يقرأ كتاباً قط**»[(٢)].

٢ - كمال الإعجاز وغاية الاختصار وجمال الإيجاز ونهاية البلاغة، فكل قراءة بمنزلة آية، وتنوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آية أخرى، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية مستقلة لم يخف ما كان في ذلك من التطويل الذي أغنى عنه تعدد أوجه القراءة[(٣)].

---

(١) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، برقم ١٩٠١ (٦/ ٣٤٢) مع شرح النووي، وقال محققه: وروى أبو داود والنسائي بمعناه.

(٢) رواه الترمذي في أبواب القراءات، باب ٢، برقم ٤٠١٣، ٤/ ٢٦٣، وأبو داود الطيالسي أبي داود ٢/ ٨، ورواه أحمد في المسند، وابن جرير الطبري في تفسيره ١/ ٣٥.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ٥٢.

ومما يندرج ضمن هذه الحكمة تنوع الأحكام الفقهية بتنوع أوجه القراءة، فقد تفيد إحدى القراءتين وجهاً زائداً عما أفادته القراءة الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة:٢٢٢] قرئ بتسكين الطاء وضم الهاء، مضارع طهر، وقرئ بفتح الطاء والهاء مشددين[١]، فأفادت هذه القراءة معنى زائداً على تلك[٢]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء:٤٣، والمائدة:٦] قرئ بألف بعد اللام وبدونها[٣]، وأفادت كل قراءة معنى وحكماً[٤].

---

(١) قال الكوفيون إلا حفصاً: بتشديد الطاء والهاء وفتحهما، والباقون بتخفيف الطاء وسكونها وضم الهاء مخففة (انظر: الواسطي، الكنز في القراءات العشر، ص ١٣٤، ط١).

(٢) معنى القراءة الأولى (يطهرن) بالتخفيف: حتى ينقطع الدم عنهن، ومعنى القراءة الثانية (يطهرن) بالتشديد: حتى يغتسلن بالماء بعد انقطاع الدم، وأصلها: يتطهرن فأدغمت التاء في الطاء، وقد اختلفت مذاهب الفقهاء بناء على القراءتين في تحديد متى تحل المرأة للوطء فذهب الحنفية إلى أنها تحل إذا انقطع دمها بعد استيفاء عادتها، وذهب غيرهم إلى اشتراط الاغتسال لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ أي اغتسلن بالماء ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ فتصير إباحة الوطء موقوفة على الاغتسال. انظر: أبا زرعة، حجة القراءات، ص ١٣٥، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ومحمد الحبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، ص٢٥٠-٢٥٦، ط١.

(٣) قرأ الكوفيون إلا عاصماً بغير ألف، والباقون بألف (انظر: الواسطي، الكنز، ١٤٦).

(٤) معنى قراءة (لمستم) بالقصر: ما دون الجماع كاللمس باليد ونحوه، ومعنى قراءة (لامستم) بالألف: الجماع، لأن الملامسة لا تكون إلا من اثنين، وقيل المعنى على القراءتين واحد وهو الجماع، وقد أدى اختلاف القراءتين إلى حصول الخلاف بين الفقهاء، فذهب الشافعية إلى أن لمس المرأة ينقض الوضوء، وذهب المالكية إلى أنه ينقض الوضوء إذا حصلت به الشهوة، وذهب الحنفية إلى حمل الآية على الجماع، ولا يرون أن مجرد المس ينقض الوضوء (انظر: أبا زرعة، حجة القراءات، ص ٢٠٥، ومحمد الحبش، القراءات المتواترة، ص ٢٧٥-٢٦٠).

وما قيل في تعدد الأحكام الفقهية وتنوعها يقال في تنوع المعاني وقواعد النحو واللهجات العربية[١].

٣- الدلالة على أن القرآن من عند الله، فهو مع كثرة أوجه قراءته وتعددها لا تعارض فيه ولا تنقض، بل يصدق بعضه بعضاً ويشهد بعضه لبعض.

٤- إعظام أجور هذه الأمة، حيث يفرغون جهدهم في تتبع أوجه القراءة، واستخراج معانيها ودلالاتها، والأجر على قدر المشقة.

٥- بيان فضل هذه الأمة على الأمة السابقة، فتعدد أوجه القراءة من خصائص القرآن الكريم، وفيه تبيين شرف هذه الأمة على غيرها من الأمم التي كانت كتبها تنزل على وجه واحد، فكان إنزال القرآن بأوجه متعددة ميزة لهذه الأمة[٢].

---

(١) للتوسع انظر: محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، ط١، شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ط١، بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، ط١.

(٢) ابن الجزري، النشر، ١/ ٥٢.

المبحث الثاني

أدلة القائلين بجواز القراءة بالمعنى والرد عليهم

لم يرق لأعداء القرآن ما سلكه المحققون من العلماء المسلمين في المحافظة على النص القرآني حتى لا يتطرق إليه خلل في اللفظ ولا في المعنى، وكما هو معلوم فهم لا ينفكون عن تلمس المطاعن فيه، وتتبع تلفيقات إليه مزورة للتشكيك فيه، والذي يدقق النظر يدرك واقعاً ملموساً أن تلك المطاعن لا تقوم على حقائق ومعلومات صحيحة، بل قوامها ومدار أمرها الهوى والحقد على هذا الدين، كيف لا وهم لا يحملون بين جوانحهم روح التعاطف مع تراثنا، فتراهم يتصيدون الشبهات ليؤسسوا عليها أحكاماً تشفي غليلهم وترضي أحقادهم.

ولما لم يكن من أغراض هذا البحث تناول جميع الشبهات التي أوردها المستشرقون وغيرهم حول القرآن الكريم والرد عليها، فهذا أمر يطول، لذا سيقتصر هذا البحث على تناول شبهة نظرية القراءة بالمعنى التي تعد من أخطر الشبهات التي أثيرت على كتاب الله تعالى لأن في تقريرها إنكاراً لقدسية لفظ القرآن، وأن يكون القرآن المتداول بين أيدي الناس من صنع البشر؛ إذ يحق لأي منهم أن يبدل اللفظ المنزل بما يراه مناسباً مكانه، فيسهل معارضته والإتيان بمثله.

وقد صرّح المستشرق بلاشير[1] بهذا الزعم حيث قال: «فبالنسبة إلى بعض المؤمنين لم يكن نص القرآن بحرفه هو المهم وإنما روحه، ومن هنا ظل اختيار

---

(١) بلاشير ريجيس: أحد المستشرقين الفرنسيين، تلقى دراسته في المغرب والجزائر، له العديد من المؤلفات بالعربية والفرنسية منها: ترجمة القرآن الكريم، تاريخ الأدب العربي، معجم =

الوجه في القراءات التي تقوم على الترادف المحض أمراً لا بأس به ولا يثير الاهتمام، هذه النظرية التي يطلق عليها القراءة بالمعنى كانت دون شك من أخطر النظريات؛ إذ كانت تكل تحديد النص إلى هوى كل إنسان، وموقف كهذا مع تسليمنا بأنه لم يكن من وحي أصحاب المصاحف المخالفة كان يعد خير ما يدعم موقف أصحاب هذه المصاحف ومع ذلك فكلما مضى الوقت واندمجت في كيان المجتمع الإسلامي عناصر غير عربية كانت الوجه المختلفة غير الإرادية، تتضاعف وتتكاثر حتى كانت طائفة منها ناشئة على أساس المصحف العثماني»[(١)].

وعلى هذا المعتقد سار المستشرق جولد زيهر[(٢)] فهو يصرح به بقوله: «ذلك الاختلاف في النصوص التي يبدو في كل منها مرادف آخر يؤدي نفس المعنى كما إذا آثر أبو السوار العدوي[(٣)] مثلاً أن يقرأ في الآية ٤٨ من سورة البقرة: ﴿نَفْسٌ

=عربي فرنسي إنجليزي، وكان عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق، توفي سنة ١٩٧٣م، عن ٧٣ سنة. انظر: نجيب العقيقي، المستشرقون، ١/ ٣١٦-٣١٨، ط٣، الزركلي، الأعلام، ٢/ ٧٢، ط١١.

(١) نقله عن: المدخل إلى القرآن لبلاشير: عبدالصبور شاهين في كتابه: تاريخ القرآن، ص ٨٥، ونقل بعضه إلى قوله: «هوى كل إنسان» أبو شهبة، المدخل، ص ٢٠٨.

(٢) إجناس جولد زيهر: مستشرق مجري يهودي، رحل إلى عدد من البلاد العربية منها سوريا وفلسطين ومصر، وصحب الشيخ طاهر الجزائري مدة، له مصنفات في الفقه والأدب منها: مذاهب التفسير الإسلامي، العقيدة والشريعة في الإسلام، توفي سنة ١٩٢١م، عن ٧١ سنة (انظر: العقيقي، المستشرقون، ٣/ ٩٠٦-٩٠٨، والزركلي، الأعلام، ١/ ٨٤).

(٣) هو حسان بن حريث، روى عن علي بن أبي طالب وابنه الحسن، وعمران بن حصين، وثقه ابن سعد والنسائي، توفي بعد الثمانين (انظر: خليفة بن خياط، الطبقات، ص ٢٠٢، تحقيق: أكرم ضياء العمري، جامعة بغداد، وابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، ١٢/ ١٢٣ دار صادر بيروت)، وقد تحرف اسمه إلى: أبي السرار الغنوي في كتاب المستشرق.

عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة:٤٨] مرادفه: (نسمة عن نسمة) ومثل هذا الاختلاف في النص كان يحكم عليه قديماً بروح واسعة الحرية لأنه إذا كان المعنى لن يناله تغيير بل يزداد وضوحاً في بعض الأحيان فمن الجائز أن تستبدل بكل طمأنينة من كلمة غامضة، أخرى أوضح منها، فالآية ٣٨ من سورة المائدة تشتمل على الحد المفروض عقاباً على السرقة: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءً بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة:٣٨]، وإذا فأي الأيدي تقطع؟ الجواب في القراءة المروية عن ابن مسعود: (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما)» [(١)]، إلى غير ذلك من الأمثلة التي يدلل بها على صحة معتقده.

والحقيقة أن منهج هذين المستشرقين يمثل رأي كثير من المستشرقين في هذه القضية الخطيرة، فآفتهم واحدة، وهم لا يتقيدون بمناهج علمية سليمة لأغراض معلومة في نفوسهم، ولذا لا نفاجأ إذا ما سمعنا منهم مثل هذا الادعاء الذي يدل بكل وضوح على أن المسلمين فرطوا في كتاب الله ولم يعطوه ما يستحقه من الحرص والعناية، فبدلوا ألفاظ القرآن وحرفوا كلامه عن مواضعه، ولا يستبعد صدور مثل هذا الكلام عن هؤلاء المستشرقين وأمثالهم، إنما المستغرب والمستنكر أن ينجر وراء هذا المعتقد الباطل بعض من يزعمون الإسلام، فيقومون بترديد كلام أساتذتهم ونشره بكل صدق وتفان، في الوقت الذي كان ينبغي فيه أن يترفعوا بأنفسهم وينأوا بها عن ذلك الوهم الفاسد والظن الواهي، ومن هؤلاء: مصطفى مندور، فقد تابع بلاشير، بل فاقه بما

(١) جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٢٦، ٢٧، ترجمة: عبدالحليم النجار، دار اقرأ، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

أضافه من تخرصات أشد وأنكى، غير وثيقة المصادر، وتتخذ من إغفال قيمة الأسانيد من حيث الصحة والضعف أساساً تؤيد به نظرية القراءة بالمعنى، فقد عقد فصلاً في رسالة الشواذ[١] بعنوان: القراءة بحسب المعنى، قال فيه: «هنالك على الأخص نقطة وقع عليها اتفاق كثيرين هي: أن القرآن ربما قرئ بأوجه كثيرة، ولكن الأساس أن يحترم المعنى، وقد أيدت نصوص كثيرة هذه الفكرة، فينسب إلى عمر قوله: «القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذاباً أو عذاباً مغفرة»[٢]. وقد دافع ابن مسعود ﷺ عن تعدد القراءات مؤكداً أنه بعد أن نظر في اختلاف القراءة لم يجد سوى مترادفات، وقد نقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: «أنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يُكلَّف بعضهم الانتقال عن لغته إلى لغة أخرى»[٣]، وقد عبر ابن قتيبة عن هذه الاستحالة في هذه الكلمات: «ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه»[٤] ...، من هذه الوجوه التفسيرية نشأت فكرة: «القراءة بحسب المعنى»[٥].

---

(١) هي رسالته التي حصل بها على درجة الدكتوراة من كلية الآداب بجامعة باريس انظر: أبا شهبة، المدخل، ص٢٠٩.

(٢) بل هو حديث مرفوع إلى النبي ﷺ عن عمر ﷺ.

(٣) أبو شامة، المرشد الوجيز، ص٩٥.

(٤) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص٣٩.

(٥) نقله عنه: عبدالصبور شاهين في تاريخ القرآن، ص ٨٦. وعلق على النصوص المستشهد بها أنها منقولة من الإتقان (انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ١٧٠).

ومع ما في هذا الكلام من إساءة للقرآن، فإنه يتعين في هذا البحث أن نلتزم المنهجية السديدة الهادفة المحققة المقصود إن شاء الله تعالى، وقبل الرد على هؤلاء المغرضين، نشير إلى بعض الحقائق التي ستكون بمثابة مصابيح تنير لنا الطريق وتعيننا على الرد على تلك الشبهة الباطلة، وبيان أن ما استدلوا به لا يصلح في هذا المقام، وهذه الحقائق هي:

الأولى: أن القرآن الكريم له منزلة رفيعة في قلوب المسلمين، يتجلى ذلك بالعناية الفائقة التي لازمته في كل عصر من العصور منذ نزوله على النبي ﷺ إلى الآن، فقد حرصوا على أبلغ أوجه العناية به، حتى لا يضيع منه شيء ولا يختلط به ما ليس منه، فحرصوا على صيانته بطريقين: طريق حفظه في الصدور، وطريق كتابته في السطور، وفي ذلك دليل لا يمارى فيه على أنه لا يمكن معه أن يتطرق إليه شيء من التحريف والتبديل.

الثانية: أن القرآن المكتوب في المصاحف ثابت محفوظ في صدور الألوف الذين لا يحصيهم العد، وأجمع عليه المسلمون في كل عصر وقطر، لأن المعول عليه في حفظ القرآن التلقي الشفاهي، وإنما كانت الكتابة في المصاحف أو الصحف لزيادة التوثق، وكل ما جاء من روايات تدل على غير ذلك لا يلتفت إليها، والروايات الآحادية وإن صحت لا تعارض ما ثبت بالتواتر، فكيف إذا كانت ضعيفة، ومن هنا فلا يليق بباحث أن يعتمد على روايات تذكر من هنا وهناك من غير أن يكون لها أسانيد صحيحة ثابتة.

الثالثة: أن البحث العلمي الصحيح الذي يقصد منه إصابة الحق والوصول إلى الصواب يلزم الباحث النزيه فيما إذا وردت روايات ضعيفة أو متعارضة أن ينقدها من ناحية السند والمتن، وأن يدرسها ويمحصها حتى يهتدي إلى الرشاد، أما أن يأخذ ما يشاء على هواه ويصدر حكماً ما كيفما اتفق دون نقد فتلك خيانة عظمى للبحث العلمي[١].

فهل يصح بعد ذلك أن يسوق المستشرقون ومن سار على دربهم مجرد الاحتمالات العقلية والتخمينات والافتراضات .. مساق الحقائق المسلمة المتصلة بكتاب الله خير الكتب السماوية وأفضلها، ويرفضوا مناهج المسلمين الذين بلغوا الغاية في تطبيقها سواء في ذلك نقد الأسانيد ونقد المتون حتى يصلوا إلى مأربهم وتحقيق مرادهم للطعن في القرآن بإثبات نظرية المعنى وجواز قراءة القرآن بها؟

إن عدم التقيد بمناهج النقد الصحيحة في البحث والتحري عن الأخبار الصادقة، والاعتماد في تقرير الحقائق على الظنون والأوهام، سيؤدي حتماً بسالكه إلى ضياع الهدف وخطل الرأي وعدم الوصول إلى غرض سام، يتجلى ذلك فيما ورد في مقدمة المستشرق آرثر جفري[٢] لكتاب المصاحف لابن أبي داود مؤكداً

---

(١) أبو شهبة، الدخل، ص ٢١٠ و٢١١ (بتصرف).

(٢) آرثر جفري: مستشرق بريطاني عمل في الجامعة المصرية، وعين وزيراً في الهند وأستاذاً للغة العربية في لندن، وكان عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق، من مؤلفاته: تفسير القرآن، الإسلام اليوم، توفي سنة ١٩٧٠م عن ٦٥ سنة (انظر: العقيقي، المستشرقون ٢/ ٥٥٦-٥٥٩، والزركلي، الأعلام ١/ ٢٨٧).

عدم جدوى الركون إلى الرواية والنقل، وعدم الاعتماد عليها كبنية تحتية وأساس يعتمد عليه في الوصول إلى العلم الصحيح، مرجحاً عليه طريقة التنقيب كما يسمونها والتي أخضع لها المستشرقون بحوثهم في قراءات القرآن الكريم، قال: «فأما أهل النقل فاعتمدوا على آراء القدماء، وعلى هذه التخيلات التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، والتي نقلها العلماء من دور إلى دور وإذا ما وجدوا بين هذه الآراء خلافاً اختاروا واحداً منها وقالوا إنه ثقة، وغيره ضعيف أو كاذب، وأما أهل التنقيب فطريقتهم في البحث أن يجمعوا الآراء والظنون والأوهام والتصورات بأجمعها ليستنتجوا بالفحص والاكتشاف ما كان منها مطابقاً للمكان والزمان وظروف الأحوال معتبرين المتن دون الإسناد»[1].

ذلكم منهج المستشرقين الذين بحثوا في هذا الموضوع فأخضعوا القرآن الكريم لمنهجهم في التنقيب عن تطور الكتب المقدسة، وما حصل لها من التغيير والتبديل، والحقيقة أن هذا المنهج إن صح تطبيقه في تحقيق النصوص المقدسة في الكتب السابقة على القرآن الكريم، فليس كذلك الحال بالنسبة للقرآن الكريم، فإن المنهج الذي اعتمده العلماء المحققون منهج صائب بلغ الغاية في عمومه وشموله، وبلغوا الغاية في تنفيذه وتطبيقه، سواء في ذلك نقد الأسانيد ونقد المتون، وعدوا ذلك من القضايا الأساسية التي يجب اتباعها لكشف النقاب عن أي زيف يتعرض له القرآن الكريم، فلم ينقدوا ويدرسوا المتن فحسب وإنما أولوا صناعة الإسناد عناية فائقة ووضعوا لرواية الحديث ورواته ضوابط محررة،

(١) آرثر جفري، مقدمة كتاب المصاحف، ص ٤، ط١.

جعلوها مقاييس يمكن بواسطتها معرفة المقبول والمردود، ومن تقبل روايته ومن لا تقبل، الأمر الذي لم يقر به المستشرقون، فوقعوا في الأوهام والتخيلات، ولو أنهم قيدوا مناهجهم بموازين النقد التي سلكها علماء المسلمين لما وقعوا في تلك الأباطيل التي تمس القرآن وهو منها براء، لكنهم في الواقع نهجوا طريقاً آخر يقوم على التصورات والأوهام والظنون الفاسدة، معتمدين عليه في تقرير أسباب اختلاف القراءات القرآنية ونحوها، ليصلوا من خلال ذلك إلى مرادهم، وهو أن القرآن لم يخل من التغيير والتبديل، الأمر الذي يترتب عليه القول بجواز القراءة بالمعنى.

والذي يدقق النظر يدرك حقيقة أن تلك المطاعن تقوم على روايات واهية اشتملت عليها بعض المراجع الإسلامية، وبعضها مبني على روايات صحيحة، لها محامل صحيحة، ومخارج مقبولة، وتوجيهات سديدة، ولكن أعداء الإسلام تعاموا عنها وصرفوها إلى المحامل التي ترضي أحقادهم وتشفي نفوسهم المريضة بعد أن أضافوا إليها ما شاءت لهم نفوسهم التي لا تكن للإسلام أي محبة، مما هو من خيالهم وأوهامهم، ومن صنع أحقادهم، فزعموا أنه يجوز قراءة القرآن بالمعنى، وآفة بعض المستشرقين أنهم يأخذون الضعيف ويتركون القوي، ويهتمون بالمشكوك فيه، ويسكتون عن الصحيح، ذلك منهجهم في البحث بما يتلاءم مع مقاصدهم وأغراضهم[1].

(١) أبو شهبة، المدخل، ص ٢٠٩-٢١٢.

وفي المطالب التالية ذكر ما استدلوا به لإثبات نظريتهم المزعومة، والرد عليها بما يقنع العقل ويطمئن النفس، بإذن الله تعالى.

المطلب الأول: دعوى وجود الترادف في كتاب الله تعالى

معنى الترادف: «ورود لفظين أو أكثر مختلفين في الاشتقاق متفقين في المعنى، بحيث يدلان عليه دلالة حقيقية دون فرق بينهما»[(١)]، ويمثل له بالأسماء العديدة للأسد والخيل والعسل والإبل والسيف وغيرها، والذي عليه المحققون من السابقين واللاحقين منع الترادف في كتاب الله تعالى، والكلمات التي ظنها بعضهم مترادفة، عندما ندقق النظر فيها نجد أن لكل منها معناها الدقيق، مما يبين روعة العربية من جانب، وإعجاز القرآن الكريم من جانب آخر[(٢)]، وما ذهب إليه بعضهم من أن الترادف من مفاخر اللغة كلام غير مسلم به لما له من أثر سلبي، لا نقول إنه يفقد خاصية من خصائص الإعجاز القرآني فحسب، بل يتعداه إلى إثارة شبهة من أعداء الإسلام تمس قدسية القرآن الكريم[(٣)]، وقد استندوا في هذا إلى

---

(١) الشايع، الفروق اللغوية وأثرها في التفسير، ص ٢٦، وللتفصيل في هذه المسألة انظر: بنت الشاطئ، الإعجاز البياني، ص ١٩٥-١٩٧، عباس، فضل حسن، الكلمة القرآنية وأثرها في الدراسات اللغوية، مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الرابع.

(٢) ذكر عدد من العلماء ممن ألف في إعجاز القرآن أمثلة عديدة للتنبيه على بعض الكلمات التي يظن أنها مترادفة، منهم د. فضل عباس في إعجاز القرآن، ص١٧١-١٨٨، ود. صلاح الخالدي، في إعجاز القرآن البياني، ص ٢٠٦-٢٢٧، ط١، ووسيم البكري، في البكريات في توجيه مفردات الآيات، ص ٧-٢٦ و ٤٩-٩٢، ط١، ٢٠٠٠م.

(٣) انظر: عباس، إعجاز القرآن، ص ١٧٦.

ورود بعض الآثار التي يفيد ظاهرها وجود الترادف، فقالوا بجواز إبدال اللفظ القرآني بآخر وإن لم يسمع ما دام المعنى واحداً[١]، ومن هذه الآثار:

ما روي عن الأعمش قال: قرأ أنس هذه الآية: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا (وأصوب، بدل) وَأَقْوَمُ قِيلًا ۝٦﴾ [المزمل:٦] فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنما هي: ﴿وَأَقْوَمُ قِيلًا ۝٦﴾ قال: أقوم وأصوب وأهيأ واحد[٢]، وما روي أن أبا الدرداء كان يقرئ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝٤٤﴾ [الدخان:٤٣-٤٤] فقال: طعام اليتيم، فقال أبو الدرداء: قل إن شجرة الزقوم طعام الفاجر[٣]، وروي مثله عن ابن مسعود[٤].

والجواب عن استدلالهم بهذه الروايات كما يلي:

أولاً: كنا قد بينا آنفاً أن القول بوجود الترادف في كتاب الله تعالى يمكن أن يترتب عليه آثار سلبية في فهم المعنى، الأمر الذي يحول بين اللفظة ودلالتها البيانية.

---

(١) انظر مثلاً ما قاله جولد زيهر في مذاهب التفسير الإسلامي ٢٦-٣١ و ٤٩-٥٤، وما نقله عبدالصبور شاهين في تاريخ القرآن، ص ٥٤، وما نقله عبدالفتاح القاضي في كتابة القيم: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ص ١٨٤-١٨٨، وما نقله أبو شهبة في المدخل، ص ٢٠٨ و٢٠٩.

(٢) ابن جرير الطبري، جامع البيان، ٢٩/ ١٣١.

(٣) رواه ابن جرير الطبري، جامع البيان، ٢٥/ ١٣١ وسنده عنده صحيح فهو يرويه عن محمد بن بشار، عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن إبراهيم بن همام بن الحارث عن أبي الدرداء (انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٦٤٠٥ و٧٢٣٨) ورواه الحاكم في المستدرك، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٤) رواه أبو عبيد القاسم بن سلام، في فضائل القرآن، ص ١٨٣، ط١، وأورده الفخر الرازي، التفسير الكبير، ٢٧/ ٢٥١، ط١.

ثانياً: «إن ما جاءت به الروايات عن أنس وأبي الدرداء وابن مسعود رضي الله عنهم، أريد منها توضيح القرآن وتفسيره، فهم لم يريدوا إقراء الرجل لفظاً آخر غير لفظ القرآن، وإنما أرادوا توضيح المعنى كي يكون ذلك وسيلة إلى النطق بالصواب، وهو اللفظ القرآني المنزل على النبي ﷺ»[1]، قال القرطبي في تفسيره بعد أن أورد رواية أبي الدرداء وابن مسعود واستدلال البعض بها على جواز إبدال الحرف من القرآن بغيره: «ولا حجة في هذا للجهال من أهل الزيغ، أنه يجوز إبدال الحرف من القرآن بغيره، لأن ذلك إنما كان من عبدالله تقريباً للمتعلم وتوطئة منه للرجوع إلى الصواب، واستعمال الحق والتكلم بالحرف على إنزال الله وحكاية رسول الله ﷺ»[2].

وقال الرازي بعد أن ذكر رواية أنس واستدلال ابن جني بها على أن القوم كانوا يعتبرون المعاني فإذا وجدوها لم يلتفتوا إلى الألفاظ: «أنا أقول يجب أن

---

(١) أبو شهبة، المدخل، ص ٢٠٦.

(٢) القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٤٩. ونقل القرطبي في موضع آخر كلام أبي بكر الأنباري بعد أن أورد الحادثة المنسوبة لأنس بن مالك: «وقد ترامى ببعض هؤلاء الزائغين .. إلى أن قال: من قرأ بحرف يوافق معنى حرف من القرآن فهو مصيب إذا لم يخالف معنى ولم يأت بغير ما أراد الله وقصد له، واحتجوا بقول أنس هذا، وهو قول لا يعرج عليه ولا يلتفت إلى قائله، أنه لو قرأ بألفاظ تخالف ألفاظ القرآن إذا قاربت معانيها واشتملت على عامتها لجاز أن يقرأ في موضع (الحمد لله رب العالمين): «الشكر للباري ملك المخلوقين»، ويتسع الأمر في هذا حتى يبطل لفظ جميع القرآن، ويكون التالي له مفترياً على الله عز وجل كاذباً على رسوله ﷺ ...» القرطبي ١٩/ ٤١.

نحمل ذلك على أنه ذكر ذلك تفسيراً للفظ القرآن، لا على أنه جعله نفس القرآن؛ إذ لو ذهبنا إلى ما قاله ابن جني لارتفع الاعتماد على ألفاظ القرآن، ولجوزنا أن كل أحد عبر عن المعنى بلفظ رآه مطابقاً لذلك المعنى، ثم ربما أصاب في ذلك الاعتقاد، وربما أخطأ، وهذا يجر إلى الطعن في القرآن»[١].

ثالثاً: إن بعض هذه الروايات غير صحيحة، فالرواية عن ابن مسعود ضعيفة لأن في سندها: نعيم بن حماد[٢]، والرواية عن أنس منقطعة لأن الأعمش لم يسمع من أنس وإن رآه[٣]، وفي سندها عبدالحميد الحماني[٤]، ومثل هذه الروايات لا تقوم بها حجة.

أيصح بعد هذا الكشف والبيان أن يقال بجواز قراءة القرآن بالمعنى من واقع مرويات تبين أن معظمها لا يصح الاحتجاج به، وبعضها على تسليم صحته له مخارج وتأويلات صحيحة؟ فهذا زعم لا يثبت أمام النقد العلمي، والاعتماد على أمثال هذه الروايات تجن على العلم وعلى الحقيقة، ولو لم يكن في نقد هذه الروايات تجن على العلم وعلى الحقيقة، ولو لم يكن في نقد هذه الروايات إلا أنها مخالفة للمعقول وما صح من المنقول وما أجمع عليه المسلمون من عهد الصحابة

---

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ٣٠/ ١٧٧.

(٢) قال فيه ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً، انظر: تقريب التهذيب، رقم ٥٦٥.

(٣) المزي، تهذيب الكمال، ١٢/ ٨٣، ط١.

(٤) وهو صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء كما قال ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: ٤١٩٦ (١/ ٤٣٨).

إلى يومنا هذا لكفى، وما أصدق ما قيل: كل حديث رأيته تخالفه العقول وتناقضه الأصول وتباينه النقول فاعلم أنه موضوع.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الكلمة أصل الوضوح في الدلالة، فتمكنها في موضعها دلالة على المعنى كله، وإن حشرت في غير موضعها حشراً أو بدلت بغيرها فُقد المعنى أو دلت على بعضه[١]، ومن هنا ندرك مدى عناية العرب في عصورهم الأولى باختيار الكلمة وانتقائها وإدراكهم ما لها من آثار بأذواقهم، ومن ذلك ما يروى عن حسان حينما أنشد:

لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

قيل له: لو قلت: يسطعن في الدجى، ولو قلت: يجرين، لكان أولى[٢]. والمتتبع لآداب العرب يجد كثيراً من ذلك.

ونجد الاعتناء باللفظ في أحاديث رسول الله ﷺ، ومنه ما روي عنه ﷺ: «**لا يقل أحدكم أطعم ربك وضئ ربك، وليقل: سيدي ومولاي، ولا يقل أحدكم عبدي وأمتي، وليقل فتاي وفتاتي وغلامي**»[٣]، ففي هذا الحديث ينبه ﷺ

---

(١) انظر: عباس، إعجاز القرآن، ص ١٦٢.

(٢) الرافعي، تاريخ آداب العرب، ط٢، عباس، إعجاز القرآن، ١٦٤.

(٣) رواه البخاري في كتاب العتق، باب كراهية التطاول على الرقيق، برقم ٢٤١٤ (٢/ ٩٠١) ورواه مسلم في كتاب الألفاظ، باب حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والسيد، برقم ٥٨٣٨ (١٥/ ٩) ورواه أحمد في المسند برقم ٨١٨٢ (٢/ ٣١٦) ورواه البيهقي في شعب الإيمان برقم ٨٦١٢ (٦/ ٣٨٦) وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم ٨٠٣ (٢/ ٤٦٣).

أصحابه إلى مكانة الكلمة وأصالتها، ومنه ما ورد عنه ﷺ أنه علم البراء بن عازب دعاء وفيه: «وبنبيك الذي أرسلت» فلما أراد البراء أن يعرض الدعاء على النبي ﷺ قال: وبرسولك الذي أرسلت، فقال ﷺ: «**وبنبيك الذي أرسلت**»[١]، فنهاه عن استخدام لفظ رسول في موضع لفظ نبي، مع أنه لا يحيل المعنى، فهو ﷺ رسول ونبي.

فإذا كان الاعتناء باللفظ في كلام البشر وخيرهم ﷺ وهو أفصح العرب وأبلغهم، فهو في كلام الله تعالى أكثر دقة وأهم منزلة، قال ابن عطية: «وكتاب الله تعالى لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب على لفظة غيرها لم يوجد»[٢].

ومما يدل على أهمية وقيمة اللفظ في موضعه، الألفاظ التي ختمت بها الآيات الكريمة، فإن من يتأمل فيها يجدها كسائر ألفاظ القرآن الكريم جاءت مقدرة خير تقدير كل لفظ بمعناه الأتم وموقعه الأنسب لا يتعداه ولا يجاوزه، وهي ذات دور مميز في إعجاز القرآن البياني، وما كان القرآن الكريم معجزاً إلا لأنه «جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني»[٣].

فللفاصلة، وهي اللفظ الذي ختمت به الآية[٤] دور كبير وشأن عجيب في إعجاز القرآن الكريم، والقول بجواز تبديل الفاصلة القرآنية مرفوض، ولا

---

(١) رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب إذا بات طاهراً، برقم ٥٩٥٢ (٥/ ٢٣٢٦).

(٢) ابن عطية، المحرر الوجيز، ١/ ٦١.

(٣) الخطابي، حمد بن محمد، بيان إعجاز القرآن، ص ٢٧، مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن.

(٤) عباس، إعجاز القرآن، ٢٢١.

يصح بحال، لأنه يؤدي إلى ذهاب الإعجاز القرآني الذي هو من أهم مميزات القرآن الكريم وتلك حقيقة ما كانت لتخفى على من تحداهم الله بهذا الكتاب العزيز، وقد بلغوا شأنا عظيماً في الفصاحة، وقد أدرك العرب ذلك بسليقتهم وطبعهم، روي أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ۝١٣ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ۝١٤﴾ [القمر:١٣-١٤] بفتح الكاف، فقال الأعرابي: لا يكون، فقرأها بضم الكاف وكسر الفاء، فقال الأعرابي: يكون[1]، وقيل إن رجلاً في عهد عمر بن الخطاب قرأ: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ (غفورٌ رحيم، بدلاً من) عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝٢٠٩﴾ [البقرة:٢٠٩] فقال أعرابي: لا يكون، وفي رواية أخرى: فلا يقول كذا الحكيم، لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه[2].

ومع جلاء ما تقدم ووضوحه وجدنا من يقف غير هذا الموقف مؤكدين صحة ما ذهبوا إليه لتحقيق مقصدهم من جواز تغيير الفواصل وتبديلها بروايات تدل في ظاهرها على ذلك، ومنها:

عن أبي بن كعب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أبي إني قرأت القرآن، فقيل لي: على حرف أو حرفين؟ فقال الملك الذي معي: قل على حرفين، قلت: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة، فقال الملك الذي معي: قل على ثلاثة، قلت: على**

(١) الجاحظ، البيان والتبيين ٢/ ١٧٤، ط٢.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين، ٢/ ٢٦٩، ود. فضل عباس، إعجاز القرآن، ٢٢١.

ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سميعاً عليماً عزيزاً حكيماً، ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب»[(١)].

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة**»[(٢)].

وعن أبي طلحة أن النبي ﷺ قال: «**يا عمر، إن القرآن كله صواب، ما لم يُجعَل عذاب مغفرة، أو مغفرة عذاباً**»[(٣)].

ويجاب عن استدلالهم بهذه الروايات بما يلي:

أولاً: إن الفاصلة القرآنية لم تأت عبثاً كما قررنا آنفاً، وإنما جاءت لغرض بياني يحتمه السياق وتقتضيه الحكمة، فلا يمكن أن تصلح أيّة لفظة مكانها، بل لو أدير لسان العرب على لفظة أحسن منها لم يوجد، ولا نود أن نسترسل في الحديث عن الفاصلة وبيان أثرها في الإعجاز القرآني[(٤)]، إلا أننا نؤيد أن كل فاصلة تظهر فيها

---

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة، برقم ١٤٧٧، ٢/ ٧٦، ورواه أحمد في المسند برقم ٢٠١٣٨، (١٥/ ١٦٢)، وبرقم ٢١٠٤٨ (١٥/ ٤٢٨).

(٢) رواه الطحاوي في مشكل الآثار ٨/ ١١٣، ط١، والطبري في جامع البيان ١/ ٤٦، وأحمد في المسند برقم ٨٣٩٠ (١٤/ ١٢٠) وقال محققه: إسناده حسن.

(٣) رواه أحمد في المسند برقم (١٣٦٣ (٢٦/ ٢٨٥) وقال محققه: إسناده حسن، ورواه الطبري في جامع البيان، ١/ ١٣، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، وابن حجر في فتح الباري ٩/ ٢٦.

(٤) ممن بحث في ذلك محمد الحسناوي، في كتابه: الفاصلة في القرآن، ص ٢٨٥-٣٢٨، ط٢، وعباس في كتابه: إعجاز القرآن الكريم، ص ٢٢٥-٢٣١، ود. صلاح الخالدي في كتابه: إعجاز القرآن البياني، ص ٣١٩-٣٢٧.

الدقة والإحكام، ويظهر فيها وجه الإعجاز مشرقاً متألقاً، يمكن أن يدركه القارئ الحكيم بالتأمل والتفكر والتحديد المنضبط لمفهوم الصفة، أما عدم التحديد لمفهومها فإنه يحول بينه وبين إدراك متكامل لمدلول تلك الصفات، وبالتالي يسد أمامه أبواب الفهم الدقيق لكثير من الآيات القرآنية، قال المازري[١]: «وقول من قال المراد خواتيم الآي فيجعل مكان: غفور رحيم: سميع بصير، فاسد أيضاً للإجماع على منع تغيير القرآن للناس»[٢]، حتى وإن شذ عن هذا الإجماع مفسر كالزمخشري حيث قال: «إن إبدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مؤدية معناها»[٣]، وغيره[٤] فقولهم ساقط من الاعتبار إذا قيس بإجماع العلماء المحققين.

ثانياً: إن المدقق لما ورد في هذه الأحاديث يجدها لا تدل على جواز أن يبدل القارئ لفظة بأخرى، فقوله ﷺ في حديث عمر إن القرآن كله صواب يعني في حدود المنزل من عند الله على نبيه ﷺ وما تلقاه الصحابة عنه ﷺ[٥].

---

(١) هو محمد بن علي بن عمر التميمي، محدث من فقهاء المالكية، ونسبته إلى مازر بجزيرة صقلية، له: المعلم بفوائد مسلم من إملائه على تلاميذه، توفي سنة ٥٣٦هـ/ ١١٤١م، (انظر: الزركلي، الأعلام، ٦/ ٢٢٧).

(٢) نقله عنه النووي، في شرح صحيح مسلم، ٦/ ٣٤٢.

(٣) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، ٣/ ٤٣٤، دار المعرفة، بيروت.

(٤) نسبه الفخر الرازي إلى الحنفية، التفسير الكبير، ٢٧/ ٢٥١، وعبارته: «مذهب أبي حنيفة: أن قراءة القرآن بالمعنى جائز، واحتج عليه بأنه نقل أن ابن مسعود كان يقرئ رجلاً هذه الآية، فكان يقول: طعام اللئيم، فقال قل طعام الفاجر، وهذا الدليل في غاية الضعف على ما بيناه في أصول الفقه».

(٥) انظر: أبا شهبة، المدخل، ٢١٠.

ثم إن هذه الإباحة -على افتراض حصولها- كانت في حدود القراءة لا التسجيل والتدوين وإن عملية كتابة الوحي «كانت هي الفيصل الذي يحفظ على القرآن وحدة الصورة، وينفي عنه تعدد الوجوه المفسدة أحياناً للنص، وإن مراجعة النبي ﷺ كل عام لما نزل من القرآن مع جبريل، كان ضماناً آخر لهذه الوحدة، وعاصماً من الزيادة أو النقص أو التحريف»[١].

ثالثاً: إن هذه الأحاديث قد أول العلماء معناها على غير ظاهرها لوجود الصارف لها عن إرادة الظاهر، قال ابن عبدالبر: «إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها مختلف مسموعها لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده»[٢].

المطلب الثاني: الاكتفاء برسم المصحف في القراءة

ومن الأمور التي أثارها المغرضون إضافة إلى ما تقدم بيانه للوصول إلى ما أرادوا تحقيقه من جواز قراءة القرآن بالمعنى، رَجْعُ اختلاف القراءات الثابتة إلى رسم المصحف، ومن ذلك قول أحدهم: «وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي، الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتيه مختلفة تبعاً لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد

---

(١) عبدالصبور شاهين، تاريخ القرآن، ٧٧.

(٢) نقله عنه السيوطي في الإتقان، ١/ ١٦٨، وانظر: أبا شهبة، المدخل، ٢١٠.

تلك النقط، بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذاً فاختلاف تحلية هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في المحصول الموحد للقالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً أو لم تتحر الدقة في نقطه وتحريكه»[١].

وليدلل على صحة زعمه قال: «ولبيان هاتين الحقيقتين قد تكفي بعض الأمثلة فحسب، أولاً: للاختلاف في تحلية الهيكل المرسوم بالنقط: الآية ٤٨ من سورة الأعراف: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ بالثاء المثلثة، والآية ٥٧ من هذه السورة أيضاً: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ﴾ قرئ أيضاً ﴿نَشۡرٗا﴾ بالنون بدل الباء»[٢] وغير ذلك من الأمثلة التي برهن مِن عرضها على ما ذهب إليه[٣].

مما تقدم نرى جلياً أن جولد زيهر قد رجع اختلاف القراءات إلى خط المصحف من عدة جوانب: طبيعة الخط العربي وخلو المصحف من التنقيط، وخلوه من علامات تدل على الحركات والسكنات.

---

(١) جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ٨، ٩.

(٢) جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي ص ٨، ٩.

(٣) انظر: جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي ص ٩ وما بعدها.

والجواب عليه:

إن القول بأن القراءات الثابتة سببها خط المصحف دون التلقي عن الرسول ﷺ غير مُقرّ به ويلفظه الواقع، فمن الثابت أن الصحابة كان مصدرهم في حفظ القرآن الكريم بقراءاته المشافهة والتلقي عن النبي ﷺ والأخذ عنه مباشرة، ولم يكن اعتمادهم على خط المصحف، مع حرصهم الشديد على ضبط كل ما يسمعونه، ولذلك لم يكن مقبولاً أن يفرطوا في تبليغ الأمانة التي عهد بها إليهم الرسول ﷺ، وقد بذلوا من أجلها كل نفيس وغال، وأن يكلوا بعدها قراءة القرآن الكريم إلى الظنون والاجتهادات، أو الركون إلى خط المصحف وحده دون رواية أو سماع، الأمر الذي يترتب عليه التحريف، وما يعقب ذلك من أمور جسام ونتائج قبيحة سيئة.

ومن المعلوم أنه لما كتبت المصاحف العثمانية وأرسلت إلى الأقطار الإسلامية بعث عثمان ﷺ مع كل مصحف قارئاً، ليعلم الناس كيف كان رسول الله ﷺ يقرأ القرآن، لأنها لم تكن مضبوطة بالنقط والتشكيل[1]، مما يجعل الكلمة الواحدة تحتمل وجوها عديدة من القراءة النطق، ولما كانت القراءة لا تكون إلا بالرواية والنقل فقد أرسل ﷺ مع كل مصحف من المصاحف من يقرئه للناس[2]، ولو

(١) المشهور عند العلماء أن النقط والشكل لم يكونا معروفين في ذلك الوقت، وأن العرب كانت تكتب بلا نقط ولا وشكل، وذلك لعدم حاجتهم إليهما، فاعتمادهم على الكتابة قليل، كما تمنع فطنتهم وفصاحتهم التباس الحروف عليهم (انظر شاهين، تاريخ القرآن، ٦٨-٧٣، وغانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، ٤٦٨، ط١).

(٢) القاضي، تاريخ المصحف الشريف، ص ٥١.

صح لكل إنسان أن يقرأ بكل قراءة يحتملها الرسم لم يكن هناك حاجة إلى إرسال صحابي مع المصحف، فإيفاده معه دليل على أن القراءة إنما تقوم على المشافهة والرواية لا على مجرد الخط والكتابة[١].

فالادعاء بأن خلو المصحف من الشكل والإعجام سبب اختلاف القراءات وتنوعها كلام غير سليم، لأنه لو كان كذلك لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة معتبرة من القرآن، وليس كذلك، ففي القرآن كلمات تكررت في مواضع كثيرة ورسمت برسم واحد في جميع المواضع، ولكنها في بعضها وردت فيها القراءات التي يحتملها الرسم، فاختلف فيها القراء وتنوعت فيها قراءاتهم، وفي بعض المواضع اتفق القراء على قراءتها بوجه واحد، لأن غيره لم تثبت به القراءة وإن احتمله الرسم، ومثال ذلك:

وردت كلمة ﴿غِشَاوَة﴾ في موضعين من القرآن الكريم: **الأول** في سورة البقرة، الآية: ٧، **والثاني** في سورة الجاثية، الآية: ٢٣، وهذه الكلمة مرسومة بحذف الألف التي بعد الشين في الموضعين معاً[٢]، ومع ذلك اتفق القراء على قراءتها في موضع البقرة بكسر الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها، واختلفوا في قراءتها في موضع الجاثية، فقرأها بعضهم بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها، وقرأها بعضهم بفتح الغين وسكون الشين وبلا ألف[٣]، ولو قرئ

---

(١) انظر: القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ٤٨.

(٢) اتفق الشيخان الداني وأبو داود على حذف الألف في موضع الجاثية، وحَذَف الألف من سائر المواضع أبو داود (انظر: الضباع، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، ص ٣٨، ط ١).

(٣) قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿غَشْوة﴾ بفتح الغين وإسكان الشين، وقرأ الباقون ﴿غِشَاوة﴾ بكسر الغين وفتح الشين، وألف بعدها (انظر: ابن الجزري، تحبير التيسير، ص ٥٥٥، ط ١).

موضع البقرة بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة في هذا الموضع لعدم ثبوتها فيه، وهذا يدل على أن القراءة إما تؤخذ بالمشافهة والسماع، ولا تؤخذ من خط المصحف ورسمه[١].

إذاً إهمال النقط والشكل كان مساعداً فعلاً على استيعاب القراءات الصحيحة لا موجباً للاختلاف، قال ابن الجزري: «ثم إن الصحابة رضي الله عنهم لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرضة الأخيرة، مما صح عن النبي ﷺ، وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على اللفظين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على المعنيين المعقولين المفهومين»[٢].

ولكن الحال تغير عما كان في عهد النبي ﷺ حينما اتسعت رقعة الإسلام واختلط العرب بالعجم وبدأ اللبس والإشكال في قراءة المصاحف، فاضطر المسلمون إلى نقطه وشكله للمحافظة على القرآن من اللحن والتغيير والتصحيف وللتيسير على الحفاظ والقارئين، وبعد أن كانوا يكرهون ذلك صار واجباً أو مستحباً[٣]، لما هو مقرر في علم الأصول من أن الحكم يدور مع علته

---

(١) لمزيد من الأمثلة انظر: القاضي القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ومحيسن، المغني في القراءات العشر المتواترة، ٣/ ٣٧٩-٤٠٣، وشلبي، رسم المصحف العثماني، ص٣٣-٤٧، ط٢.

(٢) ابن الجزري، النشر، ١/ ٣٣.

(٣) نقل أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد في كتابه: (المحكم في اللفظ) أقوالاً عن عدد من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عمر وإبراهيم النخعي وأبي رجاء أنهم كرهوا نقط المصحف رغبة منهم في تجريده، ثم أورد أقوالاً عن عدد من الأئمة يرون استحباب نقط =

وجوداً وعدماً[١].

ثم ألن يكن من القراء العشرة من بلغ الذروة في اللغة العربية وكان فارس حلبتها، يرحل إليه ويؤخذ عنه، وله مذهب مستقل في النحو اشتهر به؟ ومع ذلك كان في القراءة لا يتعدى ما نقله عن أئمته وتلقاه عن شيوخه ولو خالف مذهبه في العربية، وهذا يدل بصراحة ووضوح على أن القراءات مصدرها التلقي والسماع.

ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء البصري، الذي كان يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ، لقرأت كذا وكذا من الحروف كذا وكذا»[٢]، وكان أبو عمرو يخالف مذهبه في النحو اتباعاً للأثر، ومن ذلك إدغامه الراء في اللام في: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [نوح:٤] وما شاكله في القرآن وهو ضعيف عند البصريين، وورد عن الكسائي مثل ما ورد عن أبي عمرو، فكانت قراءته في بعض المواضع تخالف مذهبه في النحو، وليس هناك من تفسير لذلك إلا أن هؤلاء الأئمة كانوا يستندون في قراءتهم إلى النقل والرواية، لا إلى الاجتهاد والدراية ورسم المصحف[٣].

=المصحف كالحسن وابن أبي ليلى والكسائي، (انظر: الداني، المحكم، ص ١٠-١٣، ط٢، والقاضي، تاريخ المصحف الشريف، ص ٥٦-٥٩ و٦٤).

(١) الشاطبي، الموافقات، ٢/ ٨٩، والبهوتي، كشف القناع، ٤/ ٨٨.

(٢) نقله عنه ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، ص ٨٢، ط٢.

(٣) القاضي، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ص٨٩، وعبدالعزيز القاري، حديث الأحرف السبعة، ص١٨٤-١٨٦.

وفيما أورده جولد زيهر من روايات استدل بها على مزاعمه، ما يرد دعواه ويكشف بطلانه، ذلك أن ما ذكره من قراءة في الآية ٤٨ من سورة الأعراف (تَسْتَكْثِرُونَ) لم يقرأ بها أحد من الأئمة السبعة ولا العشرة بل ولا الأربعة عشر، فهي منكرة، ولا يعرف على وجه التحديد من قرأ بها[١]، وحسبك هذا دليلاً على أن الخط لم يكن هو العمدة في صحة القراءة[٢]، وأما ما ذكره من قراءات في لفظ ﴿نَشْراً﴾ في سورة الأعراف في الآية ٥٧، فقد ثبتت هذه القراءة بضم النون وسكون الشين عن ابن عامر، وبضم النون والشين عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون المفتوحة وسكون الشين على المصدر الواقع موقع الحال، وقرأ عاصم بالباء مضمومة وسكون الشين[٣] فتبين لك أن مبنى ذلك هو تواتر الرواية لا هيئة الرسم[٤].

هذا وقد تعقب عدد من علماء المسلمين الروايات التي استدل بها المستشرق جولد زيهر وبينوا عدم صحتها[٥].

---

(١) ذكرها الزمخشري، في الكشاف، ٢/ ٦٥، وأبو حيان في البحر المحيط، ٤/ ٣٠٣، مطابع النصر الحديثة، الرياض، ولم ينسباها لأحد من القراء.

(٢) هامش كتاب: مذاهب التفسير الإسلامي لجولد زيهر، ص٩.

(٣) ابن الجزري، تحبير التيسير، ص ٣٧٢.

(٤) النجار، هامش كتاب مذاهب التفسير الإسلامي، ص٩، ومجلة الأزهر، عدد ١٣٩١هـ.

(٥) منهم عبد الحليم النجار مترجم كتاب: مذاهب التفسير الإسلامي، وعبدالفتاح القاضي الذي ألف كتابه: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين بتكليف من وكيل الأزهر للرد على شبه جولد زيهر.

نخلص مما تقدم بيانه إلى أن ما قيل من أن سبب اختلاف القراءات الصحيحة خط المصحف وخلوه من النقط والشكل، حجة واهية لا يصح الاعتماد عليها.

المطلب الثالث: اختلاف مصاحف الصحابة وما زيد فيها على وجه التفسير

من الثابت عندنا أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة، وفي عدد منها إضافات كان الصحابة يثبتونها في هامش نسخهم الخاصة، أو بين الآيات يقصدون من خلالها التفسير وإيضاح المعنى، وقد كانوا يميزون في نسخهم بين ما هو نص وما هو تفسير، إلا أن الأمر اختلط على بعض من جاء بعدهم فعدوا ما في المصحف كله نصاً، وقد استغل الحاقدون على القرآن ذلك، وظنوا أن ما كان من البيان والتفسير هو آيات من القرآن، وبنوا على ذلك جواز قراءة القرآن بالمعنى[1].

وقد أشار الإمام السيوطي إلى فعل الصحابة هذا، في أثناء حديثه عن أقسام القراءات[2] وجعله أحد أنواع القراءات الشاذة حيث قال فيه: «وظهر لي وجه

---

(١) انظر مثلاً: جولد زيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ١٥-٢٦، وما نقله عبدالفتاح القاضي، في كتابه: القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، ص ١٧٩.

(٢) اختلفت عبارات علماء القراءات في تحديد أقسام القراءات، فجعلها مكي بن أبي طالب ثلاثة، وجعلها السيوطي ستة، ويرى كثير من علماء القراءات جعلها قسمين اثنين هما:

١-القراءات الصحيحة المتواترة المقبولة، وهي قراءات الأئمة العشرة الذين أجمعت الأمة على تلقي قراءتهم بالقبول والتسليم والرضا.

٢-القراءات الشاذة، وهي كل ما عدا القراءات العشر، وإن رويت بسند صحيح منسوبة إلى رسول الله ﷺ أو أحد المشهورين من الصحابة أو من القراء.

انظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، ص ٥١، والنويري، القول الجاذ في تحريم القراءة بالشواذ، ورقة ١٠ و١٢ و١٤، مخطوط، ومحيسن، في رحاب القرآن الكريم، ١/ ٤٥٢، والحبش، القراءات المتواترة، ص ٧٩.

سادس يشبه من أنواع الحديث: المدرج، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ (من أم)﴾ [النساء:١٢] وقراءة ابن عباس: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡۚ (في مواسم الحج)﴾ [البقرة:١٩٨] وقراءة ابن الزبير: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ (ويستعينون الله على ما أصابهم)﴾ [آل عمران:١٠٤] قال عمر: فما أدري أكانت قراءته أم فسر؟»[(١)].

وتُنقل روايات أخرى فيها زيادة على ألفاظ الآيات[(٢)]، مثل ما روي عن أبيّ وابن مسعود: ﴿فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ (متتابعات)﴾ [المائدة:٨٩]، وما روي عن ابن عباس وقتادة: ﴿وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ فَكَانَ (كافراً وكان) أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ فَخَشِينَآ أَن يُرۡهِقَهُمَا﴾ [الكهف:٨٠]، وما روي عن ابن عباس ﴿وَشَاوِرۡهُمۡ فِي (بعض) ٱلۡأَمۡرِۖ﴾ [آل عمران:١٥٩]، وروي عن ابن مسعود ﷺ أنه حين أمر عثمان ﷺ بجمع المصاحف لحرقها أقسم أن لا يدفع مصحفه، وأنه قال: «غلوا مصاحفكم، فكيف تأمروني أن أقرأ قراءة زيد ولقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة ولزيد ذؤابتان يلعب بين الصبيان»[(٣)]، ففي هذا الأثر دليل على وجود مصحف عند ابن مسعود، وأن فيه اختلافاً عن مصحف عثمان، وهذا يقتضي اختلاف القراءة بناء على اختلاف المصاحف.

---

(١) السيوطي، الإتقان ١/ ٢٦٥.

(٢) انظر: عبدالصبور شاهين تاريخ القرآن، ٩٤-٩٦ نقلاً عن رسالة الشواذ ١٨٩-٢٠٠، وذكر معظم هذه القراءات الشاذة ابن أبي داود، المصاحف، ص ٦٤ و٨٥ و١٠٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ١٢، و٦/ ١٥٤، و٣/ ٩٩.

(٣) رواه ابن أبي داود، المصاحف، ص ٢٢.

وقد اعتمد المستشرقون وأتباعهم على هذه الروايات وأمثالها ليثيروا شبههم وليزعموا جواز قراءة الآيات بالمعنى، وجواز التصرف بالنص القرآني، وهم بكلامهم هذا يثبتون أنهم لم يصلوا إلى درجة الكفار من العرب الذين عاصروا نزول القرآن، فقد أدركوا فصاحة القرآن بسلامة سليقتهم وسرعة بديهتهم واستولى على مسامعهم وصار حديث مجامعهم، ووقفوا أمامه موقف العاجز فلم يستطيعوا معارضته مع أن الدواعي كانت موفورة متضافرة، ولو كان عندهم أدنى شك في قضية إعجازه بإيراد كلمة في غير موضعها، أو زيادة عبارة لم يكن لها علاقة بما قبلها وما بعدها، لبينوا ذلك وكشفوا عوار كلامه وعدم صلاحيته للتحدي وهم الذين امتازوا بسلامة الفطرة ونقاء النفس، وهذا أنيس أخو أبي ذر ﷺ حين سمع القرآن الكريم قال: «لقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم، ولقد وضعت قوله على أقراء الشعر فلم يلتئم على لسان أحد، والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون»[1]، وقال الوليد بن المغيرة: «إن لقوله الذي يقوله لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه مغدق أسفله وإنه ليعلو ولا يعلى، وإنه ليحطم ما تحته»[2].

---

(١) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي ذر، برقم ٦٣٠٩، وقال النووي في شرحه: أقراء الشعر: أنواعه وطرقه. ورواه ابن هشام في السيرة النبوية، ١/ ٣٨٨، والبيهقي في دلائل النبوة ٢/ ١٩٩.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ٣/ ٥٩، والطلاوة، الحسن والرونق، ومغدق، كثير (انظر: إبراهيم مصطفى ورفاقه، المعجم الوسيط، ٢/ ٥٧٠ و٦٥٢).

ويجاب عن هذه الشبهة: بأن هذه الروايات لا تدل على أن هذه الإضافات من القرآن بل هي قراءات تفسيرية أدرجها بعض الصحابة في مصاحفهم من قبيل البيان على ما ذهب إليه أئمة التفسير، «وما يؤثر عن الصحابة والتابعين أنهم قرؤوا بكذا وكذا إنما ذلك على جهة البيان والتفسير لا أن ذلك قرآن يتلى»[١]. وقال ابن الجزري بعد أن برأ الصحابة من أنهم كانوا يجيزون قراءة القرآن بالمعنى ما نصه: «نعم ربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود ﷺ كان يكره ذلك ويمنع منه»[٢].

فهل يصح بعد هذا أن تجعل هذه القراءات الشاذة حجة على النص الكريم، الذي ورد إلينا من طريق التواتر عن النبي ﷺ؟ وهي قراءات شاذة واهية السند إلى أصحابها، كما أنها في أغلب الأحيان منحولة إليهم، وعليه -كما قرر العلماء- متى تطرق الشك إلى بعضها سنداً أو متناً فقد سقطت وبطل اعتبارها، ولم تعد تصلح لأن تكون أساساً لمثل هذا الحكم، ويحمل ما صح منها على أنه من باب التفسير، كما قال أبو حيان تعليقاً على قراءة ابن مسعود (فوسوس لهما الشيطان) بدلاً من ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة:٣٦]: «وهذه القراءة مخالفة لسواد المصحف المجمع عليه فينبغي أن يجعل تفسيراً، وكذا ما ورد عنه وعن غيره مما خالف سواد المصحف، وأكثر قراءات عبدالله إنما تنسب للشيعة، وقد قال بعض

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٨٦.

(٢) ابن الجزري، النشر، ١/ ٣٢.

علمائنا إنه صح عندنا بالتواتر قراءة عبدالله على غير ما ينقل عنه، مما وافق السواد فتلك إنما هي آحاد، وذلك على تقدير صحتها فلا تعارض ما ثبت بالتواتر»[١].

إذاً ما ذهب إليه هؤلاء ما هي إلا افتراضات وتخمينات وتخيلات باطلة لا قيمة لها في مبحث يتصل بكتاب هو خير الكتب السماوية وأفضلها، لأنهم حين يعزون إلى الصحابة مثل هذه السلوكيات والتصرفات إنما يتقولون في دين الله تعالى قول أعدائه، وحاشا للصحابة أن يقولوا في القرآن برأي دون سند مرفوع إلى النبي ﷺ فكيف نتهمهم بأنهم عبثوا بالنص القرآني من أجل أن يجعلوه أكثر بياناً ووضوحاً مع أن الذي يدقق النظر يرى أن مثل هذه الزيادات غريبة بالنسبة إلى النص الأصلي، كما يدرك فيها ملامح التفسير والكشف والإيضاح.

وأما استدلالهم بالرواية عن ابن مسعود فيرد عليه بأن الصحابة أجمعوا على موافقة عثمان ﷺ، فقد روى ابن أبي داود عن علي ﷺ أنه قال في المصاحف: «لو لم يصنعه عثمان لصنعته»[٢]، وعن مصعب بن سعد قال: «أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد»[٣]، وثبت عند ابن أبي داود بسند صحيح أن عثمان لما أشار على الصحابة بجمع الناس على مصحف واحد قالوا له: «نعم ما رأيت»، وأن علياً ﷺ قال: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملأ منا،

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ١/ ١٦١.

(٢) ابن أبي داود، المصاحف، ص١٢.

(٣) ابن كثير، فضائل القرآن، ص ٤٠.

قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن نجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: نعم ما رأيت»[١]، وقد ثبت عن ابن مسعود الرجوع عما قال وموافقته لما فعله عثمان وأجمع عليه الصحابة والشهادة له بأنه الصواب الذي لا تصح مخالفته.

ونقل القرطبي في تفسيره عن أبي بكر الأنباري وقوله: «وما بدا من عبدالله بن مسعود من نكير ذلك فشيء نتيجة الغضب ولا يعمل به، ولا يؤخذ به، ولا يشك في أنه ﷺ قد عرف بعد زوال الغضب عنه حسن اختيار عثمان ومن معه من أصحاب رسول الله ﷺ، وبقي على موافقتهم وترك الخلاف لهم»[٢].

وقال ابن كثير بعد أن ذكر أن جميع الصحابة وافقوا عثمان: «وإنما روي عن ابن مسعود شيء من الغضب بسبب أنه لم يكن ممن كتب المصاحف وأمر أصحابه بغل مصاحفهم لما أمر عثمان بحرق ما عدا المصحف الإمام ثم رجع ابن مسعود إلى الوفاق»[٣].

---

(١) ابن أبي داود، المصاحف، ص ٣٠، وذكره ابن حجر في فتح الباري، ٩/ ١٤ و١٥ وقال: إسناده صحيح.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٥٣.

(٣) ابن كثير، فضائل القرآن، ٣٢.

الخاتمة

بعد هذا العرض للشبه التي اعتمد عليها القائلون بجواز قراءة القرآن الكريم بالمعنى والرد عليها وإبطالها، نخلص إلى ما يجب المصير إليه والقول به، وهو أن الله سبحانه أنزل القرآن بلفظه ومعناه على نبيه محمد ﷺ، وهو القول الحق والأدلة على إثباته كثيرة متعددة، ويمكن إيراد العديد من الآيات الدالة على ذلك، ومنها قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ [الجاثية ٧-٨]، فقوله تعالى: ﴿يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ يدل على أن آيات الله شيء يسمع بالآذان ويتلى بالألسنة، والذي يسمع بالآذان ويتلى بالألسنة هو الألفاظ، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة:٦]. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨﴾ [النحل:٩٨] فهذه الآية تدل على أن القرآن شيء يقرأ بالألسنة، والذي يُقرأ بالألسنة هو الألفاظ[1]، وقوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦﴾ [القيامة:١٦] وقد ورد في سبب نزول هذه الآية عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه، فقال ابن عباس: فأنا أحركهما لكم كما كان رسول الله ﷺ يحركهما، وقال سعيد: وأنا أحركهما كما رأيت ابن عباس رضي الله عنهما يحركهما، فحرك شفتيه، فأنزل الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ

(١) غزلان، البيان في مباحث من علوم القرآن، ٥٤ و٥٥.

عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ قال: جمعه لك في صدرك وتقرأه ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ قال: فاستمع له وأنصت، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ ثم إن علينا أن نقرأه، فكان رسول الله ﷺ بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما قرأه»[(١)].

ففي هذه الآيات وهذا الحديث دلالة واضحة ظاهرة على أن المنزل لفظ ومعنى، وإلا لما كان لتحريك اللسان به معنى.

كما يمكن الاستدلال لهذا الأمر بكثير من الآيات والأحاديث ظاهرة الدلالة على نزول اللفظ والمعنى، وهو ما عليه جماهير العلماء قديماً وحديثاً[(٢)]، وبثبوته تبطل فكرة الزعم بجواز القراءة بالمعنى، ويثبت أن القول به قائم على الظن والتخمين وعدم التحري عن معرفة الحقيقة والتثبت منها، ومعاملة الاحتمالات العقلية معاملة الحقائق المسلمة، وإن هذا الزعم والافتراء أمر في غاية الخطورة، لأنه يؤدي إلى أن يصبح ما بأيدينا من قرآن من صنع البشر، وتزول عنه صفة القداسة والإعجاز، ويصبح هدفاً لتغيير ألفاظه وتعديلها وفق ما يراه كل مجتهد يظن نفسه قادراً على ذلك، وقد وقف علماؤنا قديماً وحديثاً بالمرصاد لكل مشكك في كتاب الله تعالى ومتقول عليه، وقابلوا الشبه والأباطيل والافتراءات

---

(١) رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب رقم ٤، رقم الحديث ٥.

(٢) عبدالسلام مقبل المجيدي، تلقي النبي ﷺ ألفاظ القرآن الكريم ٧٩-١٢٩، وصفحات أخرى، وفي الكتاب نقول كثيرة وأدلة عديدة على نزول اللفظ والمعنى، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

بمنهج صارم دقيق ظاهر كشف الجهل الذي اتصف به القائلون بتلك الشبه، وبَيَّن أن ما اعتمدوا عليه لتقرير معتقدهم يقوم على حجج واهية وشبهات فاسدة ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾﴾ [الرعد:١٧].

القاعدة النحوية
ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنية[١]

ملخص

بذل علماء النحو جهوداً عظيمة من أجل تقنين قواعده واستخلاص مبادئه، ولم يكن من السهل عليهم الإحاطة باللغة أو استيعاب جميع مسائلها، ومن هنا حصل من بعضهم الطعن في ما خالف أصولهم وقواعدهم، ولو كان قراءة قرآنية صحيحة ثابتة، فتجرأ عدد منهم على الطعن فيها وردها وتخطئة قارئها ونسبته إلى اللحن أو الجهل، وهذا اتجاه خطير، قد يكون مبنياً عند القائل به على الظن بأن القراءة المنسوبة إلى قارئ ما تعني انفراده بها أو اجتهاده فيها دون تلق أو رواية.

ولم يرتض عدد منهم هذا الموقف من القراءات والقراء، فوقفوا مع القراءة، وجعلوها أساساً لقاعدة نحوية جديدة، أو أصلاً عاماً يندرج تحته ما يوافق القراءة من شواهد.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، محمد وآله وصحبه والتابعين، وبعد.

---

(١) منشور في مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٠١.

فإن القراءات القرآنية قد حظيت بالرعاية والعناية على مستوى التلقي والأداء، وعلى مستوى التدوين والبحث والدراسة، باعتبارها اختلافاً في ألفاظ الوحي بالقرآن تجوز القراءة به، وباعتبارها مادة لغوية غنية وقادرة على إمداد اللغة بفيض من المعاني والظواهر الصوتية، وكانت ميداناً واسعاً، لدراسات وبحوث جادة، ومع أن كثيراً من هذه الدراسات قدمت مشكورة جهوداً طيبة في تغطية جوانب من هذا العلم، فإن الحاجة إلى مزيد من الدرس والبحث تفرضها طبيعة موضوع القراءات الذي يتصل بقوة بعدد كبير ومهم من الموضوعات، أهمها صلته بالقرآن الكريم، وعلم التجويد، وعلوم اللغة من نحو وصرف وبلاغة، وعلوم الفقه والحديث وغيرها.

والموضوع -قيد البحث- يوضح بدرجة كبيرة صلة علم النحو بالقراءات القرآنية، وأن العلماء انتبهوا منذ وقت مبكر إلى ضرورة التوافق بين القراءة المروية والقاعدة النحوية، لكنهم اختلفوا في تطبيق هذه المعادلة، فرأى بعضهم أن القاعدة النحوية هي المرجع المعتبر والأساس الذي يرد إليه كل خلاف، فما وافقه فهو الصواب، وما خالفه فلحن -إلا ما استثني لضرورة شعر أو نحو ذلك- ورأى آخرون أن الأمر على خلاف ذلك، فالقاعدة وضعت في وقت لاحق، وكانت قاصرة عن استيعاب جميع أنواع الكلام وأحوال اللغة لأسباب موضوعية، فليس من شأنها -والأمر كذلك- أن تكون مرجعاً وأساساً يحاكم إليه كل قول وتخضع له لغات العرب أجمعين، فاللغة كانت -قبل أن تكون القاعدة- تشمل جميع ما يتكلم به العرب وليس فقط ما وجد في كتب النحو،

وهذا يعني سعة مفاهيم ودلالات وألفاظ اللغة وتعاظمها عن أن تحيط بها القواعد القياسية التي قعدها النحاة واللغويون.

واقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على ثلاثة مباحث وخاتمة، تحدث أولها في موضوع مقياس القراءة وأثره في قبول القراءات وردها، وأركان هذا المقياس، وأهميتها، وكان الحديث في المبحث الثاني حول موافقة القراءة لقواعد اللغة وقيمة ذلك باعتباره ركناً من أركان المقياس القرائي، وكان لا بد من أن يتطرق البحث -عند هذه النقطة- إلى وضع القواعد النحوية وتأصيلها، والمنهج الذي اتبعه علماء اللغة في ذلك.

أما المبحث الثالث فقد اشتمل على نموذج تطبيقي من خلال اختيار قراءتين اختلف النحاة في توافقهما مع القاعدة النحوية، فردهما بعضهم لأنهما -في مذهبهم- لا توافقان القاعدة، ونصرهما آخرون لأنهما عندهم جاريتان على سنن اللغة، مؤيَّدتان بشواهدها، مع صحة سندهما وثبوت نقلهما.

وجاءت خاتمة البحث متضمنة خلاصة لما فيه، ومشيرة إلى أبرز النتائج التي توصل إليها.

المبحث الأول

مقياس القراءة وأثره في قبول القراءات وردها

كانت كتابة المصحف في أيام عثمان ﷺ خطوة بارزة في تأسيس مقياس يفرق بين المقبول والمردود من القراءات، ومع أن عثمان لم يمنع أصحاب القراءات المخالفة لرسم مصاحفه من تداولها[١]، لكن صنيعه قد وضع تلك القراءات المخالفة خارج دائرة القراءات التي تلقاها الناس بالقبول.

وكان للرسم دوره في التمييز بين القراءات، لكن هذا الدور لم يكن مستقلاً، إذ لا بد من صحة السند وثبوت التلقي، فالقراءة سنة متبعة لا مجال فيها لاجتهاد أو قياس، والرسم تابع وموثق للقراءات، وفي هذا المعنى يقول الإمام نافع: «قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذ به واحد تركته حتى أُلّفت هذه القراءة»[٢].

ويقول أبو عمرو بن العلاء: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»[٣].

---

(١) انظر: محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، في رحاب القرآن الكريم، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ١/ ٤٣٥.

(٢) الحموي، أحمد بن عمر بن أبي الرضا (٧٩٠هـ/ ١٣٨٩م)، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: د. عبدالكريم البكار، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، ص ٣٦ و٣٧، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الحموي، القواعد والإشارات.

(٣) ابن الجزري، محمد بن محمد بن علي (٨٣٣هـ/ ١٤٣٧م)، النشر في القراءات العشر، تصحيح الشيخ: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/ ١٧، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن الجزري، النشر.

قال ابن الجزري: «ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يُرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يُعتمد عليه، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر وعروة بن الزبير وعمر بن عبدالعزيز وعامر الشعبي من التابعين، أنهم قالوا: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرأوا كما علمتموه»[١].

وهذه النصوص تؤكد نقل القراء تلقياً ومشافهة، وإنما جاء الرسم لاحقاً ليحفظ في السطور ما ثبت تلقيه والقراءة به.

وقد حظي مقياس السند بعناية أهل الشأن واهتمامهم، وحرصوا على التوثق والتثبت في نقل القراءة، ويدل على هذا ما قدمت من أقوال السلف، ولذا قال الإمام مالك: «قراءة أهل المدينة سنة، فقيل له: قراءة نافع؟ فقال: نعم»[٢].

وظل مقياس الإسناد هو المقياس الوحيد لصحة القراءة أو شذوذها مدة طويلة بعد ذلك، وفي حدود الرسم العثماني[٣].

---

(١) ابن الجزري، النشر، ١/ ١٧.

(٢) محمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ/ ٨٤٦م) طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١/ ١٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، وابن الجزري، محمد بن محمد (٨٣٣هـ/ ١٤٣٧م) غاية النهاية في طبقات القراء، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ٢/ ٣٣١ و٣٣٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن الجزري، غاية النهاية.

(٣) د. عبدالصبور شاهين (معاصر)، تاريخ القرآن، دار القلم، ١٩٦٦م، ص ٢٠١.

ولا ينكر أثر هذين المقياسين -صحة الإسناد وموافقة الرسم- في التمييز بين المقبول والمردود من القراءات، ولكن الحاجة إلى مقياس يصون النص من اللحن ظهرت بعد ذلك بمدة وجيزة من خلال نشأة علم النحو، الذي كان من أبرز أسبابه خطأ بعض الناس في القراءة.

وهكذا أصبح مقياس موافقة اللغة العربية شرطاً جديداً اتفق على إضافته في الوقت الذي بدأ اللحن يتسرب إلى ألسنة الناس بسبب اختلاط العرب بغيرهم، ودخول كثير من العجم في الإسلام وحاجتهم إلى تعلم اللغة العربية.

ولم يكن الفاصل الزمني بين هذه المقاييس بعيداً، إذ تم كل ذلك في القرن الأول الهجري، ودليل ذلك أن أبا الأسود الدؤلي، مؤسس علم النحو ونقط الإعراب قد توفي عام ٦٩هـ[١].

وقد أصبحت هذه الأركان الثلاثة تشكل في مجموعها مقياساً يضبط المقبول من المردود من القراءات، ويميز بين ما يقرأ به وما لا يقرأ به، مع مراعاة التأخر النسبي للشرط الثالث -موافقة العربية- «لأن هذا الشرط لم يكن له مكان في وقت كانت تعتبر فيه العربية هي ما كان يتكلمه العرب كلهم لا ما وجد فيما بعد في كتب النحو، لكن بعد أن استقرت قواعد النحاة واعتبروا ما خرج عن المطرد شاذاً، نظر إلى القراءات من خلال ذلك المبدأ، خاصة من قبل النحاة، وتحقيقاً لأن تكون القراءة القرآنية بالغة المثل الأعلى في عربيتها جعلت موافقة العربية شرطاً لقبول القراءة، وتعرضت بعض القراءات لنقد من جراء هذا المقياس»[٢].

---

(١) ابن الجزري، غاية النهاية، ١/ ٣٤٦.

(٢) د. غانم قدوري الحمد (معاصر)، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، اللجنة الوطنية =

ومن جهة أخرى فإن هذا الشرط كان يعدّ تحصيل حاصل في ذلك الوقت، فكل قراءة صح سندها وثبت نقلها، فلا بد أن يكون لها وجه في العربية، إذ «من المحال أن يصح في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول»[١].

وعلى هذا أصبح مقياس القراءة بأركانه الثلاثة كما يلي:

١- صحة الإسناد وثبوت النقل.

٢- موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً.

٣- موافقة اللغة العربية ولو بوجه[٢].

وقد أكد ابن الجزري أهمية إضافة عبارة: ولو بوجه، فقال: «وقولنا في الضابط: ولو بوجه، نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم»[٣].

وقد درس ابن الجزري أثر هذه الشروط مجتمعة ومنفردة في القراءات، فذكر أنها حين تجتمع تكون القراءة متواترة أو صحيحة للسبعة أو غيرهم، وحين تجتمع صحة السند وموافقة العربية دون موافقة الرسم فالقراءة شاذة، ومثّل

=للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص ٦٥٠، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: غانم قدوري، رسم المصحف.

(١) ابن الجزري، النشر، ١/ ٤٢٩.

(٢) الحموي، القواعد والإشارات، ٣٠.

(٣) ابن الجزري، النشر، ١/ ١٠.

لذلك بما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها.

أما ما اجتمع فيه موافقة الرسم وموافقة العربية دون صحة السند فهو ضعيف الرواية، وقد يطلق عليه اصطلاح: الشاذ، فإن عُدم النقل لم تعد تلك القراءة شاذة بل مكذوبة[1].

وهذا يشير إلى أن رسم المصحف الذي تم بإجماع الصحابة ورضاهم يعتبر عاضداً لصحة الإسناد بدرجة كبيرة، ولتقريب هذا المعنى يمثل بقراءة ﴿وَوَصَّى﴾ [البقرة:١٣٢] فقد كتبت في المصاحف العثمانية بطريقتين، فكتبت في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿وأوصى﴾ بألف بين الواوين، وفي سائر المصاحف ﴿ووصى﴾ بغير ألف[2]، وذلك لأنها قرئت بالوجهين، أما كلمة ﴿أَلْقِيَا﴾ [ق:٢٤] فلم تكتب إلا بهذا الشكل لاتفاق الصحابة على أنها لا تقرأ إلا بهذه الطريقة، وعليه تكون قراءة (إلقاءً) بدلاً من ﴿ألقيا﴾ شاذة[3]، لأنها خالفت الرسم المجمع عليه، إضافة إلى عدم صحة نقلها.

---

(١) ابن الجزري، منجد المقرئين مرشد الطالبين، راجعه: محمد حبيب الله الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ص ١٦ و١٧.

(٢) أبو عمرو سعيد بن عثمان الداني (٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، مصور عن الطبعة الأولى ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م، ص١٠٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الداني، المقنع.

(٣) أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ/ ١٢١٩م) إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ٢/ ٥٠٧.

وقد التزم العلماء بهذا المقياس الضابط لصحيح القراءات وحرصوا على الأخذ به، لما فيه من الاحتياط للقراءات والحفاظ عليها من كل دخيل، وهذا كان كافياً لدحض الشبهات التي ظهرت فيما بعد، سواء تلك التي أوردها بعض المفسرين والنحاة عن حسن قصد -على شكل رفض لبعض القراءات- توهماً أنها تخالف قواعد اللغة ووجوه الإعراب، أم تلك التي قال بها بعض المستشرقين وأتباعهم -طعناً وافتراء وتشكيكاً في الدين- فإذا فُهم هذا المقياس فهماً صافياً صحيحاً أمكن رد جميع الشبهات وإغلاق باب الجدل والاعتراض.

ومما يدل على التزام العلماء بأركان هذا المقياس موقفهم تجاه اثنين من القراء، حاول كل منهما أن يخرق أحد هذه الأركان، ويقرأ بقراءات لم تجتمع فيها.

أما أحدهما فهو ابن شنبوذ البغدادي (ت٣٢٨هـ) وهو أستاذ كبير وشيخ الإقراء بالعراق، ولكنه كان يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف ما دام صحيح السند وموافقاً للُّغة، وحين نهاه ابن مجاهد وغيره من العلماء عن ذلك سخر بهم ونسبهم إلى قلة العلم، فرُفع أمره إلى الوزير، فعُقد له مجلس وكتب عليه محضر واستتيب عما كان يقرأ به من الشواذ، ومنه: ﴿(فامضوا، بدل) فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٩]، ﴿وَتَجْعَلُونَ (شكركم، بدل) رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الواقعة:٨٢] وغير ذلك[1].

(١) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٢/ ٥٤ و٥٥.

وأما الآخر فهو ابن مقسم محمد بن الحسن بن يعقوب العطار (ت٣٥٤هـ) أحد الذين اشتهروا بالضبط والإتقان ومعرفة العربية ونحو الكوفيين، وكان يقول: «إن كل قراءة وافقت خط المصحف ووجهاً في العربية فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سند»، فأنكر العلماء عليه ذلك ورفعوا أمره إلى السلطان فأحضره واستتابه بحضرة الفقهاء والقراء، وكتب محضر توبته[1].

فكان موقف كل من الرجلين يقوم على أساس ترك أحد أركان مقياس القراءة، وكان موقف العلماء المنع من ذلك والالتزام بتلك الأركان.

(١) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ٢/ ١٢٤.

المبحث الثاني

موافقة القراءة لقواعد اللغة

باعتبارها من أركان مقياس القراءة

سبقت الإشارة إلى أن الشرط الأول في مقياس القراءة هو صحة السند وثبوت النقل، وأن اتفاق الصحابة على رسم المصحف كان عاضداً قوياً وشرطاً ثانياً للاعتداد بالقراءة وتوثيق حفظها، وأن الشرط الثالث -موافقة العربية ولو بوجه- إنما جاء متأخراً نسبياً.

وقد وقع النزاع بين العلماء -نحاة ومفسرين وقراء- حول عدد من القراءات القرآنية لاختلافهم في مدى قبولها من الناحية اللغوية، إذ رأى بعضهم أن هذه القراءات لم تتفق مع القاعدة النحوية، ورد عليهم آخرون بأن هذه القراءات متفقة مع اللغة، ولها من كلام العرب ما يشهد لها ويؤيدها، ولا بد من مراجعة قواعد اللغة والنحو لتوسيعها وجعلها قادرة على استيعاب هذه القراءات.

ومع أن كثيراً من العلماء أكدوا أن: «أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والروايةُ إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[1].

---

(١) أبو عمرو سعيد بن عثمان الداني (٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م) جامع البيان في القراءات السبع، مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم: ٣ قراءات م، ورقة ١٧١/ أ.

وأن القراءات: «تؤثر رواية ولا تُتجاوز»[١].

و: «ليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ التلاوة به حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به، لأن القراءة سنة»[٢].

و: «القراءة لا تخالف لأن القراءة سنة»[٣].

مع هذا كله فإن بعض العلماء من النحاة والمفسرين ردوا عدداً من القراءات الثابتة الصحيحة استناداً إلى القاعدة النحوية، وفي مقدمة هؤلاء: الطبري، والنحاس، والزجاج، والفراء، والمبرد، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن أبي مريم، وغيرهم، وهذا الأمر يقودنا إلى الحديث عن كيفية وضع القواعد النحوية لمعرفة المرجعية التي يحكم من خلالها على الكلام.

وضع القواعد النحوية وتأصيلها

كانت اللغة العربية هي ما يتكلمه العرب كلهم لا ما وجد في كتب النحو فيما بعد، وكان للعرب في كلامهم أساليب وطرائق معروفة مطردة في الغالب

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ/ ١٠٠٢م) الخصائص: تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الشئون الثقافية العامة، بغداد، الرابعة، ١٩٩٠م، ١/ ٣٩٩، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن جني، الخصائص.

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٣٧٧هـ/ ٩٨٨م)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح شلبي، ود. عبدالحليم النجار، دار الكتاب العربي، ١٩٦٥م، ١/ ٥، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: أبو علي الفارسي، الحجة.

(٣) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ/ ٧٩٧م) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٣٨٥-١٣٩٧هـ/ ١٩٦٦-١٩٧٧م، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: سيبويه، الكتاب.

يعرفونها بفصاحتهم وبيانهم، فإذا خرج أحد شعرائهم أو خطبائهم عن هذه الأساليب، وجد من يوجه إليه النقد ويرده إلى الجادة.

ولم يكن العرب يحتكمون في ذلك إلى شيء مدون أو قانون مكتوب، وكانت أولى الخطوات العملية في تدوين قواعد اللغة ما قام به أبو الأسود الدؤلي من نقط المصاحف ووضع جمل من قواعد النحو كالتعجب والاستفهام وأقسام الكلام[١].

وقد تطور هذا الجهد -الذي بدأه أبو الأسود- وتتابع حتى وضعت قواعد اللغة وألفت فيها الكتب، وكان كتاب سيبويه يمثل ذلك الجهد أشمل تمثيل، ومن خلال التتبع لما جاء في هذا الكتاب نجده يهتم بالأمثلة المطردة، ويعد ما خالفها شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه، وهو منهج يصلح لتعليم اللغة بطريقة ميسرة، أما المنهج المناسب لدراسة اللغة وتحليلها فهو الذي يقوم على دراسة ما كان وليس ما ينبغي أن يكون، وهذا يعني أن القواعد المطردة التي نجدها في كتب النحو لا تصلح مقياساً لدراسة هذه الظواهر اللغوية السابقة تاريخياً على وضع هذه القواعد[٢].

ثم إن قضية وضع القواعد النحوية واللغوية تمت من خلال الاستقراء الناقص، وفق منهج لم يستوف جميع أوضاع العربية وأحوالها، ولم يكن بمقدوره

---

(١) انظر: أبا الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م) البداية والنهاية، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، ٦/ ٧٣.

(٢) غانم قدوري، رسم المصحف، ٦٤٩ و٦٥٠.

ذلك، لأن الكلام العربي الذي منه تستنبط القواعد لم يستطع الرواة جمعه كله، بل لم يجمعوا منه إلا القليل.

وقد قرر هذه الحقيقة عدد من كبار العلماء، وأساطين الرواية، ويكفي من ذلك قول أبي عمرو بن العلاء البصري (ت١٥٤هـ): «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»[١].

وبناء على هذا المنهج الذي قام على ثلاثة أركان هي: الزمان والمكان والرواية، فإن من المحتوم أن يكون ما تم جمعه من الكلام ضئيلاً جداً بالنسبة لما ترك.

فمن حيث المكان حدد العلماء عدداً من القبائل العربية للاحتجاج بلغتها هي: قريش، لأنها كانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس[٢]، ثم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[٣].

---

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١/ ٢٥، وأبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي (٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) البحر المحيط أو التفسير الكبير، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، ٤/ ٢٣٠، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: أبو حيان، البحر المحيط.

(٢) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ/ ١٥٠٦م) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ١/ ٢١١، وسيشار له فيما بعد هكذا: السيوطي، المزهر، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ط الثانية، ١٣٥٩هـ، ص ١٩.

(٣) انظر: السيوطي، المزهر، ١/ ٢١١.

وقد علل الفارابي ذلك الاقتصار بقوله: «عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من قبائل العرب»[١].

وهذا يعني أن القبائل التي استبعدت ولم يؤخذ بكلامها للاحتجاج وهي قبائل عربية صميمة كانت كثيرة جداً.

ومن جهة أخرى فقد كان الاهتمام بنقل الشعر أضعاف ما كان بالنسبة للنثر، ومعنى ذلك أن الرواة لم ينقلوا جميع ما قيل في البيئة المكانية المحددة بذلك العدد القليل من القبائل، ومعلوم «أن الشعر أحد المصادر لا كلها، فهناك ألفاظ تنطق بها القبيلة ولا تدخل في شعر شعرائها لأنها ليست من الألفاظ الشعرية»[٢].

ومن حيث الزمان فإن العلماء حددوا حقبة زمنية ينتهي الاحتجاج إلى كلام أهلها ولا يتجاوزها، إذ «رأوا أن اللحن الذي شاع في الأمصار بعد منتصف القرن الثاني، قد ظل ظله خفيفاً في البوادي حتى أوشك القرن الرابع على النفاد»[٣].

وهذا يعني أنهم جعلوا منتصف القرن الثاني آخر عصر الاحتجاج بالنسبة للأمصار، أما بالنسبة لأهل البوادي فقد امتد عصر الاحتجاج إلى أواخر القرن الرابع[٤].

---

(١) نقله عنه: السيوطي، المزهر، ١/ ٢١١.

(٢) أحمد أمين (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٤م) ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط السابعة، ١٩٦٤م، ٢/ ٢٥٣.

(٣) د. محمد ضاري حمادي (معاصر)، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق، ط الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، ص ٢٩٥، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: حمادي، الحديث النبوي.

(٤) انظر: حمادي، الحديث النبوي، ٢٩٥ و٢٩٦.

ومع أن هذه الحقبة الزمنية قليلة نسبياً ومحددة لدائرة قبول الكلام الذي يعتبر ويحتج به، فإن هناك عوامل أخرى تضيق الدائرة أكثر، أهمها أن العلماء لم يكونوا متفقين على قبول كلام هؤلاء الداخلين ضمن دائرة الاحتجاج، بل كان عدد من الشعراء والأدباء والقراء والمحدثين عرضة للانتقاد والرمي بالخطأ والجهل، فهذه قراءة حمزة الزيات الكوفي في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، حيث قرأ بجر ﴿الأرحام﴾ فلحنه بذلك: المبرد، والزجاج، ووصف الفراء قراءته هذه بالقبح[١]، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً.

وهذه قراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧] حيث قرأ (زُين) بالبناء للمفعول (قتلُ) بالرفع، (أولادهم) بالنصب، (شركائهم) بالجر، فأنكر هذه القراءة الفراء، والنحاس ووصفها الفارسي وابن خالويه بالقبح[٢].

---

(١) انظر: الفراء، يحيى بن زياد (٣٠٧هـ/ ٨٢٣م) معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب بيروت، ط الثالثة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الفراء، معاني القرآن، والمبرد، محمد بن يزيد (٢٨٦هـ/ ٨٩٩م) الكامل، تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ٣/ ٣٩، والقرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ/ ١٢٧٣م) الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٥م، ٥/ ٣. وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: القرطبي، الجامع.

(٢) سيأتي بيان ذلك مفصلاً في المبحث الثالث.

وهذا عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) يرمي الفرزدق (ت١١٠هـ) باللحن[١]، مع أن سيبويه يحتج بشعره كثيراً[٢]، ومثل هذا كثير، إذ «لم تسلم طائفة من أهل اللسان العربي من الطعن والتغليط حتى بلغ الأعراب أنفسهم، وها هو ذا ابن جني يعقد لهم باباً في الخصائص اسمه «باب في أغلاط العرب»[٣].

أما الرواية -وهي العنصر الثالث- فقد ذكر لنا التاريخ عشرات من العلماء الذين رحلوا إلى البوادي وخالطوا الأعراب ليسمعوا منهم ويكتبوا عنهم، وكان لهم منهجهم في التمييز بين الصحيح وغيره، ومن هؤلاء: أبو عمرو البصري (ت١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ)، وغيرهم[٤]، وهي جهود مشكورة وعظيمة -بلا شك- ولكنها لم تحط إلا بجزء يسير من كلام العرب ولغاتهم.

وخلاصة القول إن تحديد عصر الاحتجاج اللغوي ومكانه كان له أثر كبير في تضييق دائرة الكلام الذي يحتج به وحصره، وإذا كان هذا مفيداً بالنسبة للمنهج التعليمي والبحثي لدراسة الظواهر اللغوية والصوتية ووضع قواعدها، فإنه لم يكن كافياً للحكم على كل ما قاله العرب ونطقوا به، وأجدر -من باب أولى- أن لا يكون حكماً على القراءات القرآنية.

---

(١) انظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ١/ ١٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٨ و٣٩ و٤٩ و٦٠ و٦٩ ومواضع أخرى.

(٣) حمادي، الحديث النبوي، ٢٩٨، وانظر: ابن جني، الخصائص: ٣/ ٢٧٣.

(٤) حمادي، الحديث النبوي، ٣٠٢.

وسيتم في المبحث الثالث عرض نموذجين تطبيقيين على قاعدتين نحويتين أسسهما بعض لنحاة وجعلوهما أصلاً ثابتاً يردون كل ما خالفه، ولو كان قراءة صحيحة، ورأى بعضهم أن تلك القاعدة قاصرة عن الحكم على تلك القراءة، لورود كثير من الشواهد من الشعر والنثر الذي يصلح للاحتجاج، سنداً للقراءة وخلافاً لتلك القاعدة.

المبحث الثالث

الموقف من مخالفة القراءة الصحيحة لقاعدة نحوية

في هذا المبحث تم اختيار قراءتين حصلت فيهما مخالفة لقاعدة نحوية، حيث تم عرض آراء ومواقف العلماء، ثم الترجيح بينها.

المطلب الأول: عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض

هذه قاعدة نحوية وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، واحتجوا لذلك بجملة من الحجج سيأتي ذكرها بعد قليل، وفي هذا يقول سيبويه: «ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم، كرهوا أن يتبعوها الاسم»[1]، ويقول في موضع آخر: «تقول: مررت بزيد وبك، وما مررت بأحد إلا بك، أعدت مع المضمر الباء من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها مفردة، فلذلك أعادوا الجار مع

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٨١.

المضمر، ولم توقع إيّا ولا أنت ولا أخواتها هاهنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور»[١].

وبناء على هذه القاعدة التي قعدها البصريون، فإنهم منعوا ما جاء من الكلام مخالفاً لها وعدوه قبيحاً، ولم يجوزوه إلا في ضرورة الشعر، ومما طاله المنع والرفض قراءة حمزة الزيات -أحد القراء السبعة- في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء:١]، حيث قرأ بخفض: (والأرحام)[٢]، ولما فيها من مخالفة لقاعدة البصريين عدها بعضهم لحناً لا تحل القراءة بها[٣]، وفي هذا قال أبو العباس المبرد: «لو صليت خلف إمام يقرأ بها لأخذت نعلي ومضيت»[٤]، ووصفها بعضهم بأنها قبيحة[٥]، وقال الزجاج: «فأما الجر في

(١) سيبويه، الكتاب، ٢/ ٣٦٣.

(٢) ابن غلبون، طاهر بن عبدالمنعم الحلبي (٣٩٩هـ/ ١٠٠٨م) التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ٢/ ٣٠٣، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن غلبون، التذكرة، وأبو طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي (٤٥٥هـ/ ١٠٦٣م) العنوان في القراءات السبع، تحقيق: د. زهير زاهد، ود. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٨٣، وأبو شامة عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقي (٦٦٥هـ/ ١٣٦٧م) إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: محمود عبدالخالق جادو، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ٣/ ٥٨، وسيشارك لهذا المصدر فيما بعد هكذا: أبو شامة، إبراز المعاني.

(٣) انظر: القرطبي، الجامع، ٥/ ٢.

(٤) أورده عنه القرطبي، الجامع، ٥/ ٣.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٢٥٢.

﴿والأرحام﴾ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر»[1]، وادعى إجماع النحويين أنه يقبح عطف ظاهر على مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض.

أما أدلة البصريين وحججهم في هذه المسألة فأبرزها:

أولاً: المضمر المجرور بمنزلة الحرف، لأنه لا ينفصل كما أن التنوين لا ينفصل، وذلك أن الهاء والكاف في نحو: به، وبك، لا تنفصل عن الجار فصار كالتنوين.

ثانياً: أنهم يحذفون الياء من المنادى المضاف في الاختيار كحذفهم التنوين من المفرد، وذلك كقولهم: يا غلام، فأشبه المضمر المجرور التنوين من هذا الوجه، فوجب أن لا يجوز عطف المظهر عليه، لأن من شرط العطف حصول المشابهة بين المعطوف والمعطوف عليه، فإذا لم تحصل المشابهة لم يجز العطف[2].

ثالثاً: أنهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضمر المرفوع، فلا يجوز أن يقال: اذهب وزيد، وذهبت وزيد، بل يقولون: اذهب أنت وزيد، وذهبت أنا وزيد، مع أن الضمير المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على المضمر المرفوع

---

(١) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣١١هـ/ ٩٢٣م) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٢/ ٦.

(٢) انظر: أبا علي الفارسي الحجة، ٣/ ١٢٢، وأبا البركات كمال الدين ابن الأنباري (٥٧٧هـ/ ١١٨٢م) الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، ٢/ ٤٦٦، وسيشار: لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن الأنباري، الإنصاف.

مع أنه أقوى من المضمر المجرور بسبب أنه قد ينفصل، فلأن لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور مع أنه لا ينفصل كان أولى[١].

رابعاً: المعطوف والمعطوف عليه متشاركان، وإنما يجوز عطف الأول على الثاني لو جاز عطف الثاني على الأول، وها هنا هذا المعنى غير حاصل، لأنك لا تقول: مررت بزيد وبك، فكذلك لا تقول: مررتُ بكَ وزيدٍ[٢].

حجج الكوفيين:

أما الكوفيون فإنهم يرون جواز عطف الظاهر على المضمر المخفوض نحو: مررت بك وزيد[٣]، واحتجوا بقراءة حمزة ﴿**والأرحام**﴾ بالخفض، وبالشواهد الكثيرة من شعر العرب ونثرهم على صحة هذه اللغة وقوتها، فمن الشواهد الشعرية ما أنشده سيبويه:

---

(١) انظر: الفخر الرازي، محمد بن ضياء الدين عمر (٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م) التفسير الكبير، دار الفكر، بدون تاريخ، ٩/ ١٦٩ و١٧٠، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الفخر الرازي، التفسير الكبير، والطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ/ ٩٢٢م) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط الثالثة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، ٤/ ٢٢٦، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الطبري، جامع البيان، ومكي بن أبي طالب، القيسي (٤٣٧هـ/ ١٠٤٥م) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، ١٩٨١م، ١/ ٣٧٥، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: مكي، الكشف.

(٢) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، ٩/ ١٧٠، ومكي، الكشف، ١/ ٣٧٥ و٣٧٦، وابن الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٤٦٧.

(٣) ابن الأنباري الإنصاف، ٢/ ٤٦٣.

فـــاليومَ قرَّبـــتَ تهجُونـــا وتـــشتِمُنا فاذهـبْ فـما بـكَ والأيـامِ مِـن عَجَـبِ

فالأيام مخفوض بالعطف على الكاف في: بك، والتقدير: بك وبالأيام[١].

ومن ذلك قول الشاعر:

تُعَلَّـــقُ في مثـــلِ الـــسواري ســـيوفُنا فـــما بينَهـــا والكَعـــبِ غَـــوْطٌ نفَـــانِفُ

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير في: بينها، والتقدير: فما بينها وبين الكعب غوط نفانف[٢]، والغوط جمع غائط وهو المطمئن من الأرض، والنفانف: جمع نفنف بزنة جعفر، وهو الهواء بين الشيئين، ومعنى البيت أن الشاعر يمدح نفسه وقومه بأنهم طوال كالسواري فإذا حملوا سيوفهم في أغمادها كان بينها وبين كعابهم مسافة واسعة[٣].

---

(١) انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ/ ٩٨٠م) الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط الخامسة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م ص ١١٨ و١١٩، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن خالويه، الحجة، وابن زنجلة، أبا زرعة عبدالرحمن بن محمد (نحو ٤١٠هـ/ ١٠١٩م) حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الخامسة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص ١٩٠، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن زنجلة، حجة القراءات، وابن الأنباري، الإنصاف ٢/ ٤٦٤.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٤/ ٢٢٦، وابن الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٤٦٥، والفخر الرازي، التفسير الكبير، ٩/ ١٦٩.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٤٦٥ مع الحاشية.

وقال آخر:

أَكُــرُّ عــلى الكتيبــةِ لا أُبــالي أفيهــا كــان حَتفِــي أم سِــواها

فعطف: سواها بأم على الضمير في: فيها، والتقدير: أم في سواها[1]. وقال آخر:

هَــلا ســألتَ بــذي الجَماجــمِ عــنهُمُ وأَبي نُعَــيمٍ ذي اللــواءِ المُحْــرِقِ

فـ: أبي نعيم خفض بالعطف على الضمير المخفوض في: عنهم[2].

ومن الشواهد التي وردت في النثر ما ذكره الكوفيون عن العجاج أنه كان إذا سئل: كيف تجدك؟ قال: خيرٍ عافاك الله، يريد: بخير، فحذف الخافض، وحذف الخافض معروف عند العرب وارد في شعرهم ونثرهم، ومنه قول الشاعر:

رســمِ دارٍ وقفــتُ في طَلَلِــه كــدتُ أقــضي الحيــاةَ مِــن خَلَلِــه

أراد: ورب رسم دار[3].

الترجيح:

مذهب الكوفيين في هذه المسألة هو الصواب، لأمرين: أحدهما يتعلق بالقراءة، والثاني يتعلق بالقياس والسماع من العرب.

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٤٦٤.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٤٦٥.

(٣) ابن خالويه، الحجة، ١١٩.

أما ما يتعلق بالقراءة فإن قراءة حمزة بمجموع حروفها أصولاً وفرشاً ثابتة بأسانيدها الصحيحة المتصلة إلى رسول الله ﷺ، فقد قرأ حمزة على الأعمش وحمران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي، وابن أبي ليلى، وطلحة بن مصرف اليامي، وجعفر الصادق[1]، وقرأ الأعمش وطلحة على يحيى بن وثاب، وقرأ يحيى على علقمة بن قيس والأسود بن يزيد بن قيس، وزر بن حبيش، وزيد بن وهب، وعبيدة السلماني، ومسروق بن الأجدع، وقرأ حمران على أبي الأسود الدؤلي، وعبيد بن نضيلة، ومحمد الباقر، وقرأ أبو إسحاق السبيعي على أبي عبدالرحمن السلمي، وزر بن حبيش وعاصم بن ضمرة والحارث بن عبدالله الهمذاني، وقرأ عاصم والحارث على علي بن أبي طالب وابن مسعود، وقرأ ابن أبي ليلى على المنهال بن عمرو، وقرأ المنهال على سعيد بن جبير، وقرأ سعيد بن جبير على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على النبي ﷺ، ثم عرض القرآن كله على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر، وقرأ الباقر عليه أبيه زين العابدين، وقرأ زين العابدين على أبيه الحسين، وقرأ الحسين على أبيه علي، وقرأ عليّ على الرسول ﷺ، وقرأ عبيد بن نضيلة على ابن مسعود، وعرض أيضاً على علقمة بن قيس، وقرأ الأسود على عثمان وعلي رضي الله عنهما[2]، وهذه الأسانيد الصحيحة الموثقة برجالها المعروفين بالثقة والضبط قد ذكرت في عشرات كتب القراءات[3].

---

(١) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ١/ ٢٦١ و٢٦٢، والنشر ١/ ١٦٥.

(٢) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، ١/ ٣١٥ و٣٤٣ و٢٦١ و٦٠٢ و٣٠٥ و٤٢٥ و٤٩٧ و٣٤٦ و٢/ ٣٨٠، والنشر ١/ ١٦٥.

(٣) انظر مثلا: ابن مهران، أحمد بن الحسين الأصبهاني (٣٨١هـ/ ٩٩١م) الغاية في القراءات =

هذا من حيث أسانيد قراءة حمزة، أما حمزة نفسه فقد أثنى عليه العلماء ثناء عطراً، ووصفوه بما يدل على مكانته العظيمة ومنزلته الرفيعة، فمن ذلك:

قال سفيان الثوري: «غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض»، وقال أيضاً: «ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر»، وكان شيخه الأعمش إذا رآه قد أقبل يقول: «هذا حبر القرآن»، وقال أبو حنيفة لحمزة: «شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما، القرآن والفرائض»[(١)].

وقال أحمد بن أبي عمر: «كان حمزة قارئ أهل الكوفة ومقرئهم بها .. وإمامهم الذي تمسكوا بقراءته واقتدوا به فيها .. وكان رجلاً صالحاً خيراً فاضلاً قارئاً عالماً، متبعاً آثار من قبله من الأئمة، معروفاً بالزهد والصلاح والورع والعفة وكثرة العبادة، عالماً بالفرائض، حسن اللفظ في التلاوة»[(٢)].

=العشر، تحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الشواف، الرياض، ط الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، ص ١٠١-١١١، وابن غلبون، التذكرة، ١/ ٤٥-٤٧، ومحمد بن شريح الأندلسي (٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م). الكافي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (بهامش المكرر) ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥، وأبا معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري (٤٧٨هـ/ ١٠٨٥م) التلخيص في القراءات الثمان، تحقيق: محمد حسن موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص ١١٥ و١١٦، وابن الجزري، النشر، ١/ ١٦٥.

(١) ابن الجزري، غاية النهاية، ١/ ٢٦٣.

(٢) أحمد بن أبي عمر الأندرابي (ت بعد ٥٠٠هـ) قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، تحقيق أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م. ص ١٠٩.

وقال ابن الجزري: «كان إماماً حجة ثقة ثبتاً رضيً قيماً بكتاب الله بصيراً بالفرائض عالماً بالعربية حافظاً للحديث عابداً خاشعاً زاهداً ورعاً قانتاً لله عديم النظير»[١].

وأما الأمر الثاني وهو ما يتعلق بالقياس والسماع من العرب، فقد تقدم ذكر عدد من الشواهد مما ورد في الشعر والنثر بحيث يخرج عن حد القلة والندرة.

قال ابن يعيش: «حذف الجار قد جاء في كلامهم، وله وجه من القياس، فأما مجيئه فنحو قوله:

وبلـــدةٍ لـــيسَ بهـــا أنـــيسُ

والمراد: ورُبَّ بلدةٍ .. وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة ﴿**والأرحام**﴾ على حذف الجارّ، وأن التقدير فيه: وبالأرحام، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البعد، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال، وإن كان قليلاً ...»[٢].

ورد ابن مالك رحمه الله مذهب نحاة البصرة واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة، فقال:

وعَـودُ خـافِضٍ لـدى عَطْـفٍ عـلى ضـميرِ خفـضٍ لازمـاً قـد جُعِـلا
ولـيسَ عنـدي لازمـاً إذ قـد أتـى في النثـرِ والـنظمِ الـصحيح مُثبَتـا

(١) ابن الجزري، غاية النهاية، ١/ ٢٦٣.

(٢) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (٦٤٣هـ/ ١٢٤٦م) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ٢/ ٢٧، ويروى الشاهد: في بلدٍ ليس بها أنيس، كما في ديوان قائله جران العود، ٥٢.

قال الشارح: «أي جعل جمهور النحاة إعادة الخافض -إذا عطف على ضمير الخفض- لازماً، ولا أقول به، لورود السماع نثراً ونظماً بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فمن النثر قراءة حمزة: ﴿والأرحام﴾ بالجر عطفاً على الهاء المجرورة بالباء ..»[1].

وفرّق ابن زنجلة بين أن يجري للمضمر ذكر وبين أن لا يجري له ذكر فقال: «وأنكروا أيضاً أن الظاهر لا يعطف على المضمر المجرور إلا بإظهار الخافض، وليس بمنكر، وإنما المنكر أن يعطف على المضمر الذي لم يجر له ذكر فتقول: مررت به وزيد، وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدم للهاء ذكر فهو حسن، وذلك: عمرو مررت به وزيدٍ، فكذلك الهاء في قوله: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ﴾ وتقدم ذكرها وهو قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾»[2].

ومن الشواهد أيضاً ما أنشده ابن الناظم نقلاً عن الأخفش:

بنا أبداً لا غيرِنا تُدرَك المُنى وتُكشَفُ غَمَّاءُ الخطوبِ الفوادحِ

فقد عطف: غيرنا، بِـ لا على الضمير المتصل المجرور محلاً بالباء في قوله: بنا، من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف، وأنشد ابن الناظم أيضاً:

إذا أَوقدوا ناراً لِحَربِ عدوِّهم فقد خاب مَن يَصْلَى بها وسعيرِها

---

(١) بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري (٧٦٩هـ/ ١٣٦٨م) شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، بدون تاريخ ولا دار نشر، ٢/ ٢٣٩ و٢٤٠.

(٢) ابن زنجلة، حجة القراءات، ١٩٠.

فعطف قوله: سعيرها بالواو على الضمير المجرور محلاً بالباء في قوله: بها، من غير إعادة العامل في المعطوف عليه مع المعطوف[١].

فهذه الشواهد وغيرها كثير تبين اتساق هذه القراءة مع القاعدة النحوية وجريانها على الصحيح من لغة العرب، بحيث لا يسع أحداً إنكارها، وهذا الفخر الرازي يقول بعد أن ساق حجج البصريين: «واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت» ثم ساق بيتين من الشواهد التي تقدم ذكرها، وقال: «والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة، ومجاهد، مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن»[٢].

ونقل القرطبي عن أبي نصر القشيري قوله: «ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن ردّ ذلك فقد ردّ على النبي، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محذور، ولا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو، فإن العربية تُتلقى من النبي ﷺ، ولا يشك أحد في فصاحته»[٣].

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف، ٢/ ٤٦٥، وانظر: أبا حيان، البحر المحيط، ٢/ ١٤٨.

(٢) الفخر الرازي، التفسير الكبير، ٩/ ١٧٠.

(٣) القرطبي، الجامع، ٥/ ٤.

المطلب الثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول

وهي من المسائل التي حصل فيها خلاف، فذهب إلى المنع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه البصريون[١]، ويرون أن ما ورد فيه الفصل من شواهد يحمل على الضرورة، وحجتهم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يجوز الفصل بينهما لشدة ارتباطهما واتصالهما، حتى صارا كالكلمة الواحدة، ويُشبهان بالجار والمجرور وبالتنوين، وحملهم ذلك على إنكار قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام:١٣٧]، ببناء (زُيِّنَ) للمفعول، ورفع (قتلُ)، ونصب (أولادَهم)، وجر (شركائهم) بإضافة المصدر إليه[٢]، فقال أبو علي الفارسي عنها: «وهذا قبيح قليل في الاستعمال»[٣]، كما ردها سيبويه[٤]، والنحاس[٥]، والفراء[٦]، وقال مكي بن أبي

(١) أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ/ ١١٨٢م) البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ١/ ٣٤٣، وخالد الأزهري (٩٠٥هـ/ ١٥٠٧م) شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة، ٢/ ٥٧، وسيشار إلى هذا المصدر فيما بعد هكذا: خالد الأزهري، شرح التصريح.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ٢/ ٣٣٥.

(٣) أبو علي الفارسي، الحجة، ٣/ ٤٠٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١/ ٩١.

(٥) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ/ ٩٤٩م) إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ص ٥٨٢.

(٦) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣٥٧.

طالب: «وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد»[١].

كما اعترض على قراءة ابن عامر عدد من المفسرين كالطبري[٢]، وابن عطية[٣]، وابن الجوزي[٤]، والبيضاوي[٥]، وكانت عبارات الزمخشري في الاعتراض على القراءة عنيفة، ومنها قوله: «وأما قراءة ابن عامر .. فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً .. فكيف به في الكلام المنثور، فيكف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف ﴿شركائهم﴾ بالياء ..»[٦]، وكذلك فعل الشوكاني فنقل عبارة النحاس بعدم جواز هذه القراءة، ونقل عن أبي غانم أحمد بن حمدان

---

(١) مكي، الكشف، ١/ ٤٥٤.

(٢) الطبري، جامع البيان، ٥/ ٣٥٣.

(٣) أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤١هـ/ ١١٤٦م) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٩٧٩م، ٥/ ١٥٧.

(٤) أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي (٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط الثالثة، ١٩٨٤م، ٣/ ١٢٩.

(٥) ناصر الدين عبدالله بن عمر الشيرازي البيضاوي (٦٩١هـ/ ١٢٩٢م) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٨م، ١/ ١٨٤.

(٦) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م)، الكشاف عن حقائق أنوار التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، ٢/ ٤٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الزمخشري، الكشاف.

النحوي أن قراءة ابن عامر زلة عالِم، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه، وعقب على من دافع عن قراءة ابن عامر بأنها مخالفة للنحو وينبغي أن ترد، وأنه لا يجوز الاستدلال لها بما ورد في الشعر فإنه ضرورة لا يقاس عليها[1].

وذهب إلى جواز ذلك عدد من الأئمة في مقدمتهم ابن مالك ومعظم شارحي كتبه، وأبو حيان، وغيرهم، معتمدين على أدلة متعددة، أولها قراءة ابن عامر، وقد صرح ابن مالك باعتماده قراءة ابن عامر في منظومته الكافية الشافية حيث قال:

. . . . . وفي اختيار قد أضافوا المصدرا
لفاعلٍ من بعدِ مفعولٍ حَجَزْ كقولِ بعضِ القائلينَ للرَّجَزْ
يفرِكُ حَبَّ السنبلِ الكنافِجِ في القاع فَركَ القُطْنَ المحالجِ
وعمدتي قراءةُ ابنِ عامرِ فكم لها مِن عاضدٍ وناصِرِ

وقال في الشرح: «فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر رحمه الله غير منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها»[2].

---

(١) انظر: محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ط الثانية، ١٩٩٧م، ٢/ ٣٣٢، وأعجب بكلامه ونقله: صديق حسن خان القنوجي (١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م) في تفسيره: فتح البيان في مقاصد القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٩٩ك/ ٢/ ٤٤٢.

(٢) محمد بن عبدالله بن مالك (٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص ٩٧٨-٩٨٨، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: ابن مالك، شرح الكافية.

كما ذكر أن للفصل بين المضافين ثلاث حالات: أحدها أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر، وأن هذه الحالة يحسنها ثلاثة أمور هي:

١- كون الفاصل فضلة.

٢- كون الفاصل غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

٣- كون الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدم التقديم[١].

وهذه القراءة منسوبة إلى ابن عامر قارئ أهل الشام، وهو عربي محض، وهو أعلى القراء السبعة سنداً، فقد روي أنه قرأ على عثمان بن عفان، وقرأ على: أبي الدرداء وواثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي، وروى القراءة عنه خلق كثير[٢].

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية، ٩٧٨، ٩٨٨، ونقله ابن الجزري في النشر ٢/ ٢٥٥.

(٢) انظر ترجمته عند: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق: د. بشار عواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ١/ ٨٢-٨٦، والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٥/ ١٦٢، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: السمين، الدر المصون، وابن الجزري، غاية النهاية ١/ ٤٢٣-٤٢٥، ود. حسين عطوان (معاصر)، القراءات القرآنية في بلاد الشام، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢، ص ٢٧٧-٢٧٨.

ويقوي هذه القراءة رسم لفظ ﴿**شركائهم**﴾ بالياء في مصحف أهل الشام[١]، وإن جعل بعضهم هذا الرسم سبباً للاعتراض على القراءة، كما فعل ابن خالويه حيث قال: «وإنما حمل القارئ بهذا عليه أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء»[٢]، وردد هذه العبارة بعده الزمخشري وغيره، إلا أن هذا الرسم يدل على أن أهل الشام جميعاً يقرأون بها، لرسمها كذلك في مصحفهم المرسل إليهم من عثمان ﷺ، وابن عامر تلقى القراءة عن أكابر الصحابة والتابعين، وقراءته مروية بالأسانيد الصحيحة المشتهرة المستفيضة.

ويأتي بعد القراءة عدد كبير من الشواهد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومنها:

١ - القراءة الشاذة: ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم:٤٧] بنصب (وعدَه) وخفض (رسلِهِ) ولم ينسبها المفسرون الذين أوردوها إلى قارئ معين[٣].

٢ - قوله ﷺ: «**هل أنتم تاركو لي صاحبي**»[٤] أي تاركو صاحبي لي، وهو أبو بكر ﷺ، وفي رواية أخرى للحديث: «**فهل أنتم تاركون لي صاحبي**»[٥].

---

(١) الداني، المقنع، ١٠٣.

(٢) ابن خالويه، الحجة، ١٥٠.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٨١، والزمخشري، الكشاف، ٢/ ٢٨٤، والفخر الرازي، التفسير الكبير، ١٩/ ١٤٥، وأبو حيان، البحر المحيط ٥/ ٤٣٩.

(٤) رواه البخاري، محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ/ ٨٧٠م) في الجامع الصحيح، ضبط وفهرسة: د. مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، كتاب فضائل الصحابة، باب: لو كنت متخذاً خليلاً، رقم الحديث ٣٤٦١، وسيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: البخاري، الجامع الصحيح.

(٥) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب رقم ١٣٧، رقم الحديث ٤٣٦٤.

٣- قول بعض العرب: هو غلامُ إن شاء الله أخيك[١]، وهنا فصل بين المضافين بِـ: إن شاء الله.

٤- قول عمرو بن قميئة:

قد سألتني أُمُّ عمروٍ عن الـ أرضِ التي تَجهلُ أعلامَها
لما رأتْ ساتيدَ ما استعبَرَتْ لله دَرُّ اليومَ مَن لامَها[٢]

يريد: لله در من لامها اليوم، وساتيد اسم جبل، وما مزيدة، وقيل: أصله: ساتي دما[٣].

٥- قول الطرماح:

يَطُفنَ بِحُوزيِّ المَراتعِ لم يَرُع بواديه مِن قَرعِ القِسِيَّ الكنائنِ[٤]

يريد: قرع الكنائن القسيّ، ومعنى الحوزي: الثور الذي تجعله بقر الوحش رأساً لها، والكنائن، جمع كنانة: جعبة السهام[٥].

---

(١) أبو شامة، إبراز المعاني، ٣/ ١٥٤، نقلاً عن ابن الأنباري، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ٢٣٠.

(٢) عمرو بن قميئة (٨٥ قبل الهجرة / ٥٤٠م) ديوانه، ص ٣٣٧، وسيبويه، الكتاب ١/ ٩١، والسمين، الدر المصون ٥/ ١٦٥.

(٣) من هامش الدر المصون، ٥/ ١٦٩.

(٤) الطرماح بن حكيم بن الحكم (نحو ١٢٥هـ/ ٧٤٣م) ديوانه، ص ٢٦٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ٢٣٠، والسمين، الدر المصون ٥/ ١٦٤.

(٥) من هامش: الدر المصون ٥/ ١٦٤.

٦- قول أبي الطيب المتنبي:

حملتُ إليهِ مِن لساني حديقةً سَقاها الحِجَى سَقْيَ الرياضَ السحائبِ[١]

أي: سقيَ السحائبِ الرياضَ، والحجى: العقل، والمراد بالحديقة: القصيدة، جعل العقل ساقياً لها، وشبه ذاك بسقي السحب الرياض، وفي رواية للبيت: الحيا، وهو المطر[٢].

٧- قول أبي حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يَهوديٍّ يُقاربُ أَو يُزيلُ[٣]

وهنا فصل بين المضافين بالظرف.

٨- قول الشاعر:

تَنفي يداهَا الحَصَى في كلِّ هاجرةٍ نفيَ الدراهيمَ تنقادِ الصياريفِ

---

(١) أبو الطيب المتنبي (٣٥٤هـ/ ٩٦٥م)، ديوانه، دار صادر، بيروت، ٢٢٨، وأبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، شرح ديوان المتنبي، تحقيق: السقا، والأبياري، وشلبي، ط مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ١/ ١٥٨.

(٢) انظر: د. محمود سيبويه البدوي، «حول بعض القراءات القرآنية»، مجلة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، بالمدينة المنورة، العدد الأول، ص ٢٤٨، والسمين، الدر المصون، ٥/ ١٧٢.

(٣) سيبويه، الكتاب ١/ ٩١، وابن منظور (٧١١هـ/ ١٣١١م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة: عجم.

وقد روي عن الكسائي أنه استشهد به بنصب: الـدراهيم، وخفـض: تنقـاد، والمشهور في روايته خفض: الدراهيم، ورفع: تنقاد[١].

٩- قول من يوثق بعربيته:

«تركُ يوماً نفسَك وهواها، سعيٌ في رداها»، أي ترك نفسك يوماً مـع هواهـا سعي في هلاكها[٢]، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

١٠- ما أنشده أبو الحسن الأخفش:

فَزَجَجْتُهَـــــــا بِمَزَجَّـــــــةٍ زَجَّ القَلُـــــــوصَ أَبي مَـــــــزَادَه

ويروى: فزججتها متمكناً، ويروى: فتدافعت[٣]، وهو من الـشواهد مجهولـة القائل، وقد استشهد به الإمام الشاطبي، فقال:

ومــع رســمِهِ زَجَّ القَلــوصَ أَبي مَــزا دة الأخفـشُ النحـويُّ أَنـشدَ مُجْمِـلا[٤]

وتوجد شواهد أخرى كثيرة[٥]، لم تذكر مراعاة للاختصار واكتفاء بما ذكر.

---

(١) أبو شامة، إبراز المعاني، ٣/ ١٥٤، والسمين، الدر المصون، ٥/ ١٦٨.

(٢) السمين، الدر المصون، ٥/ ١٦٨.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٣٥٧، وأبو شامة، إبراز المعاني، ٣/ ١٥٣ و١٥٤، والسمين، الـدر المصون، ٥/ ١٦٤، والضمير في البيت للراحلة، والزج: الطعن بسنان الرمح، والقلـوص: الناقة الفتية.

(٤) القاسم بن فيره بـن خلـف الـشاطبي (٥٩٠هـ/ ١١٩٤م) حـرز الأمـاني ووجـه التهـاني في القراءات السبع، وشهرتها الشاطبية، طبعت باعتناء: محمد تميم الزعبـي، مكتبـة دار الهـدى، المدينة المنورة، ط الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، رقم البيت ٦٧٥، ص ٨٣.

(٥) انظر مـثلاً: أبـا شـامة، إبـراز المعـاني، ٣/ ١٥٢-١٥٦، والجعـبري، إبـراهيم بـن إسـحاق =

الترجيح:

بعد النظر في أدلة المانعين من الفصل بين المتضايفين، والمجيزين له، يأتي دور الترجيح بين الرأيين واختيار أحدهما، وهو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكان اختيار هذا الرأي اعتماداً على عدد من الأمور هي:

١- أن المانعين ليس لهم من دليل سوى القاعدة النحوية.

٢- أن قراءة ابن عامر قراءة صحيحة مسندة مستفيضة وهو من عصور الاحتجاج بكلامه فضلاً عن الاحتجاج بقراءته، وهي موافقة لرسم المصحف الشامي.

٣- كثره الشواهد على الفصل بين المتضايفين بالمفعول وبالظرف وبغيرهما.

٤- كثرة العلماء الذين ذهبوا إلى جواز ذلك، كابن مالك، وأبي شامة، والسمين الحلبي، وأبي حيان، الذي تولى الرد على انتقاد الزمخشري بعنف، فقال: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي فصيح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم، ولا التفات أيضاً لقول أبي علي الفارسي: هذا قبيح قليل في

=(٧٣٢هـ/ ١٣٢٢م) كنز المعاني شرح حرز الأماني، مخطوط في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٤٦٣-٤٦٧، والسمين، الدر المصون، ٥/ ١٦٩-١٧٧.

الاستعمال ..»[١]، وابن المنير الذي تولى أيضاً الرد على الزمخشري، فقال: «لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء، وتاه في تيهاء، وأنا أبرأ إلى الله، وأبرئ حملة كتابه، وحفظة كلامه مما رماهم به، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة، اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه »[٢]، والسيوطي[٣]، وخالد الأزهري[٤]، وغيرهم.

٥- أن هذا الاختلاف في الإعراب لا يؤثر على معنى الآية ولا يغيره، فالمعنى على القراءتين واحد، وهو: كما زين الشركاء للمشركين قسمة القربان بين الله وآلهتهم، وجعلهم آلهتهم شركاء لله في ذلك، كذلك زين هؤلاء الشركاء لكثير من المشركين وهم مشركو العرب أن يقتلوا أولادهم، فكانوا يدفنون بناتهم أحياء خشية العيلة، ويذبحون أولادهم بالوأد أو ينحرونهم للآلهة[٥].

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ٤/ ٢٣٠.

(٢) ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور بن المنير الاسكندري (٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م)، الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، مطبوع بهامش الكشاف، ٢/ ٤١، ونقله الألوسي وزاد عليه فوائد في: روح المعاني، ٤/ ٢٧٧.

(٣) جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ/ ١٥٠٦)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ٢/ ٥٢.

(٤) خالد الأزهري، شرح التصريح، ٢/ ٥٧.

(٥) انظر: أبا حيان، البحر المحيط، ٤/ ٢٢٩، والسمين، الدر المصون، ٥/ ١٧٦، ومحمد الطاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ٨/ ١٠٢، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: ابن عاشور، التحرير والتنوير.

فثبت بهذا كله حجية القراءة، ووجوب تقديمها على قاعدة النحو، وتعديل القاعدة النحوية لتوافق القراءة الصحيحة[١]، فإن: «مدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ليجري عليها الناشئون من اللغة العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولَّدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة ..»[٢].

يتضح مما تقدم أن هاتين القراءتين قد اجتمعت فيهما أركان مقياس القراءة، فهما صحيحتا السند، ثابتتان في النقل، موافقتان لرسم المصحف، وموافقتان لقواعد النحو، فهما قراءتان مقبولتان مقروء بهما، لا يسوغ ردهما، ولا يجوز إنكارهما.

وإذا كانت اللغة تشكل -في إطارها العام- مرجعية أصيلة ثابتة لمعرفة فصيح الكلام من غيره، فإن قواعد اللغة التي كانت تمثل منهجاً أو مدرسة معينة في أساليب الكلام، لم يكن بوسعها أن تستوعب جميع ما نطق به العرب، وتضع له قواعد ضابطة، لأسباب سبقت الإشارة إليها، وهذا يعني أن كلمات عديدة في القراءات القرآنية، وروايات الحديث الشريف، وكلام العرب، عدها بعض علماء النحو شاذة أو منكرة، ولكن البحث المتعمق أثبت أنها غير خارجة عن المألوف من كلام العرب، فالقصور في القواعد نفسها.

---

(١) أحمد مكي الأنصاري، نظرية النحو القرآني، ط الأولى ١٤٠٥هـ، ص ٧٨-٨٤.

(٢) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٨/ ١٠٣.

ومن جهة أخرى فإن القاعدة إنما توضع لصيانة اللسان عن الخطأ، وحفظ الكلام من اللحن، فهي احتياط ووقاية، ولم توضع لتكون قيداً أو سداً يمنع دخول بعض ما تكلم به العرب في لغتهم.

الخاتمة

تتضمن أهم نتائج البحث، وهي:

١- تدرج مقياس قبول القراءة من الاكتفاء بالسند وحده، إلى إضافة موافقة الرسم، ثم إضافة موافقة اللغة العربية.

٢- ينبغي أن تقدم القراءة الصحيحة الثابتة على قواعد النحو، وأن تجعل أصلاً لقاعدة جديدة بدلاً من الطعن في القراء وتخطئتهم وتجهيلهم، وهذا هو الموقف السليم المطلوب من علماء النحو جميعاً.

٣- احتمال حصول الخطأ في القراءة غير وارد مطلقاً، فإن القراء يعنون بالتلقي وصحة النقل اعتناء بالغاً، ويحرصون على إتمام الحركات وإيضاحها، والتفريق بين الحركة التامة، وثلثيها حال الاختلاس، وثلثها حال الروم، والتفريق بين الفتح والتقليل والإمالة، ودرجات التفخيم المتعددة، ومقادير المدود المتقاربة، وهم بهذه الدقة مضرب المثل، فلا يصح بعد هذا تخطئه أي منهم أو الطعن في قراءتهم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

هذه السلسلة ٥
المقدمة ٩
أسباب وجود القراءات الشاذة ١٣
ملخص ١٣
المقدمة ١٣
التمهيد ١٥
تعريف القراءات الشاذة ومسائل تتعلق بها ١٥
أولاً: تعريف القراءات الشاذة ١٥
ثانياً: أنواع القراءات الشاذة ١٧
ثالثاً: متى بدأ وجود القراءات الشاذة ١٨
رابعاً: حكم القراءة بالشاذ ٢١
خامساً: حكم الصلاة بالقراءة الشاذة ٢٢
سادساً: الاحتجاج بالقراءة الشاذة في الفقه ٢٤
سابعاً: الاحتجاج بالقراءة الشاذة في اللغة ٢٥
ثامناً: من المؤلفات في القراءات الشاذة ٢٦
تاسعاً: تنبيهان ٢٩
المبحث الأول القراءات المنتقلة من الصحة إلى الشذوذ ٣١
المطلب الأول: الأحرف المنسوخة أو المتروكة ٣١
المطلب الثاني: مخالفة رسم المصحف ٣٥
المطلب الثالث: قلة الرواة ٤١
المبحث الثاني ما لم يكن قراءة ٤٧
المطلب الأول: نقل روايات تفسيرية على أنها قراءة ٤٧
المطلب الثاني: القراءة بالاجتهاد وما لم يرد ٥٠
المطلب الثالث: خطأ الرواة ٥٩
من نتائج البحث ٦٧
الوقف بما يوافق رسم المصحف تقديراً ٦٩
ملخص ٦٩
المقدمة ٦٩
المبحث الأول التعريفات وأوجه الوقف ٧١
أوجه الوقف: ٧٨
المبحث الثاني الألفاظ التي يوقف عليها بموافقة رسم المصحف تقديراً ٨١
الخاتمة ١٠١
القراءات القرآنية في مؤلفات السيوطي عرض ومناقشة ١٠٣
ملخص ١٠٣

المقدمة ١٠٤
التمهيد ١٠٧
المبحث الأول مؤلفات السيوطي في القراءات ١١١
المبحث الثاني مؤلفاته التي أورد فيها القراءات ١١٥
١- الاقتراح في أصول النحو ١١٥
٢- التحبير في علم التفسير ١١٨
٣- إتمام الدراية لقراء النقاية ١٢٣
٤- الإتقان في علوم القرآن ١٢٦
٥- معترك الأقران في إعجاز القرآن ١٣١
٦- الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١٣٢
٧- تفسير الجلالين ١٣٤
٨- الأشباه والنظائر في النحو ١٣٩
٩- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١٤٢
من نتائج البحث ١٤٥
الرد الأسنى على من أجاز قراءة القرآن بالمعنى ١٤٧
ملخص ١٤٧
المقدمة ١٤٧
المبحث الأول سبب اختلاف القراءات والحكمة منها ١٥١
المطلب الأول: سبب اختلاف القراءات ١٥١
المطلب الثاني: الحكمة من تعدد القراءات ١٥٦
المبحث الثاني أدلة القائلين بجواز القراءة بالمعنى والرد عليهم ١٥٩
المطلب الأول: دعوى وجود الترادف في كتاب الله تعالى ١٦٧
المطلب الثاني: الاكتفاء برسم المصحف في القراءة ١٧٦
المطلب الثالث: اختلاف مصاحف الصحابة وما زيد فيها على وجه التفسير ١٨٣
الخاتمة ١٨٩
القاعدة النحوية ومدى صلاحها للحكم على القراءات القرآنية ١٩٣
ملخص ١٩٣
المقدمة ١٩٣
المبحث الأول مقياس القراءة وأثره في قبول القراءات وردها ١٩٧
المبحث الثاني موافقة القراءة لقواعد اللغة باعتبارها من أركان مقياس القراءة ٢٠٥
وضع القواعد النحوية وتأصيلها ٢٠٦
المبحث الثالث الموقف من مخالفة القراءة الصحيحة لقاعدة نحوية ٢١٣
المطلب الأول: عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ٢١٣
المطلب الثاني: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ٢٢٤
الخاتمة ٢٣٧
الفهرس ٢٣٩